وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية
تخصص: مالية المؤسسات

تحت عنوان:

تأثير الضريبة على أرباح الشركات على مردودية المؤسسة

دراسة قياسية للمؤسسة الوطنية للحصى – الجزائر– خلال الفترة الممتدة ما بين (2010–2016)

من إعداد الطالبات:
براهيمي فريال
قرزيز مروة

إشراف الدكتور:
مجلخ سليم

الموسم الجامعي: 2016 – 2017

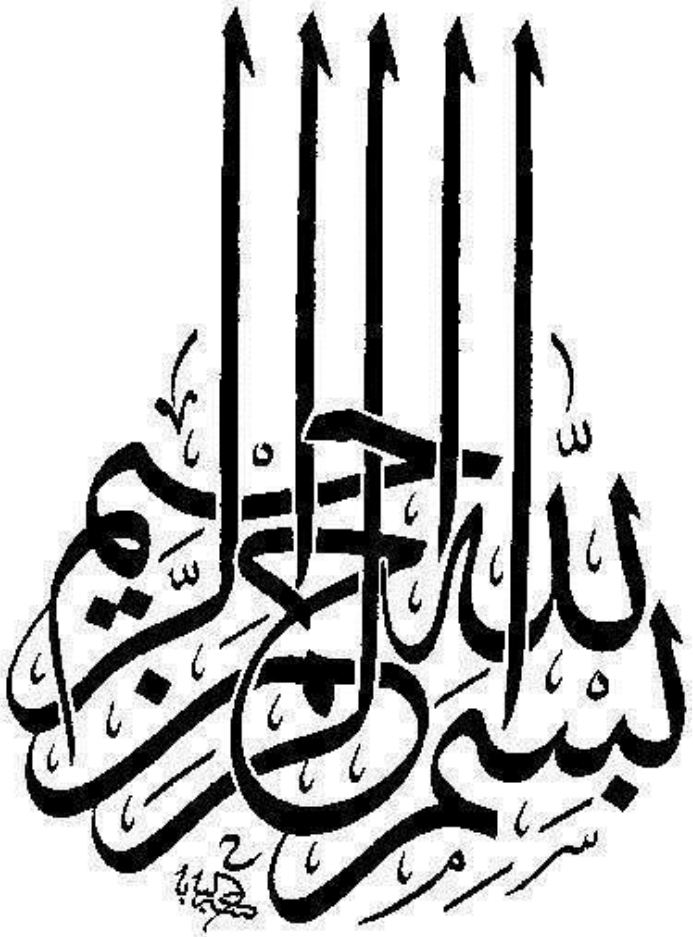

﴿وَقُلِ اعمَلوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُم وَرَسولُهُ وَالمُؤمِنونَ وَسَتُرَدّونَ إِلى عالِمِ الغَيبِ وَالشَّهادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِما كُنتُم تَعمَلونَ﴾

سورة التوبة، الآية: 105

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد البشرية وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ وعلى اله وصحبه أجمعين.

اهدي هذا العمل المتواضع إلى اعز ما لدي:

إلى رمز العطاء والتضحية....إلى من فرش لي الطريق وردا....وحصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم....إلى الذي تحمل كل شيء في سبيل تعليمي.... ووقف أمام كل المتاعب والصعوبات....أبي الغالي حفظه الله وأدامه سراجا منيرا في ظلماتنا.

إلى من غمرتني بعطفها وروتني بدموعها.... إلى منبع صمودي وقوتي وسر نجاحي.... الى نبع الحنان و التضحية والعطاء.... إلى ملاكي في الحياة .... إلى معنى الحب والتفاني .... إلى بسمة الحياة وسر الوجود ، أمي الغالية أدامها الله تاجا فوق رؤوسنا.

إلى من هم دائما في فكري إلى من قاسمت معهم طعم الحياة حلاوتها ومرارتها إلى سندي في الحياة إخوتي إليـــاس، منـــال، هيثم، حاتم، محمد أمين أطلب من الله أن يسعدهم و يوفقهم في مسار حياتهم.

إلى كل من أعانني ولو بكلمة طيبة وأخص بالذكر أمي الثانية خديجة التي ملأتني بعطفها وحنانها وغمرتني بعطائها وباباس نور الاسلام الذي زرع في قلبي روح التحدي والاجتهاد وكان سندا لي في مشواري الدراسي حفظهم الله .

إلى من نقشت حروفهم على جدار ذاكرتي باسم الصداقة وأخص بالذكر زميلتي في هذا البحث مروة، وصديقاتي نضيرة، خليدة، زينب، ريم، سلمى، مريم، ، نهـــاد، نور الهدى.

إلى كل أفراد عائلتي خالاتي وأعمامي وأخص بالذكر ابنت عمي سميرة وكل عائلتها، وخالتي سميرة وزوجها وأبنائها حفظهم الله.

فريال

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد البشرية وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ وعلى اله وصحبه أجمعين.

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي

إلى من كان سندا لي في حياتي.....إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب.....إلى من أحببته وعرفت معنى الحياة بقربه.....إلى اعز الناس وأقربهم إلى قلبي.....إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة السعادة.....إلى رفيق دربي.....أبي الغالي

إلى من أرضعتني الحب والحنان..... إلى رمز الحب وبلسم الشفاء.....إلى القلب الناصع.....أمي الحبيبة التي لطالما رافقتني بدعائها.....بركاتها ورضائها عني.....أمي الغالية

إلى كل من كانوا معي ورفقاء حياتي.....إلى من شاركتهم أفراحي وأحزاني وأوجاعي.....إلى إخوتي سارة، أيمن ومحمد أنيس.

الى جميع أفراد عائلة قرزيز وبوكور..... وأخص بالذكر خالتي سليمة..... التي ساندتني في مشواري الدراسي.

إلى زميلاتي ورفيقاتي.....إلى الذين كانوا سندا لي في أفراحي واحزاني.....وبفضلهم قدمنا أفضل ما لدينا وأخص بالذكر زميلتي في البحث فريال، وصديقاتي ريان، ريمة، بشرى، مريم.

إلى كل زملاء الدراسة الذين رافقوني

مروة

شكر وتقدير

نتوجه قبل كل شيء **إلى الله عز وجل** بالشكر العظيم والامتنان

الوفير على ما منحنا إياه من نعمة العون والتوفيق والسداد

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ **وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ** ﴾ **[سورة الضحى: 11]**

صدق الله العظيم

كما لا يفوتنا الذكر أن نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى:

الدكتور **مجلخ سليم** الذي شرفنا بقبوله الإشراف أولاً، ومشاركتنا عناء البحث

والمتابعة ثانياً، وعلى التوجيهات والنصائح المقدمة فكان نعم المشرف وجزاه الله ألف خير وأبقاه ذخرا وفخرا للجامعة والطالب.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل: **بن جدو عبدالسلام** على توجيهاته القيمة كما لا ننس الدكتور: **قلاب ذبيح إلياس** على نصائحه المقدمة، والأستاذة حداد نرجس، والأستاذة معياش نسرين فلكم منا فائق التقدير والاحترام.

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى موظفي الشركة الوطنية للحصى وأخص بالذكر مبروك كمال و مخناش رشيد

ونتقدم بالشكر لكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

جزيل الشكر

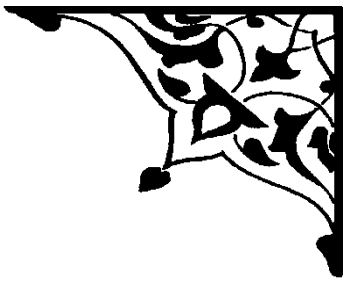

فهرس المحتويات

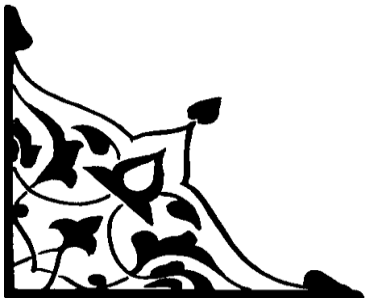

فـهـرس المـحـتـويـات

البسملة

الشكر

الإهداء

قائمة المحتويات..... II

قائمة الجداول..... VI

قائمة الأشكال..... IX

قائمة الملاحق..... XI

المقدمة العامة..... [أ-و]

الفصل الأول: الإطار النظري للضريبة على أرباح الشركات

تمهيد..... 02

المبحث الأول: مدخل عام للضريبة..... 03

المطلب الأول: مفهوم الضرائب وبيان خصائصها..... 03

المطلب الثاني: القواعد الأساسية للضريبة وأهدافها..... 05

المطلب الثالث: أنواع الضرائب..... 08

المبحث الثاني: الضريبة على أرباح الشركات ومجالات تطبيقها..... 10

المطلب الأول: مفهوم الضريبة على أرباح الشركات..... 10

المطلب الثاني: مجالات تطبيق الضريبة على أرباح الشركات..... 15

المطلب الثالث: الاعفاءات الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات..... 16

المبحث الثالث: التنظيم الفني للضريبة على أرباح الشركات..... 19
المطلب الأول: تحديد الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات..... 19
المطلب الثاني: النسب الخاصة للضريبة على أرباح الشركات..... 20
المطلب الثالث: التزامات الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات..... 22
خـلاصــة الفصل..... 24

الفصل الثاني: تحليل مردودية المؤسسة وتأثير ضريبة الأرباح عليها

تمهيد..... 26
المبحث الأول: أساسيات حول المردودية..... 27
المطلب الأول: ماهية المردودية..... 27
المطلب الثاني: متطلبات ومركبات المردودية..... 31
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المردودية..... 33
المبحث الثاني: أنواع المردودية..... 36
المطلب الأول: مردودية الاستغلال..... 36
المطلب الثاني: المردودية الاقتصادية..... 38
المطلب الثالث: المردودية المالية..... 42
المبحث الثالث: أثر ضريبة الأرباح على المردودية..... 48
المطلب الأول: الآثار المباشرة وغير المباشرة لضرائب الأرباح على المردودية..... 48
المطلب الثاني: أثر ضريبة الأرباح على معايير القرار الاستثماري..... 51
خـلاصــة الفصل..... 55

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الضريبة على أرباح الشركات على مردودية المؤسسة الوطنية للحصى للفترة (2010-2016)

تمهيد..... 57

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الوطنية للحصى..... 58

المطلب الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للحصى..... 58

المطلب الثاني: أهداف وطبيعة نشاط المؤسسة..... 59

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وموقع وحداتها..... 62

المبحث الثاني: تحليل وتقييم القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للحصى..... 66

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة..... 66

المطلب الثاني: حساب وتحليل مردودية للمؤسسة..... 70

المطلب الثالث: حساب وتقييم المعدل الفعلي للضريبة على الأرباح في المؤسسة..... 79

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الضريبة على الأرباح على المردودية الاقتصادية والمالية لمؤسسة ENG..... 82

المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين المتغيرات..... 82

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة..... 83

المطلب الثالث: تحليل نتائج الاختبارات القياسية..... 85

خلاصة الفصل..... 96

الخاتمة..... 98

قائمة المراجع..... 103

الملاحق..... 111

قائمة الجداول

قـــائمــة الجــداول

جدول رقم (1-1) تغيرات معدل الضريبة على أرباح الشركات بدءا من سنة (1992 - 2014).....11

جدول رقم (1-2) معدل الضريبة على أرباح الشركات في بعض الدول سنة 1988.....12

جدول رقم (1-3) معدلات الضريبة على أرباح الشركات لسنة 2017.....20

جدول رقم (1-4) نسبة الاقتطاعات من المصدر للضريبة على أرباح الشركات.....21

جدول رقم (1-5) التسبيقات الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات.....22

جدول رقم (2-1) نسب قياس مردودية الاستغلال.....37

جدول رقم (3-1) بطاقة فنية للمؤسسة الوطنية للحصى.....59

جدول رقم (3-2) الميزانيات المالية المختصرة للفترة 2010-2016.....67

جدول رقم (3-3) الميزانية الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى للفترة (2010 - 2016).....70

جدول رقم (3-4) معدل المردودية الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى للفترة (2010 - 2016).....71

جدول رقم (3-5) معدل الربحية الاقتصادية للفترة (2010-2016).....73

جدول رقم (3-6) معدل دوران الأصول الاقتصادية للفترة (2010-2016).....74

جدول رقم (3-7) معدل المردودية المالية للفترة (2010-2016).....75

جدول رقم (3-8) معدل الربحية المالية للفترة (2010-2016).....76

جدول رقم (3-9) معدل دوران الاصول الاقتصادية للفترة (2010-2016).....77

جدول رقم (3-10) معدل الاستدانة للفترة (2010-2016).....78

جدول رقم (3-11) المعدل الفعلي للضريبة على الأرباح للفترة (2010-2016).....80

جدول رقم (3-12) الاحصائيات الوصفية الخاصة بالمردودية الاقتصادية (RE).....83

جدول رقم (3-13) الاحصائيات الوصفية الخاصة بالمردودية المالية (RF).....84

جدول رقم (3-14) الاحصائيات الوصفية الخاصة بالضريبة على الأرباح (IBS).....84

جدول رقم (3-15) نتائج اختبار " PP " للجذور الوحدوية المتعلقة بالسلاسل قيد الدراسة.....85

جدول رقم (3-16) اختبار المعنوية الكلية للنموذج.....90

جدول رقم (3-17) نتائج اختبار الارتباط الذاتي.....91

جدول رقم (3-18) نتائج اختبار اختلاف التباين.....91

جدول رقم (3-19) درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR.....92

جدول رقم (3-20) تحليل التباين لنموذج المردودية المالية.....94

قائمة الأشكال

قـائـمـــة الأشـكـال

شكل رقم (2-1) العوامل المؤثرة في المردودية..... 35

شكل رقم (2-2) كيفية تحسين المردودية الاقتصادية..... 41

شكل رقم (2-3) العلاقة بين صافي القيمة الحالية ومعدل المردودية الداخلي..... 54

شكل رقم (3-1) الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للحصى..... 62

شكل رقم (3-2) التمثيل البياني للميزانيات المالية المختصرة (جانب الأصول) للفترة (2010-2016)..... 68

شكل رقم (3-3) التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة (جانب الخصوم) للفترة (2010-2016)..... 69

شكل رقم (3-4) تغيرات معدل المردودية الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى للفترة (2010-2016)..... 72

شكل رقم (3-5) تغيرات معدل الربحية الاقتصادية للفترة (2010-2016)..... 73

شكل رقم (3-6) تغيرات معدل دوران الأصول الاقتصادية للفترة (2010-2016)..... 74

شكل رقم (3-7) تغيرات المردودية المالية للفترة (2010-2016)..... 75

شكل رقم (3-8) تغيرات معدل الربحية المالية للفترة (2010-2016)..... 77

شكل رقم (3-9) تغيرات معدل دوران الأصول الاقتصادية للفترة (2010-2016)..... 78

شكل رقم (3-10) تغيرات معدل الاستدانة للفترة (2010-2016)..... 79

شكل رقم (3-11) تغيرات المعدل الفعلي للضريبة على أرباح الشركات الفترة (2010-2016)..... 80

شكل رقم (3-12) خطوات اختبار التكامل المشترك باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL..... 86

شكل رقم (3-13) استجابة المردودية المالية للصدمات المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات... 95

شكل رقم (3-14) نتائج معكوس جذور الوحدة..... 95

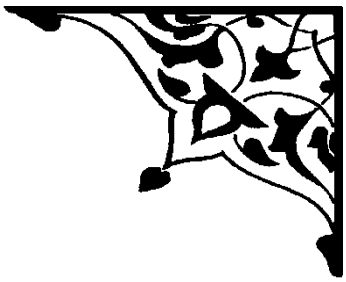

الملاحق

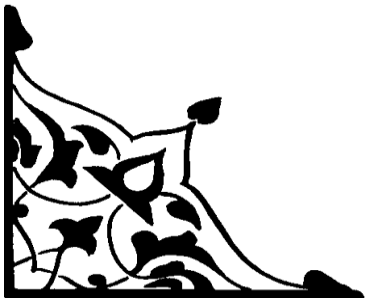

قـائـــمـــة المـــلاحـــــق

الملحق رقم (1): الميزانية المحاسبية لسنة 2010 111
الملحق رقم (2): الميزانية المحاسبية لسنة 2011 113
الملحق رقم (3): الميزانية المحاسبية لسنة 2012 115
الملحق رقم (4): الميزانية المحاسبية لسنة 2013 117
الملحق رقم (5): الميزانية المحاسبية لسنة 2014 119
الملحق رقم (6): الميزانية المحاسبية لسنة 2015 121
الملحق رقم (7): الميزانية المحاسبية لسنة 2016 123
الملحق رقم (8): جدول حسابات النتائج لسنة 2010 125
الملحق رقم (9): جدول حسابات النتائج لسنة 2011 127
الملحق رقم (10): جدول حسابات النتائج لسنة 2012 129
الملحق رقم (11): جدول حسابات النتائج لسنة 2013 131
الملحق رقم (12): جدول حسابات النتائج لسنة 2014 133
الملحق رقم (13): جدول حسابات النتائج لسنة 2015 135
الملحق رقم (14): جدول حسابات النتائج لسنة 2016 137
الملحق رقم (15): اختبار PP لاستقرارية IBS في المستوى بقاطع 139
الملحق رقم (16): اختبار PP لاستقرارية IBS في المستوى بقاطع واتجاه عام 139
الملحق رقم (17): اختبار PP لاستقرارية RE في المستوى بقاطع 139
الملحق رقم (18): اختبار PP لاستقرارية RE في المستوى بقاطع واتجاه عام 139
الملحق رقم (19): اختبار PP لاستقرارية RE في الفروق الأولى بقاطع 140
الملحق رقم(20): اختبار PP لاستقرارية RE في الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام 140
الملحق رقم (21): اختبار PP لاستقرارية RF في المستوى بقاطع 140
الملحق رقم (22): اختبار PP لاستقرارية RF في المستوى بقاطع واتجاه عام 140
الملحق رقم (23): اختبار PP لاستقرارية RF في الفروق الأولى بقاطع 141
الملحق رقم (24): اختبار PP لاستقرارية RF في الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام 141
الملحق رقم (25): تقدير التكامل المشترك بين المتغيرين RE وIBS باستخدام طريقة ARDL 141

الملحق رقم (26): اختبار Bounds Test لمعنوية النموذج المقدر بين المتغيرين RE وIBS وفق منهجية ARDL 142
الملحق رقم (27): تقدير التكامل المشترك بين المتغيرين RF وIBS باستخدام طريقة ARDL..... 143
الملحق رقم (28):اختبار Bounds Test لمعنوية النموذج المقدر بين المتغيرين RF وIBS وفق منهجية ARDL 143
الملحق رقم (29): نتائج إختبار نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين RF وIBS 144
الملحق رقم (30): نتائج تحليل التباين بين RE وIBS 145
الملحق رقم (31): استجابة المردودية المالية للصدمات المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات 146
الملحق رقم (32): نتائج معكوس جذور الوحدة 146
الملحق رقم (33): التطور الفصلي لمتغيرات الدراسة 146

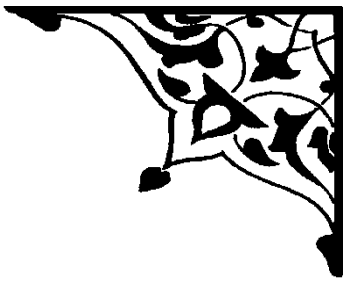

المقدمة

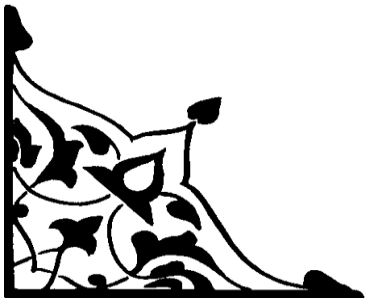

المـــقدمـة العـــامـــة

حتى تتمكن المؤسسات الجزائرية من الاستمرار والبقاء، أصبحت ملزمة بتطبيق الطرق والأدوات الضرورية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات الملائمة ضمن قطاع نشاطها، وبالتالي تحقيق التأقلم السريع مع متغيرات المحيط من جهة واغتنام الفرص المتاحة لها واستغلال مواردها بصفة أحسن من جهة أخرى.

تعتبر الضريبة من أهم المصادر التمويلية للخزينة العامة للدولة، تستعمل حصيلتها لتحقيق جملة من الأهداف والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية، وللضريبة انعكاسات وتأثيرات اقتصادية ومالية على متغيرات الاقتصاد الكلي، كما يمتد تأثيرها على مستوى الاقتصاد الجزئي بصورة مباشرة إلى الأعوان الاقتصاديين كالمؤسسات، وتعتبر المؤسسة وحدة اقتصادية تهتم بالتسيير والتحكم في مختلف الموارد المالية والبشرية، ويكون ذلك بالاستغلال الأمثل للموارد السالفة الذكر بأقل التكاليف وذلك لتحقيق أكبر النتائج وصولا الى تجسيد أحد أكبر الأهداف للمؤسسة، وهو تحقيق أعلى مستوى للمردودية، والتي تعتبر من أولويات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، باعتبارها مؤشرا حقيقيا يسمح للمؤسسة بالحفاظ على رأس مالها أو قيمتها السوقية وتحسينها باستمرار، كما يمكنها من إعطاء نظرة كلية عن مختلف جوانب نشاطها، وهو ما يسهل عليها فرض سيطرتها في القطاع الذي تنشط فيه، وبالتالي ضمان حفاظها على مكانتها في السوق.

إذ تعد المردودية من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعتمد عليها المؤسسة في قياس مدى فعالية مختلف العناصر والعوامل التي تدخل في العملية الانتاجية والمرجع الأساسي في اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية، ومن أهم أنواعها التي تعبر بدقة عن الصحة المالية للمؤسسة نجد المردودية المالية بالإضافة إلى المردودية الاقتصادية، اللتان بدورهما تتأثران بقيمة الضرائب المفروضة على المؤسسة، باعتبار الضرائب من العوامل المؤثرة في المؤسسة كنظام مفتوح على محيطه الخارجي.

حيث لجأت السلطات الجزائرية في السنوات الأخيرة الى إصلاح النظام الجبائي إصلاحا يواكب التحركات الجديدة، وكان ذلك سنة 1992، لغرض التكيف مع الديناميكية الجديدة، وفي هذا المجال فقد أنشأت ضرائب جديدة من بينها الضريبة على أرباح الشركات التي تفرض على مجمل الأرباح والمداخيل المحققة من طرف هذه المؤسسات. وجاءت هذه الأخيرة لإلغاء ازدواجية النظام عن طريق إدماج المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية في مجال تطبيقها، ويترتب عن ذلك توحيد الضريبة المطبقة عن هذين الصنفين من المؤسسات، والذي يسير في إطار شمولية القواعد الضريبية وباختصار ترمي الضريبة على أرباح الشركات إلى عقلنة الجباية الخاصة بالشركات عن طريق توحيدها وجعلها أداة للإنعاش الاقتصادي.

1. الاشكالية الرئيسية للدراسة

مما سبق يتبلور في الأذهان الإشكال في السياق الآتي:

كيف يمكن أن تؤثر الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية والاقتصادية للمؤسسة؟

ومن أجل المعالجة الدقيقة والمفصلة لهذه الاشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية الأتية:

- ✓ ما طبيعة تأثير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية؟
- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضريبة على أرباح الشركات والمردودية المالية في مؤسسة ENG ؟
- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضريبة على أرباح الشركات والمردودية الاقتصادية في مؤسسة ENG ؟

2. فرضيات الدراسة

على ضوء الاشكال الرئيسي والتساؤلات الفرعية السابقة يمكن طرح الفرضيات الآتية:

- ✓ تمارس الضريبة على أرباح الشركات تأثير مباشر وغير مباشر على المردودية؛
- ✓ نعم توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الضريبة على الأرباح والمردودية المالية؛
- ✓ لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الضريبة على الأرباح والمردودية الاقتصادية.

3. أهمية الدراسة

يستمد البحث أهميته من الدور المتزايد الذي تلعبه الضريبة في تمويل خزينة الدولة، وكون الضريبة على أرباح الشركات إحدى الوسائل المستخدمة بشكل أساسي للتحكيم بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وزيادة على هذه الأهمية فإن ثمة تساؤلات كبيرة تتعلق بحجم التأثير الذي تحدثه على مردودية المؤسسة، ومن ثم يأتي هذا البحث لتحديد معالم وحجم هذا التأثير.

4. أهداف الدراسة

من خلال ما سبق، بالإضافة إلى السعي للإجابة عن التساؤل الرئيسي لإشكالية الدراسة، واختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة، نتطلع من خلال دراستنا إلى:

- ✓ إتمام سد النقص الموجود في البحوث المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات؛
- ✓ توضيح العلاقة التي تربط بين الضريبة على أرباح الشركات وكل من المردودية المالية والاقتصادية؛
- ✓ دراسة الدور الذي تلعبه المردودية للتعبير عن الحالة المالية للمؤسسة.

5. حدود الدراسة

تم تحديد اطار دراستنا للموضوع في العناصر الآتية:

- ✓ الحدود الموضوعية: سيتم التركيز على تبيان أثر الضريبة على أرباح الشركات على مردودية المؤسسة؛
- ✓ الاطار المكاني: انحصرت دراستنا الميدانية على مستوى المؤسسة الوطنية للحصى؛
- ✓ الاطار الزماني: تتعلق الحدود الزمنية لدراستنا، في الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2016، ويعود سبب اختيار هذه الفترة لتوفر البيانات التي تسمح بإجراء الدراسة التطبيقية.

6. أسباب اختيار الموضوع

هناك جملة من الدوافع التي قادتنا للبحث في هذا الموضوع دون غيره، نوجزها فيما يلي:

- ✓ يندرج الموضوع ضمن تخصصنا في مالية المؤسسات؛
- ✓ قلة الدراسات المتعلقة بدراسة المردودية الاقتصادية للمؤسسة؛
- ✓ إن موضوع الضريبة على الأرباح لم يستوف حقه من الدراسات والاهتمام به يعتبر حديثا.

7. منهجية الدراسة

بهدف الاستجابة لمتطلبات هذه الدراسة تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لملائمته مع طبيعة الموضوع، لعرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع، ولوصف التغيرات والتطورات التي طرأت على المؤسسة محل الدراسة، بالإضافة الى تحليل مختلف الاحصائيات المتعلقة بجوانب الموضوع، وقد تمت الاستعانة بالأساليب الكمية الاحصائية والقياسية المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية حسب الحاجة، حيث اعتمدنا منهج اختبار الحدود ARDL ومتجهات الانحدار الذاتي VAR بناء على برمجية Eviews 09.

ومن أجل الالمام والاحاطة بمخلف جوانب الموضوع وتحقيق أهدافه المرجوة، والاجابة عن اشكاليته المطروحة، ومن ثم اختبار صحة الفرضيات من عدمها، قمنا بتقسيم الدراسة حسب خطة متوازنة الى ثلاث فصول، حيث تناول كل فصل ثلاث مباحث، وكل مبحث ثلاث مطالب.

الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان الاطار النظري للضريبة على أرباح الشركات، نتناول من خلاله تقديم الضريبة بشكل عام، وصولا للضريبة على أرباح الشركات من خلال تعريفها، نشأتها، أهميتها، مجالاتها، الشركات الخاضعة لها، وعائها، ومختلف معدلاتها المطبقة، كذلك الإعفاءات والالتزامات الممنوحة والخاصة بالشركات.

الفصل الثاني الذي أدرج تحت عنوان تحليل المردودية وتأثير ضريبة الأرباح عليها، ونتعرض من خلاله إلى أساسيات حول المردودية من خلال تعريفها، خصائصها، متطلباتها، مكوناتها، كما تناولنا أهم أنواعها بشيء من التفصيل، وصولا لأبرز الآثار التي يمكن أن تحدثها الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية والاقتصادية للمؤسسة.

أما الفصل الثالث فقد خصصناه للدراسة القياسية لأثر الضريبة على أرباح الشركات على مردودية المؤسسة الوطنية للحصى للفترة (2010 – 2016)، لتبيان طبيعة العلاقة بين الضريبة على أرباح الشركات وكل من المردودية المالية والاقتصادية للمؤسسة، وذلك من خلال دراسة قياسية بالاعتماد على منهج اختبار الحدود ومتجهات الانحدار الذاتي وفق برمجية EVIEWS 09.

8. الدراسات السابقة

لقد ظهرت دراسات عديدة تتناول بعض أجزاء موضوع بحثنا، الا أنها لم تدرس من الناحية التي تطرقنا لها في دراستنا، نذكر منها:

✓ دراسة لحجار مبروكة تحت عنوان " أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة، حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف"، البحث عبارة عن مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية، بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة لسنة 2006/2005، وكانت إشكالية البحث كالتالي: ما هو أثر السياسة الضريبية في الجزائر على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة؟

حيث حاولت الباحثة شرح العلاقة بين الضريبة والاستثمار، كما تعرضت لتحليل أثر الاصلاحات الضريبية على أهم العوامل المرتبطة بالاستثمار في المؤسسة، وتوصلت إلى أنه للإعفاءات الضريبية أثر ايجابي على خزينة المؤسسة، من خلال التأثير على النتيجة الصافية للمؤسسة حيث تعتبر هذه الأخيرة مصدر لإعادة الاستثمار؛

✓ دراسة بوطغان حنان تحت عنوان " تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للبتروكيمياء"، البحث عبارة عن مذكرة ماجيستير في الاقتصاد وتسيير المؤسسات، بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة لسنة 2007، وكانت اشكالية البحث تعالج تقدير المردودية التي يطلبها المساهم أو المستثمر وما مدى تأثيرها على قرارات المؤسسة؟

حاولت الباحثة معرفة أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تسمح بدراسة المردودية، وصولا إلى تحديد مدى العلاقة الموجودة بين المردودية ومدى قدرة المؤسسة الوطنية للبتروكيمياء على النمو والتوسع من خلال توفر معدل كاف للمردودية، وتوصلت الى أنه من الجانب المالي والاقتصادي يظهر وجود ضعف كبير في أدائها الاقتصادي لعدة أسباب منها التضخم في مصاريف العمال بالإضافة إلى الارتفاع الكبير لمستوى التكاليف الاستثنائية؛

✓ دراسة بعلول نوفل وسلايمية أمينة تحت عنوان " أثر الضريبة على أرباح الشركات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1992-2014) "، وهي عبارة عن بحث منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 03، جوان 2015. تدرس هذه الورقة البحثية العلاقة بين معدلات الضريبة على أرباح الشركات وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال

الفترة (1992-2014)، وقد اعتمد الباحثين على دراسة قياسية باستخدام برنامج Eviews من أجل معرفة مدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتوصلا إلى وجود علاقة عكسية بين متغيرات الدراسة، باعتبار أن الضريبة على أرباح الشركات أداة محفزة لجلب واستقطاب المستثمر الأجنبي، كما تعتبر حجم التدفقات الناجمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدر هام من مصادر التمويل الخارجية للبلد المستضيف؛

✓ دراسة غول صفاء تحت عنوان "دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، البحث عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، وكانت اشكالية البحث تعالج الكشف عن العوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع محاولة الربط بين هذه العوامل والنسب المستخدمة لقياس المردودية ومعرفة مدى قدرة هذه الأخيرة على التمييز بين المؤسسات الخدمية والصناعية، واعتمدت الباحثة في دراستها على التحليل العاملي التمييزي AFD لعينة مكونة من 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بولاية ورقلة.

وتم التوصل إلى أن كل من نتيجة الاستغلال إلى مجموع الأصول، نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال خارج الرسم، الفائض الإجمالي إلى رقم الأعمال، الفائض الإجمالي للاستغلال إلى رقم الأعمال، هي أربع نسب من بين سبعة نسب لها قدرة على التمييز، كما توصلت إلى أن مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثر فيها عدة عوامل أهمها السياسة التجارية، السوق، المنافسة؛

✓ دراسة ناصر شارفي تحت عنوان " الضريبة على الدخل والأرباح في ظل الإصلاحات الضريبية – دراسة حالة الجزائر"، البحث عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، بجامعة الجزائر لسنة 2003، حيث يعالج الباحث واقع الضريبة على الدخل والأرباح في ظل الإصلاحات الضريبية مع التركيز على الإصلاح الضريبي لسنة 1992، وقد توصل الباحث إلى أن الضريبة على الدخل تعتبر بمثابة الضريبة على الأرباح بالدرجة الأولى، اذ تمس أرباح الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين، بالإضافة إلى ذلك يمكن وصف مزايا هذه الضريبة بسهولة وفعالية تحصيلها مما يساعد على انتعاش موارد الدولة.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها دراسة حديثة جدا متكاملة ملمة لجوانب الموضوع من حيث الدراسة النظرية والتطبيقية، مقارنةً بالدراسات السابقة التي لم تتناول هذا الجانب.

9. صعوبات الدراسة

دراستنا كأي دراسة لا تخلو من العوائق التي صعبت الوصول إلى النتائج المرجوة والأهداف المنشودة، والتي سنحاول ايجازها فيما يلي:

- ✓ قلة المراجع المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات؛
- ✓ حداثة الموضوع وصعوبة دراسته؛
- ✓ نقص المراجع والمصادر والدراسات والأبحاث العلمية التي تناولت موضوع الدراسة؛
- ✓ أهم المراجع باللغة الأجنبية وبالتالي بذل مجهودات اضافية في الترجمة، وتخصيص أوقات اضافية لذلك.

الفصل الأول

الإطار النظري لضريبة الأرباح على الشركات

تمهيد.

المبحث الأول: مدخل عام للضريبة؛

المبحث الثاني: الضريبة على أرباح الشركات ومجالات تطبيقها؛

المبحث الثالث: التنظيم الفني للضريبة على أرباح الشركات.

خلاصة الفصل.

الفصل الثاني

تحليل مردوديـة المؤسسـة وتأثير ضريبـة الأربـاح عليـها

تمهيد.

المبحث الأول: أساسيات حول المردودية؛

المبحث الثاني: أنواع المردودية؛

المبحث الثالث: أثر ضرائب الأرباح على المردودية.

خلاصة الفصل.

الفصل الثالث

تحليل وتقييم مردودية المؤسسة

تمهيد.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الوطنية للحصى؛

المبحث الثاني: تحليل وتقييم القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للحصى؛

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الضريبة على الأرباح على المردودية الاقتصادية والمالية لمؤسسة ENG .

خلاصة الفصل.

الفـصـــل الأول:
الإطـــار النـظـري للـضـريبـة عـلـى أربـــاح الشـــركـات

تمهيد:

تعتبر الضرائب من بين أقدم وأهم مصادر الايرادات العامة للدولة، حيث تشكل موردا أساسيا من موارد الدولة، بالإضافة الى الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه، بحيث يستوجب على كل دولة اختيار نظام جبائي بسيط وحديث يتماشى مع التطورات الاقتصادية، كما لجأت السلطات الجزائرية في السنوات الاخيرة الى اصلاح النظام الجبائي اصلاحا يواكب التحركات الجديدة وذلك بتأسيسها للضريبة على أرباح الشركات، والتي يتمحور جوهرها في اعتماد التفرقة بين الشخص الطبيعي والمعنوي عند الاخضاع الضريبي. ونتناول من خلال هذا الفصل المباحث الآتية:

- ✓ **المبحث الأول: مدخل عام للضريبة؛**
- ✓ **المبحث الثاني: الضريبة على أرباح الشركات ومجالات تطبيقها،**
- ✓ **المبحث الثالث: التنظيم الفني للضريبة على أرباح الشركات.**

المبحث الأول:
مدخل عام للضريبة

تعد الضرائب في عالمنا المعاصر من أهم القضايا بحياة الإنسان سواء من حيث أدائه لها، أو من حيث انتفاعه بمواردها في إطار الخدمات العامة المقدمة من قبل الدولة، فهي تحتل مكانة بارزة ضمن أهم الموارد والإيرادات التي تقوم عليها الدولة، حيث تصنف الضرائب إلى عدة أنواع وتقوم على جملة من القواعد، ولهذا نتناول في هذا المبحث المطالب الآتية:

- ✓ **المطلب الأول: مفهوم الضرائب وبيان خصائصها؛**
- ✓ **المطلب الثاني: القواعد الأساسية للضرائب وأهدافها؛**
- ✓ **المطلب الثالث: أنواع الضرائب.**

المطلب الأول: مفهوم الضرائب وبيان خصائصها

تعتبر الضريبة من أقدم وأهم المصادر المالية للدولة، نظرا لضخامة الأموال التي توفرها للخزينة العامة للدولة، ورغم تعدد تعاريف الضريبة إلا أنها تتفق على مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الاقتطاعات.

الفرع الأول: مفهوم الضرائب

تحتل الضريبة مكانة خاصة ليس فقط لكونها واحدة من أهم صور الايرادات العامة، وإنما لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف السياسة المالية.

1. تعريف الضريبة: لقد مرت الضريبة بمفاهيم مختلفة نذكر منها:

✓ الضريبة فريضة إلزامية يلتزم الفرد بأدائها إلى الدولة تبعا لقدراته على الدفع، بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تؤديها السلطة العامة؛[1]

✓ الضريبة فريضة تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل، تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع؛[2]

[1] باسم الجميلي، **سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة**، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 192.

[2] حامد عبد الحميد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الإسكندرية للكتاب، بدون رقم للطبعة، مصر، 2000، ص 115.

✓ الضريبة مبلغ من المال، تفرضه الدولة على المكلفين بصورة جبرية[1]، ونهائية ودون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية[2]؛

✓ ويمكن تعريفها أيضا بأنها فريضة إلزامية وليست عقابية يلتزم الأفراد على أساسها بتحويل بعض الموارد الخاصة بهم للدولة جبرا وبدون مقابل، لتحقيق ما تسعى إليه الدولة من أهداف طبقا لقواعد ومعايير محددة.[3]

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف الآتي "الضريبة هي كل اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية ونهائية من الأفراد للمشاركة في تحمل أعباء الخدمات العامة والإنفاق العام، تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات أو هذه النفقات، وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، مالية وغيرها، وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك".

2. تعريف الرسم: هو مبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة، أو غيرها من الهيئات العامة، جبرا، مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له، تحقق في آن واحد نفعا خاص لمن ينتفع بها بالإضافة لنفع آخر عام يعود على المجتمع من جراء أدائها.[4]

3. الفرق بين الضريبة والرسم: هناك أوجه شبه بين الضريبة والرسم، كما يوجد اختلاف بينهما:

✓ **أوجه الشبه:** يلتقيان في أنهما فريضتان نقديتان، وأنهما أيضا ذات طبيعة إلزامية وتساهمان في تمويل المرافق العامة للدولة.[5]

✓ **أوجه الاختلاف:** تتمثل أوجه الاختلاف في:

- الضريبة تفرض دون مقابل أو نفع خاص يحصل عليه دافعها وذلك مساهمة منه في الأعباء والتكاليف العامة، أما الرسم يدفع دائما مقابل الحصول على خدمة أو منفعة خاصة؛[6]
- يختلف سعر الضريبة تبعا لاختلاف المقدرة التكليفية للأشخاص الخاضعين لها، أما سعر الرسم لا يختلف باختلاف المركز المالي للأفراد؛[7]
- تفرض الضرائب وتعدل وتلغى بقانون، أما الرسوم العامة فإنها قد تفرض بقانون أو بناء على قانون، أي

[1] حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، **المالية العامة**، دار الخلود، الطبعة الأولى، لبنان، 1995، ص 347.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، بدون رقم للطبعة، مصر، 2004 - 2005، ص ص 239 – 240.

[3] عزمي أحمد، يوسف خطاب، **الضرائب ومحاسبتها**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 27.

[4] منصور ميلاد يونس، **مبادئ المالية العامة**، الشركة العامة للورق والطباعة، بدون رقم للطبعة، ليبيا، 1991، ص ص 71 – 72.

[5] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 95.

[6] سالم محمد شوابكة، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص 146.

[7] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، بدون رقم للطبعة، مصر، 1998، ص 118.

أن المشرع قد يكتفي بوضع المبدأ العام في فرض الرسم ويترك تفاصيل دفعه وتحصيله للجهات التنفيذية؛ [1]

■ تهدف الضريبة إلى تحقيق أغراض مالية وأهداف اقتصادية واجتماعية[2]، في حين أن الرسم يرمي إلى تحقيق القدر اللازم من الأموال لتغطية كلفة الخدمة محل الرسم[3].

الفرع الثاني: خصائص الضريبة

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تحديد واستخلاص أهم خصائص الضريبة في النقاط الآتية:

✓ **الضريبة فريضة مالية:** ويقصد بأنها استقطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، وبما أنها فريضة مالية فان ما يتم جبايته من الأفراد يجب أن يأخذ صفة المال؛[4]

✓ **الضريبة فريضة إلزامية:** أي أن المكلف ليس مخيرا بدفعها وإنما يتم دفعها بقوة القانون، وإن التخلف عن تسديد الضريبة في الموعد المحدد يعرض المكلف للمسائلة القانونية؛[5]

✓ **الضريبة تدفع دون مقابل:** فالمكلف بها يدفعها دون أن ينتفع بها فهي مساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الأعباء والتكاليف العامة، وهذا لا ينفي أنه لا ينتفع بالخدمات التي تقدمها الدولة، ولكن بصفته عضوا في المجتمع وليس بصفته دافع الضريبة؛[6]

✓ **الضريبة تدفع بصفة نهائية:** ويقصد بها أن الفرد الذي يلتزم بدفع الضريبة، إنما يدفعها للدولة نهائيا، فلا تلتزم الدولة برد قيمتها إليه بعد ذلك؛[7]

✓ **الضريبة تدفع قصد تحقيق منفعة عامة:** أي أن حصيلة الضرائب تستخدم لتغطية النفقات العامة بما يتوافق مع أهداف السياسة الاقتصادية، الاجتماعية والمالية.[8]

المطلب الثاني: القواعد الأساسية للضريبة وأهدافها

تعد الضريبة موردا أساسيا من موارد الدولة، تحتل في الوقت الحاضر أهمية خاصة في الدول كافة وعلى اختلاف اوضاعها الاقتصادية، وتنفرد الدول بتطبيق نظرية التضامن الاجتماعي بفرض الضريبة وتحديد مقدارها ومواعيد سدادها.

---

[1] منصور ميلاد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] سالم محمد شوابكة، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[3] عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 128.

[4] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، مصر، 2008، ص ص 117 – 118.

[5] محمد خصاونة، **المالية العامة (النظرية والتطبيق)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص ص 90 – 91.

[6] خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، بدون رقم للطبعة، مصر، 2009، ص 133.

[7] عادل حشيش، مصطفى رشدي شيحة، **مقدمة في الاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة للنشر، بدون رقم للطبعة، مصر، 1998، ص 197.

[8] كردودي صبرينة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص 79.

ونظرا لما قد يحصل من تعارض للمصالح بين الدول والأفراد، كان لابد من سن قوانين أساسية يجب اتباعها واعتمادها عند فرض الضريبة، هذه القوانين تسمى بقواعد الضريبة وهي التي تقاس بها سلامة الضريبة في التوفيق بين الحصيلة والعدالة.

الفرع الأول: القواعد الأساسية للضريبة

يقصد بالقواعد الأساسية للضريبة مجموعة المبادئ الأساسية التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند فرض الضريبة، وتهدف هذه القواعد الى التوفيق بين مصلحتي الدولة (الخزينة العمومية) والممولين، ونوجزها فيما يلي:

✓ **قاعدة العدالة:** وتعني هذه القاعدة وجوب اشتراك كل أفراد الدولة في أداء الضرائب المقررة بصورة تتناسب مع مقدرتهم المالية[1]، وتقاس هذه المقدرة حسب الدخل الذي يحصل عليه المكلف[2]، وبالتالي فان الالتزام بدفع الضريبة يجب أن تتماشى مع مبدأ القدرة على الدفع وهذا ما يؤدي إلى عدالة توزيع الأعباء الضريبية بين الأفراد من جانب، وتقرير المساواة فيما بينهم أمام الضريبة[3]؛

✓ **قاعدة اليقين:** بمعنى يجب أن تكون الأحكام والقواعد المتعلقة بالضريبة معلومة ومحددة وواضحة، فحينما تكون أسعار الضريبة وأساليب ربطها وتحصيلها وتوقيت أدائها محددة ومعلومة تمكن الممول من معرفة التزاماته الضريبية؛ [4]

✓ **قاعدة الملائمة:** وتتعلق هذه القاعدة بأسلوب دفع الضريبة وتوقيتها يجب أن يكونا بقدر الإمكان ملائمين ومناسبين لدافع الضريبة، وهذا الأمر يخفف العبء النفسي لدافع الضريبة ويجعل الضريبة مقبولة لديه، وعدم وجود هذه القاعدة يساعد على التهرب من دفع الضريبة؛ [5]

✓ **قاعدة الاقتصاد في نفقات التحصيل:** ويقصد بها أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل وأيسر الطرق التي لا تكلف الإدارة المالية مبالغ كبيرة خاصة في ظل الإجراءات المعقدة مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة الضريبة ذاتها ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء كبير منه في سبيل الحصول عليه[6]. وبمعنى آخر ينبغي أن تكون نفقات تحصيل الضريبة ضئيلة بالمقارنة بحصيلتها فلا خير في ضريبة تتكلف جبايتها الجزء الأكبر من حصيلتها[7].

---

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي (نظرية مالية الدولة – السياسات المالية للنظام الرأسمالي)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، بدون رقم للطبعة، مصر، 1999، ص 165.

[2] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون رقم للطبعة، الجزائر، 2011، ص 85.

[3] سالم محمد شوابكة، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[4] عاطف وليم أندراوس، **الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، دون رقم للطبعة، مصر، 2010، ص 338.

[5] محمد حسن الوادي، زكرياء أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 56.

[6] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 134 - 135.

[7] مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 170.

الفرع الثاني: أهداف الضريبة

لم تعد الضرائب تشرع لتحقيق أهداف مالية فقط، بل أصبحت تستخدم لتحقيق أهداف أخرى، اقتصادية، اجتماعية وسياسية نابعة من فلسفة الدولة.

✓ **الهدف المالي**: ويقصد به تغطية الأعباء العامة، أي أن الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الإنفاق على الخدمات العامة وعلى استثمارات الإدارة الحكومية؛[1]

✓ **الهدف الاقتصادي**: تهدف الضريبة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، عن طريق خفض الضرائب، أثناء فترات الانكماش، من أجل زيادة الإنفاق، أو عن طريق زيادة الضرائب، أثناء فترات التضخم، بامتصاص القوة الشرائية لدى الأفراد، وقد تهدف إلى تشجيع بعض النشاطات الاقتصادية، بإعفائها من الضريبة كلها، أو تخفيضها، أو إعفاء المواد الأولية اللازمة لها من الرسوم الجمركية، أو إلغاء رسوم التصدير، وقد تهدف إلى محاربة بعض النشاطات غير المرغوب بها، بتحميلها أعباء ضريبية إضافية؛[2]

✓ **الهدف الاجتماعي**: يتمثل في استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات محدودة الدخل، على سبيل المثال أن يقرر المشرع الضريبي تخفيف الأعباء الضريبية على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة، كإعفاء بعض المؤسسات والجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية معينة من الضرائب، أو قد تساهم الضريبة في المحافظة على إمكانية اقتناء بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع بفرض ضرائب منخفضة المعدل على سلع الاستهلاك كالخبز والحليب أو الحفاظ على الصحة العمومية بفرض ضرائب مرتفعة المعدل على بعض السلع التي ينتج عنها أضرار صحية كالمشروبات الكحولية والتبغ، أو بفرض ضرائب تصاعدية عالية على الدخول وعلى التركات في نفس الوقت الذي خفضت فيه الضرائب على السلع الضرورية الواسعة الانتشار عكس السلع الكمالية التي فرضت عليها ضرائب مرتفعة، وقد سمحت هذه الإجراءات الضريبية بشكل فعال، من تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وذلك بزيادة القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل، وهكذا نجد أن الضريبة تعتبر أداة من الأدوات التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق الرفاهية العامة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية؛[3]

✓ **الهدف السياسي**: يمكن استخدام الضرائب لتحقيق أهداف سياسة معينة سواء داخل الدولة من خلال تمييز المعاملة الضريبية بين الطبقات، وكذلك استخدام الضريبة كأداة سياسية لتعزيز مركز السلطة الحاكمة*، أو بين الدول من خلال تسهيل التجارة الخارجية مع بعض الدول للحد منها، ففي حالة وجود علاقات طيبة مع دولة

[1] حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون رقم للطبعة، الجزائر، 2005، ص 12.

[2] فاطمة السويسي، **المالية العامة (موازنة – ضرائب)**، المؤسسة الحديثة للكتاب، بدون رقم للطبعة، لبنان، 2005، ص 79.

[3] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة، بدون رقم للطبعة، الجزائر، 2003، ص ص 34 – 35.

* قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضغط الضريبي قصد كسب رضا أفراد المجتمع.

معينة، تعمل الدولة على خفض أو إعفاء الضرائب الجمركية، أما في حالة العكس فتعمل على زيادة تلك الضرائب.[1]

المطلب الثالث: أنواع الضرائب

تتعدد الضرائب وتختلف صورها، وتحاول كل دولة اختيار مزيج متكامل من أنواع الضرائب، محكومة في ذلك بضرورة تحقيق جملة من الاعتبارات، ونذكر أهم أنواع الضرائب في النقاط الآتية:

✓ **الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال:** ويقصد بالضرائب على الأفراد، تلك التي تتخذ من الشخص نفسه وعاء للضريبة، بغض النظر عما في حوزته من أموال، أما الضرائب على الأموال فتفرض على رأس المال سواء كان عاملا من عوامل الإنتاج أو عائدا من عوائده، عقارا منقولا، سلعة استثمارية أو سلعة استهلاكية، متخذا صورة دخل أو ثروة أو إنفاق؛[2]

✓ **الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية:** يقصد بالضرائب التوزيعية الضريبة التي تحدد السلطات المالية مقدارها الكلي ثم يوزع على الممولين تبعا لمقدرتهم على الدفع دون تحديد سعر الضريبة. ميزة هذه الضريبة هي أن الدولة تعرف مقدما مقدار الحصيلة، إلا أنها من جانب آخر لا تتفق مع مبادئ العدالة الضريبية، لذلك أسقطت هذه الضريبة من النظم الضريبية الحديثة، والضريبة القياسية هي الضريبة التي تحدد السلطات المالية سعرها دون حصيلتها، وهي المتبعة في النظم الضريبية الحديثة؛[3]

✓ **الضرائب العينية والضرائب الشخصية:** يقصد بالضرائب العينية، الضرائب التي تراعي مصدر الدخل، وتصيب العنصر الخاضع للضريبة بأكمله (دخل أو ثروة)، وتفرض بسعر موحد (ضرائب نسبية)، وتكون على إجمالي الدخل أو رأس المال، أما الضرائب الشخصية فهي الضرائب التي تأخذ مصدر الدخل بعين الاعتبار، وتتعدد بتعدد مصادر الدخل، وتفرض بأسعار متزايدة؛[4]

✓ **الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية:** تعتبر الضريبة نسبية حينما يكون سعرها ثابت (محدد بنسبة مئوية) لا يتغير بتغير المادة الخاضعة للضريبة، كأن تفرض ضريبة على الدخول بنسبة 10 % مثلا، فإن هذا السعر يسري على جميع الدخول بغض النظر عن تفاوت أصحابها، وتتصف ببساطتها كونها تفرض بسعر واحد، كما تتصف بعدالتها إذ تعامل الجميع معاملة واحدة. أما الضريبة التصاعدية فهي تفرض بأسعار مختلفة باختلاف المادة الخاضعة للضريبة، بحيث يرتفع سعر الضريبة بارتفاع قيمة المادة الخاضعة لها والعكس صحيح، كأن تفرض ضريبة

[1] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] كردودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 71 - 80.

[3] سعيد علي محمد العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 132.

[4] كردودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

دخل بنسبة 1 % على أول 10000 دينار، 2 % على العشرة ألاف الثانية و3 % على العشرة ألاف الثالثة وهكذا...، وهناك أساليب مختلفة لحساب الضريبة التصاعدية؛[1]

✓ **الضرائب المباشرة وغير المباشرة:** الضرائب المباشرة التي لا يستطيع فيها المكلف (دافع الضريبة) نقل عبئها إلى مكلف آخر، ويتم اقتطاعها مباشرة من دخل الفرد، أو هي الضريبة التي تفرض على دخول الأفراد من المنبع، وتتميز الدخول التي تفرض عليها هذه الضرائب بالثبات والاستقرار نسبيا، وكذلك تعمل على تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي بين أفراد المجتمع، مثل الضريبة على الأرباح، والضريبة على الرواتب والأجور. أما الضرائب الغير مباشرة هي الضريبة التي يستطيع فيها المكلف نقل عبئها إلى مكلف آخر، وهي تفرض على السلع والخدمات المختلفة، المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج، وهذه الضريبة ليس لها صفة الثبات أو الاستقرار، وتتميز بسرعة جبايتها ووفرة التحصيل، مثل الضريبة على المبيعات.[2]

من خلال هذا المبحث، قمنا بتقديم المفاهيم العامة للضريبة حيث تم وصفها بأنها اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم بطريقة نهائية وبدون مقابل، وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المالية، الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، كما استعرضنا خصائصها والقواعد التي تحكمها وأهم أنواعها.

[1] أحمد الجبير، **المالية العامة والتشريع المالي**، الأفاق المشرقة ناشرون، الطبعة الأولى، الإمارات، 2011، ص ص 134 – 135.

[2] ياسر صالح الفريجات، **المحاسبة في علم الضرائب**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص ص 20 - 21.

المبحث الثاني:
الضريبة على أرباح الشركات ومجالات تطبيقها

أحدثت الضريبة على أرباح الشركات تجسيدا لمبدأ فصل الضريبة على دخل الأشخاص والضريبة على دخل الشركات، وهي ضريبة تستحق سنويا على أرباح الشركات، وتدفع لصالح الميزانية العامة للدولة، وتمثل أهم الايرادات التي تعتمد عليها لتمويل نفقاتها العامة. ونتعرض في هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

- ✓ **المطلب الأول: مفهوم الضريبة على أرباح الشركات؛**
- ✓ **المطلب الثاني: مجالات تطبيق الضريبة على أرباح الشركات؛**
- ✓ **المطلب الثالث: الاعفاءات الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات.**

المطلب الأول: مفهوم الضريبة على أرباح الشركات

كرست الاصلاحات الجبائية التي واكبت الاصلاحات الاقتصادية عدم التفرقة بين المؤسسات الوطنية والخاصة والغاء التمييز بينها، وذلك بتأسيسها للضريبة على أرباح الشركات التي جاءت انعكاسا للأوضاع الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف أرباح الشركات

أرباح الشركات هي عبارة عن النتيجة التي تحققها المؤسسة من خلال مزاولة النشاط، وذلك في نهاية كل سنة مالية، حيث ترصد الحسابات وتقوم بتسويتها واستخلاص النتيجة، وتعتبر هذه الأخيرة المادة الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات، والتي على أساسها تقوم مصلحة الضرائب المباشرة بفرض الضريبة وتكون هذه النتيجة بعد حذف جميع التكاليف[1].

الفرع الثاني: نشأة وتعريف الضريبة على أرباح الشركات

لقد أنشأت الضريبة على أرباح الشركات لتحقيق أهداف عديدة منها التنظيم المتضمن فرض ضريبة خاصة على الأشخاص المعنويين، كشركات الأموال وكذا لتخفيف العبء الضريبي المترتب على الشركات، مما يساعد على التقليل من ظاهرة التهرب الضريبي، وكذا المساهمة في النمو الاقتصادي.

[1] منور أوسرير، محمد حمو، **محاضرات في جباية المؤسسات**، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009، ص 121.

1. نشأة الضريبة على أرباح الشركات: شهدت الضريبة على أرباح الشركات منذ أن كانت الجزائر تتبع النظام الاشتراكي تغيرات كثيرة ومتعددة، كان لها الأثر السلبي على استقرار النظام الضريبي في الجزائر، وبتغيير النظام الاشتراكي ودخول الجزائر الى نظام الاقتصاد الحر، تغير اسم الضريبة حيث كانت تسمى BIC (الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية) إلى IBS (الضريبة على أرباح الشركات)، وهذا طبقا للمواد من 04 الى 57 من قانون المالية لسنة 1992، وقد بدأ بتطبيق هذا القانون ابتداء من 01 جانفي 1992.[1]

أما بالنسبة للتغيرات في معدل الضريبة على الأرباح ندرجها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-1): تغيرات معدل الضريبة على أرباح الشركات خلال الفترة (1992- 2014)

السنة	معدل الضريبة
1992 – 1994	% 60
1995 – 1996	% 50
1997	% 42
1998 – 1999	% 40
2000 – 2005	% 38
2006 – 2012	% 30
2013 – 2014	% 19

المصدر: نوفل بعلول، أمينة سلايمية، **أثر الضريبة على أرباح الشركات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 03، جوان 2015، ص 76.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات الضريبة على أرباح الشركات قبل الاصلاح الضريبي لسنة 1992 تعتبر جد مرتفعة، وهذا ما يسبب ضغطا كبيرا على المؤسسات الجزائرية.

والجدول رقم (1-2) يبين مقارنة لمعدل الضريبة على الأرباح في الجزائر وبعض الدول الأخرى، وهي مقارنة أجراها صندوق النقد الدولي FMI في دراسته حول مختلف المعدلات الضريبية المفروضة على أرباح الشركات لسنة 1988، وتبين الارتفاع الكبير لمعدلات الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر.

[1] نوفل بعلول، أمينة سلايمية، **أثر الضريبة على أرباح الشركات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 03، جوان 2015، ص ص 75 - 76.

الجدول رقم (1-2): معدل الضريبة على أرباح الشركات في بعض الدول سنة 1988

البلدان	معدل الضريبة	مقارنة بالمعدل المطبق في الجزائر
الجزائر	% 55	/
المغرب	% 49.5	% (-5.5)
تونس	% 38	% (-17)
مصر	% 40	% (-15)
و.م.أ	% 34	% (-21)
بريطانيا	% 35	% (-20)
تركيا	% 46	% (-09)

المصدر: نوفل بعلول، أمينة سلايمية، مرجع سبق ذكره، ص 76.

2. تعريف الضريبة على أرباح الشركات: إن إحداث الضريبة على أرباح الشركات يستجيب للانشغالات المتعلقة بوضع نظام جبائي خاص بالشركات يكون متميزا عن النظام المتعلق بالأشخاص الطبيعيين[1]، وهذه الأخيرة جاءت لإلغاء ازدواجية النظام الجبائي الجزائري عن طريق إدماج المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية في مجال تطبيقها، وتعتبر هذه الضريبة النوع الثاني من الضرائب المباشرة التي جاء بها التشريع الجبائي لسنة 1992[2]، لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية السابقة، وذلك من خلال أنها: [3]

- ✓ تطبق دون استثناء على الأشخاص المعنويين، على عكس الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي تفرض على الأشخاص المعنويين في شكل معدل نسبي، وعلى الأشخاص الطبيعيين في شكل معدل تصاعدي؛
- ✓ تطبق دون التمييز بين المؤسسات الأجنبية والجزائرية؛
- ✓ تطبق وجوبا على الأشخاص الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق، وأن هذا الربح يحدد على أساس محاسبة تمسك طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها.

ولتكريس هذا المسعى تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991، حيت تنص المادة رقم 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه " تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 "، وتسمى هذه الضريبة " الضريبة على أرباح الشركات ".[4]

---

[1] فاطمة الزهرة قطوش، **اشكالية العلاقة بين حجم تطور النفقات العامة وقواعد تحصيل الضريبة**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014، ص 159.

[2] منصور بن اعمارة، **الضريبة على أرباح الشركات (حسب تعديلات قانون المالية 2010)**، دار هومة، بدون رقم للطبعة، الجزائر، 2010، ص 15.

[3] حميد بوزيدة، **التقنيات الجبائية (مع تمارين محلولة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007، ص 71.

[4] مراد ناصر، **الإصلاح الضريبي في الجزائر (للفترة 1992-2003)**، منشورات بغدادي، بدون رقم للطبعة، الجزائر، 2003، ص 69.

وتعرف الضريبة على أرباح الشركات من الناحية المحاسبية على أنها " القيمة النقدية الواجب اقتطاعها من النتائج النهائية المحققة من قبل المؤسسة في نهاية كل دورة مالية، بشرط أن تحقق المؤسسة أرباحا، ويتضمن من الشرط الأخير أن الضريبة على أرباح الشركات لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال من التكاليف كمعظم الضرائب والرسوم الأخرى، فهي تفرض في هذه الحالة على مجمل الأرباح الخاضعة لها وفقا لقانون الضرائب المباشرة، وبمعدلات عادية متغيرة أحيانا من سنة لأخرى حسب قانون المالية ".[1]

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الضريبة على أرباح الشركات هي " ضريبة مباشرة سنوية، تفرض على الأرباح التي يحققها الأشخاص المعنويين، هذه الأخيرة تخضع اجباريا للنظام الحقيقي دون الأخذ بعين الاعتبار حجم رقم الأعمال المحقق ".[2]

الفرع الثالث: خصائص وأهمية الضريبة على أرباح الشركات

إن الاصلاح الجبائي المتعلق بفرض الضريبة على أرباح الشركات يحمل مغزيين، الأول متمثل في الشكل القانوني الذي يلزم أصحاب الأنشطة الاقتصادية للخضوع له، والمتمثلين في شركات الأموال، أما المغزى الثاني فهو ذو طبيعة اقتصادية متمثل في تخفيف العبء الضريبي على هذا النوع من المؤسسات، ومن ثم اعطاءها فرصا أكبر لتعبئة مدخراتها وتوجيهها للتوسع الاستثماري، والذي هو غرض كل سياسة تنموية[3]. وتتجلى خصائص الضريبة على أرباح الشركات وأهدافها في الآتي:

1. خصائص الضريبة على أرباح الشركات: تتميز الضريبة على أرباح الشركات بعدة خصائص يمكن ايجازها فيما يلي:

- ✓ **ضريبة سنوية:** أي أنها لا تفرض على كل عملية قامت بها الشركة على حدى، وإنما تسري على النتيجة النهائية الصافية لكل العمليات الإيرادية التي قامت بها الشركة[4]، خلال فترة زمنية معينة قدرها المشرع بسنة كاملة[5]؛
- ✓ **ضريبة وحيدة:** أي أنها ضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين[6]؛
- ✓ **ضريبة عامة:** تفرض على مجمل الأرباح دون تمييز لطبيعتها[7]؛

---

[1] عاشور كتوش، **المحاسبة المعمقة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007، ص 136.

[2] Mohaned Cherif Ainouche, **L'essentiel de la Fiscalité Algérienne**, Hiwarcom, 2ème édition, Algerie, 1993, p 209.

[3] محمد بن الجوزي، **الضريبة كأداة للضبط الاقتصادي ودورها في اقتصاديات المالية العمومية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014، ص ص 113 - 114.

[4] منصور أحمد البديوي، محمد رشيد جمال، **دراسات في المحاسبة الضريبية**، دار المعرفة الجامعية، بدون رقم للطبعة، مصر، 1999، ص 21.

[5] عبد الناصر نور وآخرون، **الضرائب ومحاسبتها**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2008، ص 177.

[6] يحي لخضر، **دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2007/2006، ص 97.

[7] منصور بن أعماره، **أعمال موجهة في تقنيات الجباية**، الجزء الأول، دار هومة، بدون رقم للطبعة، الجزائر، 2007، ص 99.

✓ **ضريبة نسبية:** حيث يخضع الربح الضريبي لمعدل ثابت وليس لمعدل تصاعدي[1]، بمعنى أنها تفرض على صافي أرباح الشركة بنسبة ثابتة واحدة وهذا السعر لا يتغير مهما تغير مقدار الربح[2]؛

✓ **ضريبة تصريحية:** تعتمد على التصريح الاجباري للمكلف من خلال إرسال ميزانيته الجبائية لمفتش الضرائب قبل الفاتح من أفريل من كل سنة تلي تحقيق الربح.[3]

من خلال الخصائص السابقة للضريبة على أرباح الشركات، فان هذه الضريبة تضمن المزايا الآتية:[4]

✓ **الشفافية:** وذلك من خلال النظرة الاجمالية لمجموع أرباح المكلف، وطريقة تحديد الربح الخاضع للضريبة؛

✓ **البساطة:** سواء بالنسبة للمكلف أو لإدارة الضرائب، بحيث هؤلاء المكلفين مطالبون بتصريح بضريبة واحدة على الارباح، وبالتالي تسهيل عملية مسك الملفات الضريبية ومراقبتها؛

✓ **الاقتراب من العدالة:** من خلال الغاء التمييز بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية.

2.أهمية الضريبة على أرباح الشركات: تكتسي الضريبة على أرباح الشركات أهمية بالغة لعدة مبررات أهمها:[5]

✓ **الأهمية المالية:** قد أدى انتقال الجزائر لنظام الاقتصاد الحر ومحاولة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة الى دخول الشركات الاستثمارية العالمية الى الجزائر وتوسع السوق الوطنية، وكذلك زيادة المستثمرين المحليين، حيث تضع الدولة شروطا لهذا الاستثمار، وذلك لتحقيق المتطلبات الاقتصادية للدولة وحماية السوق الوطنية ومن كل عمليات الاحتكار والاستغلال.

وهنا يظهر دور الضريبة على أرباح الشركات كأداة تشجيع الاستثمارات، فارتفاع معدل IBS يؤدي الى نفور المستثمرين من الجزائر، والعكس بانخفاض معدل IBS الذي يؤدي الى اقبال المستثمرين الى الجزائر، وهذا ما يجعل الوعاء الضريبي يتوسع مما يعود بالفائدة المالية لخزينة الدولة، ويجعلها تتجنب الاقتراض من المؤسسات المالية العالمية أو الدول الأخرى وهذا يحقق السيادة الوطنية.

---

[1] مبروكة حجار، **أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة**، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006/2005، ص 67.

[2] منصور أحمد البديوي، **في المحاسبة الضريبية**، الدار الجامعية، بدون رقم للطبعة، مصر، 2000، ص 207.

[3] حميد بوزيدة، **الضريبة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1988 – 1996)**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1997/1996، ص 112.

[4] مراد ناصر، **الاصلاحات الضريبة في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 02، 2003، ص 27.

[5] نوفل بعلول، أمينة سلايمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 77 – 78.

✓ **الأهمية الاقتصادية:** تتحكم الضرائب على أرباح الشركات في النشاط الاقتصادي للدولة، وبما ان الشركات تمثل أكبر نسبة في هذا النشاط من حيث الوجود، تستعملها الدولة كأداة للتحكم في حجم النشاط، فيمكن للدولة رفع الضرائب أو ايجاد ضرائب جديدة على منتوج معين تنتجه شركة معينة لرفع سعره وخفض الطلب عليه وبالمقابل خفض الضريبة على منتوج آخر تنتجه شركة أخرى لخفض سعره ورفع الطلب عليه لتحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ولهذا يشترط في النظام الضريبي أن يكون مرنا ويتمتع بإدارة جائية فعالة.

✓ **الأهمية السياسية:** إن تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات المطبق على الشركات الأجنبية يساعد في منح الثقة السياسية في الجزائر ودول العالم، مما يجعل الجزائر تكتسب هذه الدول وتصبح تتعامل معها اقتصاديا وتجاريا.

المطلب الثاني: مجالات تطبيق الضريبة على أرباح الشركات

تطبق الضريبة على أرباح الشركات على مختلف الشركات الا في وجود استثناءات محددة، وتستحق الضريبة على أرباح الشركات عن الأرباح المحققة بالجزائر وهذا استنادا لمبدأ الاقليمية.

الفرع الأول: الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات

تنص المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، على أنه تخضع للضريبة على أرباح الشركات كل من:[1]

1. الشركات مهما كان شكلها وغرضها، باستثناء:

✓ شركات الاشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت هده الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات وفي هذه الحالة يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص قانونيا، ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة؛

✓ الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركات أسهم باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وفي هذه الحالة يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص قانونيا، ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة؛

✓ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهذا العمل؛

✓ الشركات والتعاونيات الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة.

2. المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، كما تخضع لهذه الضريبة:

✓ الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات؛

[1] Direction Générale des Impôts, **Codes des Impôts**, Berti éditions, édition sans numéro, Algérie, 2001, p 59 - 60.

✓ الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المعفاة.

الفرع الثاني: المجال الإقليمي للضريبة على أرباح الشركات

نص المشرع الجزائري في المادة 137 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أن الأرباح التي تخضع للضريبة على أرباح الشركات هي الأرباح والمداخيل المحققة في الجزائر[1]، وتعتبر أرباحا محققة بالجزائر على الخصوص:[2]

✓ الأرباح المحققة في شكل شركات، والمتأتية من ممارسة نشاط ذي طابع صناعي أو تجاري أو فلاحي عند عدم وجود إقامة ثابتة؛

✓ أرباح المؤسسات، وإن كانت لا تملك إقامة أو ممثلين معينين، إلا أنها تمارس بصفة مباشرة أو غير مباشرة، نشاطا يتمثل في إنجاز حلقة كاملة من العمليات التجارية؛

✓ أرباح المؤسسات التي تستعين في الجزائر بممثلين ليست لهم شخصية مهنية متميزة عن هذه المؤسسات.

فيما يخص الشركات التي تحقق نشاطات داخل وخارج الجزائر في آن واحد فإن الربح الذي يؤخذ بعين الاعتبار هو ذلك الذي ينتج عن نشاطها الداخلي الذي يترتب عن مسك محاسبة صحيحة تبرز النشاطات الداخلية فقط، ماعدا حالة إثبات العكس من خلال مسك محاسبتين متباينتين.

المطلب الثالث: الإعفاءات الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات

لقد منح المشرع الجبائي بعض الاعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة بموجب قوانين المالية في اطار المخططات التنموية لغرض تشجيع المؤسسات على الاستثمار في أنشطة معينة، ووفق السياسة المعينة لترقية ودعم الاستثمار، وقد نصت في هذا المجال المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي:

1. النشاطات الممارسة من طرف الشباب المستثمر للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لتدعيم تشغيل الشباب تعفى اعفاءً كليا من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، وتمدد مدة الإعفاء إلى 6 سنوات إذا كانت النشاطات ممارسة من منطقة يجب ترقيتها ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

عندما تمارس مؤسسة نشاط من طرف شاب في منطقة يجب ترقيتها، تحدد قائمتها عن طريق التنظيم وتمارس في نفس الوقت خارج هذه المناطق فإن الربح المعفى من الضريبة ينتج من النسبة بين رقم الأعمال المحقق في المنطقة التي يجب ترقيتها ورقم الأعمال الإجمالي.[3]

---

[1] المادة 137، **قانون الضرائب والرسوم المماثلة**، قوانين الجباية لسنة 2017، المديرية العامة للضرائب، ص 32.

[2] Brahim Sansri, **Impôt Sur les Bénéfices des Sociétés**, Editions Chihab, édition sans numéro, France, 1995, p 15.

[3] رضا خلاصي، **النظام الجبائي الجزائري الحديث (جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين)**، الجزء الأول، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص ص 32 – 33.

2. تعفى التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية من الضريبة على أرباح الشركات. كما تستفيد أيضا من اعفاء دائم في مجال الضريبة على أرباح الشركات، كل من:[1]

- ✓ المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا الهياكل التي تتبعها؛
- ✓ مبلغ الايرادات المحققة من قبل الفرق والأجهزة الممارسة للنشاط المسرحي؛
- ✓ صناديق التعاضدية الفلاحية، فيما يتعلق بالعمليات المصرفية والتأمين المنجزة فقط مع مشتركيها؛
- ✓ التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء وكذا اتحاداتها المستفيدة من الاعتماد المستخرج من طرف المصالح المؤهلة التابعة للوزارة المكلفة بالفلاحة والتي تعمل طبقا للأحكام والتنظيمات التي تسيرها باستثناء العمليات المحققة مع المستعملين الغير مشتركين؛
- ✓ الشركات التعاونية للإنتاج، التحويل، التصبير، وبيع المنتجات الفلاحية وكذا اتحاداتها المعتمدة حسب نفس الشروط المذكورة في الفقرة أعلاه، والتي تعمل طبقا للإجراءات التنظيمية التي تسيرها باستثناء العمليات التالية:
  - عمليات البيع المنجزة في محل البيع بالتجزئة يكون مستقلا عن المحل الرئيسي؛
  - عمليات التحويل المتعلقة بالمنتجات غير تلك المخصصة لتغذية الانسان والحيوان أو تلك المستعملة كمادة أولية في الفلاحة أو الصناعة؛
  - عمليات منجزة مع مستعملين غير مشتركين والتي تم ترخيصها من طرف التعاونيات أو أرغمت على قبولهم.

3. إعفاء لمدة 10 سنوات للمؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب باستثناء الوكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي[2].

4. تعفى وكالات السياحة والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحققة بالعملة الصعبة لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ بداية ممارسة النشاط.

5. إعفاء دائم للعمليات المدرة للعملة الصعبة ولا سيما:

- ✓ عمليات البيع الموجهة للتصدير؛
- ✓ تأدية الخدمات الموجهة للتصدير.

من خلال هذا المبحث توصلنا الى أن الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة سنوية تفرض على مجمل الأرباح المحققة من قبل الشركات مهما كان شكلها وغرضها الا في حالات معينة، بعد أن يتم التصريح بالأرباح لدى الادارة الضريبية.

---

[1] منصور بن اعماره، **الضريبة على أرباح الشركات (حسب تعديلات قانون المالية 2010)**، مرجع سبق ذكره، ص 53 – 54.

[2] المادة 138، **قانون الضرائب والرسوم المماثلة**، قوانين الجباية لسنة 2017، المديرية العامة للضرائب، ص 33.

ويندرج تأسيس الضريبة على أرباح الشركات في اطار وضع نظام ضريبي خاص بالشركات الذي يختلف عن النظام المطبق على الاشخاص الطبيعية. أما الاعفاءات الخاصة بالمكلفين الخاضعين لهذا النوع من الضريبة نجد الشركات التي تستفيد من نشاطات معينة عن أولويتها ضمن المخططات التنموية لسنة أو لعدة سنوات من الاعفاء، وكذا تعفى بشكل دائم التعاونيات الاستهلاكية، الجمعيات المدنية، وغيرها.

المبحث الثالث:
التنظيم الفني للضريبة على أرباح الشركات

يقصد بالتنظيم الفني للضريبة، مجموع العمليات التي بموجبها يتم اعداد وتحصيل الضريبة، وبالتالي يعبر عن الاجراءات الفنية المتعلقة بفرض الضريبة، والتي يظهر من خلال تحديد وعاء الضريبة، معدلها، وكيفية الوفاء بها. وسنعالج هذا المبحث بالتطرق الى المطالب الآتية:

- ✓ **المطلب الأول: تحديد الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات؛**
- ✓ **المطلب الثاني: النسب الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات؛**
- ✓ **المطلب الثالث: التزامات الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.**

المطلب الأول: تحديد الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات

لتحديد الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات، تنص المادة رقم 140 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي:[1]

"الربح الخاضع للضريبة هو الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات من أية طبيعة كانت، التي تنجزها كل مؤسسة أو وحدة أو مستثمرة تابعة لمؤسسة واحدة بما في ذلك على الخصوص التنازلات عن أي عنصر من عناصر الأصول، أثناء الاستغلال أو نهايته".

ويتشكل الربح الصافي من الفرق في قيم الاصول الصافية لدى اختتام وافتتاح الفترة التي يجب استخدام النتائج المحققة فيها قاعدة للضريبة، وتحسم من الضريبة الزيادات المالية وتضاف عند الاقتطاعات التي يقوم بها صاحب الاستغلال أو الشركاء خلال هذه الفترة، ويقصد بالأصول الصافية، الفائض في قيم الأصول من بين جملة من الخصوم المتكونة من ديون الغير، والاستهلاكات المالية والأرصدة المثبتة.

وتحسب الضريبة على أرباح الشركات على أساس الربح الضريبي وليس الربح المحاسبي الذي يظهر في الميزانية المحاسبية ويحدد ذلك الربح المحاسبي بالفرق بين الايرادات والتكاليف المسجلة حسب طبيعتها خلال السنة المالية، أما الربح الضريبي فهو عبارة على ذلك الربح المحاسبي مع اجراء بعض التعديلات. ويتضح ذلك من خلال العلاقة التالية: الربح الضريبي = الربح المحاسبي + الاستردادات – التخفيضات.

[1] مراد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 74 - 75.

حيث:

✓ **الاستردادات:** عبارة عن تلك التكاليف التي أدرجت في حساب الربح المحاسبي، الا أن مصلحة الضرائب قد ترفضها لأنها لا تعتبر مصاريف استغلالية أو أنها تتجاوز الحد الأقصى المحدد من قبل الادارة، الضرائب، كما قد ترفضها بصفة مؤقتة إلى أن يتم تسديدها،

✓ **التخفيضات:** عبارة عن تلك التكاليف التي أدرجت في حساب الربح المحاسبي، وتعتبرها إدارة الضرائب كتكاليف تطرح من إيرادات المؤسسة، هذه التكاليف تتمثل في خسائر السنوات السابقة إلى غاية السنة الخامسة.

المطلب الثاني: النسب الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات

مرت الضريبة على أرباح الشركات بعدة مراحل تخللتها اجراءات تدخلية غيرت من معدلاتها، عبر الفترة الفاصلة من الاصلاح الى يومنا هذا.

الفرع الأول: معدل الضريبة على أرباح الشركات

لقد أدى الاصلاح الضريبي لسنة 1992 الى تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 50 % في شكل BIC الى 42 % في شكل IBS.[1]

ونظرا لكون هذه النسبة تمثل عبئا كبيرا، بل أكثر الأعباء ثقلا على المكلفين بها، ونظرا لكون أغلب المؤسسات الاقتصادية خاصة منها العمومية، لم تكن تحقق فوائض مالية ايجابية نظرا للوضعية العسيرة التي كانت ملازمة لهذه الأخيرة، جاء قانون المالية لسنة 1994 وبالتحديد في مادته 16 ليخفض نسبة الضريبة الى 38 %، والتي كانت هي الأخرى مرتفعة مقارنة مع ما كانت تعانيه المؤسسات من عسر مالي.

مما جعل المشرع يخفض هذه النسبة الى 33 %، ابتداء من ظهور قانون المالية لسنة 2015، الا أن هذه النسبة لا تعتبر حافزا كبيرا لكون الفرق لا يتعدى 5 %.

ومرة أخرى، وفي سياق التخفيض من العبء الجبائي على المؤسسات، قرر المشرع تخفيض نسبة هذه الضريبة الى 30 %، ليستقر الأمر أخيرا عند نسبة 25%. وابتداء من قانون المالية لسنة 2009، أصبحت نسب الضريبة على أرباح الشركات على النحو التالي:

- ✓ 19 %، بالنسبة لنشاطات انتاج السلع، قطاع البناء، الاشغال العمومية، وكذا النشاطات السياحية؛
- ✓ 25 %، بالنسبة للنشاطات التجارية والخدمات.

كما اقترح مشروع قانون المالية لسنة 2015 توحيدا للمعدل بنسبة 25 %.[2]

[1] مبروكة حجار، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2] محمد بن الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

وقد أقر قانون المالية التكميلي لسنة 2017 المعدلات الخاصة بالضريبة على الأرباح المبينة في الجدول رقم (1-3).

الجدول رقم (1-3): معدلات الضريبة على أرباح الشركات لسنة 2017

النسبة	النشاط
% 19	بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.
% 23	بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار.
% 26	بالنسبة للأنشطة الأخرى.

المصدر: المادة 135، **قانون الضرائب والرسوم المماثلة**، قوانين الجباية لسنة 2017، المديرية العامة للضرائب، ص 39.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-3) أنه تتحدد الضريبة على أرباح الشركات من خلال ثلاث معدلات على حسب الأنشطة المتبعة، حيث يقصد بأنشطة انتاج السلع تلك المتمثلة في استخراج أو صنع أو تشكيل أو تحويل المواد باستثناء أنشطة التوضيب أو العرض التجاري بغرض اعادة بيعها، ولا تشمل عبارة أنشطة الانتاج الأنشطة المنجمية والمحروقات. ويقصد بأنشطة البناء والأشغال العمومية والري المؤهلة لمعدل 23 % الأنشطة المسجلة بتلك الصفة في السجل التجاري والذي يترتب عليها دفع الاشتراكات الاجتماعية الخاصة بالقطاع.

الفرع الثاني: معدلات الاقتطاع من المصدر الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات

تطبق معدلات خاصة على بعض المداخيل عن طريق الاقتطاع من المصدر على أرباح الشركات، وذلك على عائدات رؤوس الأموال المنقولة وكذلك على مداخيل المؤسسات الأجنبية التي ليست لها اقامة مهنية دائمة بالجزائر، وتحدد نسب هذه الاقتطاعات كما هو مبين في الجدول رقم (1-4).

الجدول رقم (1-4): نسب الاقتطاعات من المصدر للضريبة على أرباح الشركات

الدخل الخاضع للاقتطاع من المصدر	معدل الاقتطاع	شكل الاقتطاع
✓ مداخيل رؤوس الأموال المنقولة:		
▪ مداخيل الديون، الودائع والكفالات؛	% 10	قرض ضريبي
▪ مداخيل سندات الصناديق مجهولة الاسم؛	% 40	محررة من الضريبة
▪ المبالغ التي تتقاضاها المؤسسات في اطار عقد ادارة الأعمال.	% 20	محررة من الضريبة
✓ مداخيل المؤسسات الأجنبية التي ليست لها اقامة مهنية دائمة بالجزائر:		
▪ المبالغ المالية المدفوعة للمؤسسات الأجنبية الأشغال العقارية؛	% 24	محررة من الضريبة
▪ المبالغ المالية المدفوعة للمؤسسات الأجنبية في اطار تأدية الخدمات؛	% 24	محررة من الضريبة
▪ المبالغ المدفوعة للمخترعين المقيمين بالخارج؛	% 24	محررة من الضريبة
▪ المبالغ المدفوعة لشركات النقل البحري الأجنبية.	% 10	محررة من الضريبة

المصدر: المادة 150، **قانون الضرائب والرسوم المماثلة**، قوانين الجباية لسنة 2017، المديرية العامة للضرائب، ص 39.

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (1-4) هو تعدد المعدلات الخاصة حسب تنوع الأنشطة الخاضعة لها، وأن كل صنف يعامل معاملة خاصة، وهذا يعود الى ضعف النظام الضريبي في محاربة التهرب الضريبي.

بعد تعرفنا على مختلف معدلات الضريبة على أرباح الشركات، والتي يتم حسابها بتطبيق العلاقة الآتية:

الضريبة على أرباح الشركات = الربح الجبائي × معدل الضريبة. ويتم تحصيل الضريبة على أرباح الشركات على ثلاث تسبيقات تدفع في الآجال الموضوعة في الجدول الموالي.[1]

الجدول رقم (1-5): التسبيقات الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات

التسبيقات	التاريخ
التسبيق الأول	15 فيفري - 15 مارس.
التسبيق الثاني	15 ماي - 15 جوان.
التسبيق الثالث	15 أكتوبر- 15 نوفمبر.

المصدر: خديجة ثابتي، **دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص 109.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-5) أنه يتم دفع الضريبة على أرباح الشركات من خلال ثلاث تسبيقات في السنة.

المطلب الثالث: التزامات الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات

حسب القانون، فانه على الشركات الخاضعة للضريبة على الأرباح التزامات يجب اتباعها، ونذكر أهمها[2]:

1. يتعين على الاشخاص المعنويين المذكورين في المادة 136 أن يكتتبوا قبل 30 أفريل على الأكثر من كل سنة لدى مفتشية الضرائب الذي يتبع له مكان تواجد مقر الشركة أو الاقامة الرئيسية لها، تصريحا بمبلغ الربح الخاضع للضريبة الخاص بالسنة المالية السابقة، واذا سجلت المؤسسة عجزا يقدم التصريح بمبلغ العجز ضمن نفس الشروط، وتقدم الادارة الجبائية استمارة التصريح الممكن تسليمها الكترونيا، وعندما ينتهي أجل ايداع التصريح يوم عطلة قانونية يمدد أجل الاستحقاق الى أول يوم مفتوح يليه؛

2. يمكن لقوة قاهرة، تمديد أجل تقديم التصريح المشار اليه في الفقرة الاولى بناء على قرار من المدير العام للضرائب، غير أنه لا يمكن تجاوز تمديد هذا الأجل ثلاثة أشهر؛

3. يمكن للمؤسسات ذات الجمعية التي يجب أن تبت بشأن الحسابات، اكتتاب تصريح تصحيحي، على الأكثر خلال 21 يوم التي تلي انقضاء الأجل القانوني، المنصوص عليه في القانون التجاري، لانعقاد هذه الجمعية، ويجب

[1] خديجة ثابتي، **دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص 109.

[2] المواد 151، 152 و153، **قانون الضرائب والرسوم المماثلة**، قوانين الجباية لسنة 2017، المديرية العامة للضرائب، ص ص 39 - 40.

أن ترفق تحت طائلة عدم قبول التصريح ضمن نفس الأجل الوثائق في شكلها القانوني التي تؤسس التصريح ضمن نفس الأجل، الوثائق في شكلها القانوني الذي تؤسس التصحيح لاسيما محضر الجمعية وتقرير محافظ الحسابات؛

4. يجب على المكلفين بالضريبة أن يذكروا في التصريح المنصوص عليه مبلغ رقم أعمالهم، ورقم تسجيلهم في السجل التجاري، وكذا لقب المحاسبين أو الخبراء المكلفين بمسك محاسبتهم و عناوينهم أو تحديد أو مراقبة النتائج العامة لمحاسبتهم.

من خلال هذا المبحث، تناولنا التنظيم الفني للضريبة حيث تطرقنا لمعرفة الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات، وأن هذه الأخيرة تحسب على أساس الربح الضريبي وليس الربح المحاسبي الذي يظهر في الميزانية المحاسبية، وقد شهدت معدلات الضريبة على أرباح الشركات انخفاض متواصل نتيجة الاصلاحات الجبائية، وهذا لتخفيض العبء الضريبي على المؤسسات قصد تشجيع الاستثمار. وقد أقر قانون المالية التكميلي لسنة 2017 معدلاتها بالشكل التالي:

- ✓ 19 % بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛
- ✓ 23 % بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار؛
- ✓ 26 % بالنسبة للأنشطة الأخرى.

كذلك أقر المشرع معدلات خاصة على بعض المداخيل عن طريق الاقتطاع على المصدر لبعض المداخيل الخاصة، كما يتعين للشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات التزامات محددة وجب عليها اتباعها.

خلاصة الفصل:

استخلصنا من خلال هذا الفصل أن الضريبة هي عبارة عن اقتطاع مالي إجباري، تقتطعه الدولة من المكلفين بها لأجل تحقيق النفع العام، كما تبين لنا أن الضريبة لها عدة تعريفات ومفاهيم تناولها العديد من الاقتصاديين، ولها خصائص وقواعد تحكمها وصولا لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

ونظرا لتنوع الضرائب نجد أن لكل واحدة منها وعاءها ومجال تطبيقها، ومن بين هذه الأنواع نجد الضريبة على أرباح الشركات والتي كانت محل موضوعنا، والتي يتم حسابها عن طريق معدلات خاصة بعد تحديد وعائها ثم يتم تحصيلها فيما بعد من طرف الجهة الوصية مع تحمل الشركات لالتزاماتها.

إن الضريبة على أرباح الشركات تعتبر من أهم المصادر التمويلية للخزينة العامة للدولة، لكن من جهة أخرى تؤثر على المؤسسات المكلفة بدفعها، وهذا بتأثيرها على مردوديتها، وهذا ما سنتطرق له لاحقا.

الـفـصـــل الثـــانـي:
تـــحـلـيل مـردوديـة الـمـؤسسة وتأثـيـر ضـريـبة الأربـاح عليها

تمهيد:

إن هدف المؤسسة الاقتصادية هو العمل من أجل تحقيق مردودية جيدة، باعتبارها المحرك الرئيسي للمؤسسة من أجل التوسع في نشاطها، وتحقيق الاستقلالية المالية والاستمرار في مزاولة النشاط.

لذا نتعرض في هذا الفصل للمفاهيم المتعلقة بالمردودية، متطلباتها والآليات المحددة لها والمتحكمة فيها في بادئ الأمر، ثم تحليل أنواعها، كما نتعرض في الأخير إلى إبراز آثار الضريبة على أرباح الشركات على المردودية. لذلك تم تقسيم هذا الفصل للمباحث الآتية:

- ✓ **المبحث الأول: عموميات حول المردودية؛**
- ✓ **المبحث الثاني: أنواع المردودية؛**
- ✓ **المبحث الثالث: أثر الضريبة على أرباح الشركات على المردودية.**

المبحث الأول:
عموميات حول المردودية

تمثل المردودية مؤشرا ماليا هاما لاستمرار وبقاء المؤسسة، ومن أهم الأهداف التي تصبوا إليها وتعكف على بلوغها عن طريق تحقيق أكبر ربح ممكن وبأقل التكاليف، من خلال توظيفها لرؤوس الأموال الممكنة واستخدامها لمختلف الطرق المتاحة استخداما عقلانيا وذلك للمحافظة على استمرار العملية الإنتاجية والتطلع إلى مكانة مرموقة في السوق، ومن أجل الالمام بجميع الجوانب النظرية للمردودية، نتناول هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

- ✓ **المطلب الأول: ماهية المردودية؛**
- ✓ **المطلب الثاني: متطلبات المردودية؛**
- ✓ **المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المردودية.**

المطلب الأول: ماهية المردودية

المردودية مقياس لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، يتم من خلالها تقيم كافة العمليات والأنشطة الاقتصادية لاتخاذ القرار المناسب، لهذا سنتطرق لمعرفة بعض المفاهيم للمردودية، أهدافها، خصائصها، وأهم المفاهيم المرتبطة بها.

الفرع الأول: مفهوم وخصائص المردودية

المردودية مفهوم واسع تتعدد استخداماتها من كونها أداة لقياس وتقييم نشاط المؤسسات الاقتصادية وتحقيق أرباح تضمن للمؤسسة بقائها واستمراريتها وتختلف من مجال الى أخر، فمستقبل المؤسسة مرهون بمردوديتها، وحتى تتمكن المؤسسة من تحقيق مردودية موجبة، على المؤسسة توفير ادارة تتميز بالكفاءة والفعالية في تسيير الموارد المتاحة في المؤسسة لتحقيق الاهداف المخططة.

1. مفهوم المردودية: إن الأصل من كلمة المردودية هو المردود، حيث تعرف بأنها " العلاقة بين النتيجة المحصلة والإمكانيات المتاحة للمؤسسة " وتحسب كالآتي[1]: المردودية = $\frac{\text{النتيجة}}{\text{الوسائل}}$. وتعتبر المردودية مصطلح شامل ومتشعب المفاهيم، لهذا تعددت واختلفت تعاريفها لذلك نذكر منها:[2]

✓ حسب Pierre Conso تعرف بأنها " مفهوم يطبق على كل نشاط اقتصادي عند استخدام الإمكانيات المادية والبشرية والمالية "، ويضيف Conso أيضا بأن المردودية يجب أن تكون كافية على الأقل لتحقيق الشروط التالية:

- ضمان المحافظة على رأس مال المؤسسة؛
- ضمان دفع الفوائد وتسديد القروض.

✓ أما Dufigour فقد عرف المردودية أنها " عبارة عن قيد مالي " يعبر عنه بالنسبة التالية:

المردودية = $\frac{\text{النتيجة}}{\text{رأس المال}}$ ، ولهذا فحساب المردودية يتطلب تحديد العناصر المكونة لها (الأصول، الأموال الخاصة، الفائض الخام للاستغلال، النتيجة الصافية...إلخ)؛

✓ أما Pierre Paucher فقد اعتبر أن المردودية هي" العلاقة بين النتائج ورأس المال اللازم من أجل الحصول على النتائج؛

✓ وتعرف أيضا المردودية بأنها " قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه "، أو هي " قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي "، ورياضيا هي " عبارة عن نسبة ربح العمليات إلى موجودات المؤسسة "؛

✓ وتعرف كذلك بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها؛[3]

ويمكن اعطاء تعريف موحد للمردودية، بأنها ذلك العائد المحقق من وراء توظيف الأموال واستثمارها، وتقاس مردودية المؤسسة بمدى قدرتها على تحقيق الأرباح من خلال نشاطها باستخدام الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها.[4]

---

[1] Alain Rivet, **Gestion Financière (Analyse Et Politique Financières De L'entreprise),** Ellipses édition, France, 2003, p 100.

[2] يوسف مامش، ناصر دادي عدون، **أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي**، دار المحمدية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص ص 13- 14.

[3] زيغب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي (حسب البرنامج الرسمي الجديد)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،2011، ص 87.

[4] يوسف حسن يوسف، **التمويل في المؤسسات الاقتصادية (التحليل المالي في المؤسسات)**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، بدون رقم للطبعة، مصر، 2012، ص 103.

2. خصائص المردودية: تتلخص خصائص المردودية في النقاط الآتية:[1]

- ✓ يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة مما يسمح بإصدار حكم على مستوى دخولها أي كفاءتها حتى يمكن تعظيم مكافأة كافة الأطراف المشاركة؛
- ✓ لا تستشعر المؤسسة الحاجة الملحة إليها في كل لحظة من حياتها؛
- ✓ تمثل ظاهريا هدفا متعارضا مع اليسر والسيولة المالية خاصة في الأجل القصير، بينما في الواقع هما هدفان متكاملان لأن تأمين الحد الأدنى من السيولة لا يتأتى إلا بمردودية مناسبة؛
- ✓ يرتبط مفهومها بالمؤسسة فلا يمكن إسناد تحقيقها لشخص بعينه إلا أنه يمكن أن تكون نسبية وجزئية وتقسيمية؛
- ✓ تبعا لتشخصيها تؤثر عليها السياسات المختلفة كثيرا أو قليلا مثل سياسات الاستثمار (الإهتلاك، المخصصات)، السياسات المالية (المديونية، الدائنية)، والسياسات الضريبية (التحاسب والمعدل الضريبي).

الفرع الثاني: المفاهيم المرتبطة بالمردودية

لا يمكن إدراك المعنى الحقيقي لمردودية مؤسسة ما دون أن نزيل الالتباس الذي يقع فيه الكثير نظرا لوجود تشابه وتطابق سطحي بين مفهوم المردودية ومصطلحات أخرى كالربحية، الربح، الفائدة، والتي تعتبر كلها مؤشرات أو أدوات لقياس مدى نجاح المؤسسة في مشروعها، ولتحقيق هذه الغاية نقوم بتعريف كل مصطلح على حدى.

1. الربحية: تعبر الربحية عن مدى مقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الناتجة من المبيعات، أي ما يمكن تحصيله من رقم أعمال معين وقد تكون بالقيمة المطلقة أو بالنسبة المئوية وهي الأكثر تعبيرا، وهي ترتبط بهامش الربحية التي تحققه المؤسسة وتسمح بالحكم على مستوى المبيعات، ويعبر عنها بصورة عامة بالعلاقة التالية: $\frac{\text{النتيجة}}{\text{رقم الاعمال}}$.

فالمقارنة هنا بين النتيجة أو الربح ورقم المبيعات الذي يحتوي كل من تكاليف الانتاج والبيع بالإضافة الى هامش الربح المحقق، أما في المردودية فالمقارنة بين النتيجة والأموال المستعملة أو المستغلة.

ومما سبق يمكن القول بأن الربحية تدخل في تكوين مردودية المؤسسة، بل هي مرحلة من مراحل تكوينها، وأداة عملية تستخدمها المؤسسة في بناء مردودية عالية وهذا ما توضحه العلاقة التالية:

نسبة المردودية = نسبة الربحية × سرعة دوران رأس المال المستثمر.

[1] يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 59.

وتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي يصبح فيها رأس المال رقم أعمال أو مبيعات وفق العلاقة: رقم الأعمال / رأس المال المستثمر، حيث في كل دورة سوف يجر معه هامش ربح، وفي مجموعه سوف يتراكم حتى نهاية الدورة المعنية ليصبح ما تم استرجاعه وتحقيقه من رأس المال المجند في الدورة ككل.[1]

2. الفائدة: تستخدم الفائدة كانعكاس جيد لنجاح أو فشل المؤسسة، ولكن تواجه بعض المشاكل المتعلقة بقياسها، بالإضافة إلى انه يمكن تطبيقها بشكل مرضي إذا كانت هي المحدد الوحيد، لذلك يمكن فحص الأرباح داخل مضمون مرجعي في ضوء الموارد المستثمرة، تنبؤاتها، الأرباح القياسية أخذين في الاعتبار المنافسين والمعايير المهنية للنشاط.

أما فيما يتعلق بالعائد فهو يمثل قدرة الاستثمار على توليد نتيجة ما خلال الفترة، إذ هو تمثيل نسبة الدخل إلى رأس المال في لحظة معينة، هكذا يفسر العائد فعالية الاستثمار في شكل مكافأته، مثل الفوائد على الأموال المقترضة، أرباح الأسهم لرؤوس الأموال الخاصة.[2]

3. الربح: هو في الغالب مفهوم ضريبي، طالما أنه يحدد الضريبة المستحقة لأنه وعاء لها. من وجهة نظر محاسبية، يمثل الربح النتيجة النهائية لنشاط اقتصادي مربح وهو يمثل الفرق الزائد بين التكلفة والدخل لعملية أو فترة ما. أما من وجهة نظر مالية، يقابل جزء تدفق الأموال المتولدة من النشاط المربح، ويقدم الربح الأثر المتبقي لمختلف القرارات المتخذة وهو يبدو معبرا كمعنى اقتصادي ومالي.[3]

وتعتبر المردودية مقياسا أفضل من الربح للحكم على كفاية المؤسسة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى حجم الاستثمارات التي حققته على عكس المردودية، الأمر الذي سهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى والمؤسسات الأخرى التي تختلف في أعبائها الضريبية وتختلف في مدى اعتمادها على الاقتراض في تمويل عملياتها، كما تساعد في التعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة.[4]

الفرع الثالث: أهداف المردودية

تعتبر المردودية مطلب أساسي لتغطية تكلفة رأس المال، وهي أيضا ضرورة مالية سواء للحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة أو لضمان توازنها المالي أو لزيادة قدرتها التوسعية.[5]

---

[1] يوسف مامش، ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 15 - 16.

[2] غنية الجوزي، **أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011 - 2012، ص 94.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 63.

[5] المرجع نفسه، ص 39.

وتتمثل أهدافها في تحقيق ما يلي:[1]

- ✓ قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ في الحسبان تكلفة الفرصة البديلة؛
- ✓ تلعب دورا جوهريا في تأمين تشغيل وتطوير المؤسسات عن طريق إنماء الموارد المتاحة؛
- ✓ تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لا بديل له لدعم وصيانة التوازن المالي للمؤسسة؛
- ✓ تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات؛
- ✓ ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة؛
- ✓ قياس القدرة الداخلية لتمويل الاحتياجات المستقبلة للمنظمة.

المطلب الثاني: متطلبات ومركبات المردودية

وقوفا على مدى مساهمة المردودية في الحكم على الأداء المالي، يجب ذكر أهم متطلباتها ومكوناتها، التي يمكن ايجازها في الآتي:

الفرع الأول: متطلبات المردودية

تقيس المردودية فعالية المؤسسة وكفاءة مسيريها، ولا يتم هذا إلا إذا توفرت مجموعة من المتطلبات، التي تتمثل في مراقبة، قياس، وتحليل المردودية، ويمكن ايجازها في الآتي:

1.مراقبة المردودية: ان مراقبة المردودية تعتبر عملية جد هامة بالنسبة للمؤسسة، حيث تستطيع من خلالها تدارك الأخطاء والانحرافات بسرعة، وفي وقت قصير، وتستلزم هذه المراقبة مجموعة من الاجراءات نذكر منها:[2]

- ✓ وضع تقديرات مفصلة عن النتائج المالية والاقتصادية في حدود امكانيات المؤسسة؛
- ✓ تحديد فوري للانحرافات، وتقليل مصادر الخلل وأسبابه؛
- ✓ اتخاذ الاجراءات التي من شأنها أن تنقص من حدة هذه الانحرافات، بحيث تكون هذه الانحرافات مدروسة ومناقشة، من أجل الاقتراب الى مسار الأهداف الموضوعة، ومراقبة المردودية عملية مستمرة، تكون على أساس الوثائق والمعلومات المحاسبية.

2. قياس المردودية: وهي الأخرى تعتبر أمر مهم جدا، حيث تهدف الى اكتشاف نقاط القوة والضعف من أجل تصحيح الانحرافات، للنهوض بالمردودية نحو الاتجاه السليم. حيث تخضع مردودية المؤسسة من جهة الى

[1] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)**، دار المريخ للنشر، بدون رقم للطبعة، السعودية، 2000، ص ص 58 - 59.

[2] ناصر دادي عدون، **المحاسبة التحليلية**، دار البحث للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005، ص 97.

العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها من طرف المؤسسة، ومن جهة أخرى الى الوسائل المستعملة للوصول إلى هذه النتيجة أي: المردودية = النتيجة المتحصل عليها خلال فترة زمنية معينة / الوسائل المستعملة للوصول الى هذه النتيجة

حيث نجد أن نتيجة المؤسسة يمكن التعبير عنها انطلاقا من مجموعة من المعايير:[1]

✓ نتيجة الاستغلال: والتي تقيس قدرة المؤسسة على تحصيل نتيجة من خلال نشاطها الإنتاجي من سلع وخدمات؛

✓ نتيجة النشاط: حيث تقيس قدرة المؤسسة على تكوين نتيجة بمقارنة مجموعة نواتجها وتكاليفها سواء النشاط الخاص بالاستغلال أو خارج الاستغلال؛

✓ القيمة المضافة: تقيس الثروة الحقيقية التي تنشئها المؤسسة من خلال وظيفتها الإنتاجية من سلع أو خدمات.

أما الوسائل المستعملة فتأخذ أبعاد مختلفة وحالات متعددة أيضا، فبعضها متوفر في ميزانية المؤسسة المحاسبية، والبعض الآخر متوفر من الميزانية المالية للمؤسسة.

3. تحليل المردودية: يستعمل تحليل المردودية في الكشف عن بعض العناصر التي تخفيها معادلة المردودية الكلية، ومنه لدراسة المردودية وجب تحليلها، ومن أهم أدوات التحليل هما نموذج ديبون لتحليل المردودية وطريقة الإحلال المتسلسل:[2]

✓ **نموذج ديبون لتحليل المردودية:** سمي هذا النموذج على اسم الشركة التي طورته، وهي شركة ديبون الأمريكية، ويعد هذا النموذج من الأدوات الفعالة في تحليل الأداء المالي والرقابة عليه. وقد اكتسب هذا النموذج شهرته بسبب مساعدته الفعالة في تتبع العناصر أو العناصر المؤثرة في المردودية والمنتمية الى الميزانية وجدول حسابات النتائج.

✓ **طريقة الاحلال المتسلسل:** تقوم هذه الطريقة على عملية التحليل لظاهرة معينة بحيث تقسم الظاهرة إلى أنها نتجت، وهي تعتبر سبب لظاهرة أخرى وتستمر عملية التحليل إلى آخر نقطة.

الفرع الثاني: مركبات المردودية

تهتم المردودية بجملة من المكونات نذكر منها:

1. الانتاجية: طبقا لتعريف خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فهي تعني كمية الانتاج بالنسبة لكل عنصر من عناصر الانتاج، وهذا التعريف يأخذ اتجاهين الأول على أساس علاقة الانتاجية بعنصر واحد من عناصر

[1] ميلودة ميلي، **أثر الرفع المالي على مردودية الأموال الخاصة ودرجة المخاطرة**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 7.

[2] زكرياء لشهب، **دور عتبة المردودية في تحليل خطر الاستغلال المالي**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، مصر، 2004، ص ص 81 - 82.

الانتاج، والثاني علاقة الانتاج بجميع العناصر التي ساهمت في انتاجه[1]. وتعرف الانتاجية بأنها مؤشر لقياس نجاعة الوظيفة الانتاجية والتحويلية. حيث تحدد تطور التكاليف وتؤثر مباشرة على المردودية الاقتصادية للمؤسسة، فهي مؤشر اقتصادي مهم يبين الأداء الاقتصادي لعناصر الانتاج، ويعبر عنها بالعلاقة التالية: $\frac{\text{حجم العوامل المنتجة}}{\text{حجم العوامل المستهلكة}}$.[2]

2. الفعالية: ينظر الباحثين في علم التسيير الى مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، وهذه من منطق أن الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة، وتجد الاشارة من جهة أخرى الى أنه توجد اسهامات كثيرة ومختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح. وقد اعتبر المفكرون الكلاسيك الفعالية بمثابة الأرباح المحققة، ومن ثم تقاس فعالية المؤسسة بكمية الأرباح المحققة.[3]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المردودية

تمثل المؤسسة الأداة في إحداث التنمية والتقدم لأي اقتصاد، فهي تنشط في محيط اقتصادي تحكمه جملة عوامل داخلية وأخرى خارجية من شأنها التأثير على المؤسسة والأهداف المسطرة، ومن بين هذه الأهداف المردودية التي تعد كمقياس أولي للحكم على مستوى أداء المؤسسة، وتختلف هذه العوامل من ناحية التأثير، فهناك عوامل ذات تأثير إيجابي كما أن هناك عوامل ذات تأثير سلبي، ومن بين الظروف التي تحكم المؤسسة ما هو خارجي يصعب التحكم فيه، ومنه ما هو داخلي متعلق بالجانب الإداري في المؤسسة.

الفرع الأول: العوامل الداخلية

يوجد العديد من العوامل الداخلية التي تؤثر وتعرقل بدورها تحسين مردودية المؤسسة، كما يمكن القول أنها العوامل المتعلقة بالإدارة:[4]

1. تسيير الموارد البشرية: إن العامل البشري مهم في تسيير المؤسسة ورئيسي لنشاطها، ومشكلة تسيير الموارد البشرية مشكلة تعاني منها المؤسسات وفي العموم هي مشكلة إنسانية اجتماعية قبل أن تكون مالية فالمؤسسة غير القادرة على التحكم في تسيير مواردها البشرية يؤثر سلبا ذلك عليها؛

[1] نبيل ابراهيم الطائي، **التحليل الاقتصادي في قطاع الصناعة التحويلية (الانتاجية والتغير التقني)**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 16.

[2] سرور هرامزة، شافية لحيول، **التحليل الكمي لدور الرقابة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، تخصص ادارة أعمال مالية، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016/2015، ص 36.

[3] الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 07، 2009 - 2010، ص 219.

[4] صفاء الغول، **دراسة قياسية للعوامل المؤسسة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "نموذجا"**، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013 - 2014، ص ص 5 - 6.

2. السياسة الانتاجية: عدم التحكم في الانتاج هو أيضا مؤثر على المردودية، وذلك لأنه من أولى مسؤوليات مدير إدارة الانتاج والعمليات، يحتل الانتاج أهمية خاصة، سواء في مؤسسات انتاج السلع أو مؤسسات تقديم الخدمات؛

3. التسيير: تحقيق مردودية موجبة يتطلب من المؤسسة انتهاج سياسة تسييرية محكمة، ممن شأنها أن تسمح بالاستغلال الأمثل لمواردها عند تحقيق أهدافها المسطرة التي برأسها تحقيق المردودية، وأخيرا فالتحكم في التسيير أمر ضروري يجب على المؤسسة أن تولي اهتمامها بهذا الجانب؛

4. السياسة المالية: هي تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والامكانيات المالية المتوفرة للمؤسسة ومنه على هذه الأخيرة التحكم الكبير في سياستها المالية لضمان تحقيق مردودية عالية؛

5. السياسة التجارية: تتوقف السياسة التجارية على مدى تحقيق المؤسسة للأرباح وأحجام رقم الأعمال المرتفعة، ولا يتأتى ذلك إلا بدفع عجلة نشاط المؤسسة، للبحث عن أسواق جديدة وبالتالي زيادة حصتها السوقية في نفس القطاع.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

العوامل الخارجية هي من العوامل التي ليست تحت السيطرة المباشرة للإدارة، ونذكر منها:[1]

1. السوق: حيث أن السوق عامل جد مؤثر على مردودية، إذ يجب على المؤسسة أن تولي اهتماما له، وذلك عن طريق القيام بدراسات عن السوق لتفسير المعلومات المتعلقة بالتعرف على رغبات العملاء، ورصد حاجاتهم من أجل تلبيتها؛

2. المنافسة: تعرف المنافسة أنها القدرة المستثمرة للمؤسسات على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق المفتوحة، كما تعرف بأنها القدرة على زيادة الربحية من خلال رفع الانتاجية أو نقص تكلفة الانتاج أو نقص تكلفة الإنتاج أو تحسين الجودة أو كل ذلك معا، إن عامل المنافسة كذلك يجب على المؤسسة أن تكون على دراية به، فهو يشكل خطر على مردوديتها في حالة عدم الاهتمام به، إذ إن الجودة والسعر هما العاملان الأساسيان في سوق المنافسة؛

3. السياسة الضريبة: تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية، كما أن لهذه السياسة دور في التأثير على مردودية المؤسسة، وهي تمثل صورة التدخل الحكومي من خلال فرض عدة أنواع من الضرائب.

[1] صفاء الغول، مرجع سبق ذكره، ص 7.

ولها دور مهم فهي تسمح للمؤسسة بتنويع مصادر تمويلها كما تعمل أيضا على تدنية التكاليف وبالتالي الرفع من مردودية المؤسسة، وهذا ما يشجعها في الأخير على الاستثمار[1].

ويمكن التعبير عن مختلف العوامل المؤثرة في المردودية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-1): العوامل المؤثرة في المردودية

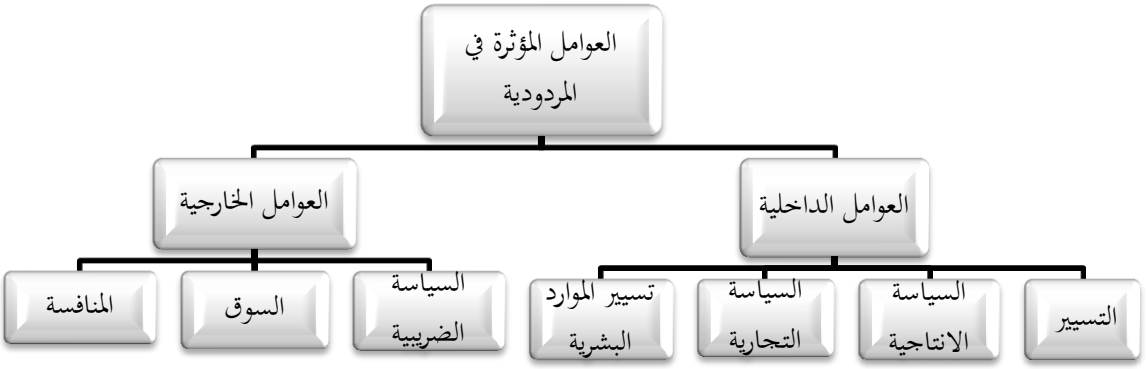

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءً على ما سبق.

من خلال هذا المبحث، نستخلص أن مفهوم المردودية يقابل بمقارنة النتائج بالموارد المستخدمة للحصول عليها، وأن هناك وجهات نظر جد مختلفة حول المفاهيم المرتبطة بها، وتلعب المردودية دورا جوهريا في تأمين تشغيل وتطوير المؤسسات عن طريق إنماء الموارد المتاحة.

ويمثل تحليلها محاولة رشيدة لمقابلة النتائج بالموارد المستخدمة، وتؤثر على المردودية مجموعة من العوامل منها ما هو داخلي والمتعلق بالجانب الاداري للمؤسسة، ومنها ما هو خارجي والذي يصعب التحكم فيه.

[1] عديلة مريمت، عز الدين بن شرشار، **الامتيازات الضريبية ودورها في توجيه الاستثمارات للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الوطني للتنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 9 - 10 ديسمبر 2014، ص 224.

المبحث الثاني:
أنواع المردودية

في الواقع ليس هناك مردودية واحدة، بل عدة مردوديات، وذلك لاختلاف مجالات تطبيقها واختلاف وجهات نظر المفكرين بخصوصها، وعادة ما يتم التمييز بين ثلاثة أنواع للمردودية. فعندما يهتم التحليل بالنشاط الانتاجي أو نشاط البيع، نحسب المردودية بالنسبة للنشاط، وتسمى حينئذ مردودية الاستغلال إما للمبيعات أو للإنتاج الاجمالي.

وعندما يهتم التحليل بالوسائل المستعملة من طرف المؤسسة لممارسة نشاطها، نحسب المردودية بالنسبة لوسائلها الاقتصادية (الأصول) أو المالية (الخصوم)، المردودية بالنسبة للأصول المستعملة تدعى بالاقتصادية، وتلك المعبر عنها بالنسبة للأموال المستعملة تدعى بالمردودية المالية. وهذا ما سنتعرض له من خلال المطالب الآتية:

- ✓ **المطلب الأول: مردودية الاستغلال؛**
- ✓ **المطلب الثاني: المردودية الاقتصادية؛**
- ✓ **المطلب الثالث: المردودية المالية.**

المطلب الأول: مردودية الاستغلال

يطلق عليها المردودية التجارية، تتمثل في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل، لذلك فهي تقدم معلومات تساعد على اصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط الانتاجي الذي تنتهجه المؤسسة[1].

وتعرف أيضا بأنها المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وتحسب كالآتي: $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الاعمال}}$ ، وتبين النتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وهي تساعد ادارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة[2].

تعتبر النسبة السابقة الأسهل حسابا وفي المقابل تعتبر الأكثر خطرا، خاصة في الفترة القصيرة، والتي تتضمن النتيجة المحققة من النشاطات الاستثنائية للمؤسسة مثل النتائج المرتبطة بعمليات التنازل عن الاستثمارات أو

[1] السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[2] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 87 .

التوظيفات المالية، وبذلك يمكن أن تحقق المؤسسة عجزا في نشاطها العادي مع نتيجة ايجابية في عمليات غير عادية، في هذه الظروف يكون الحكم على مردودية المؤسسة استنادا الى نسبة النتيجة الصافية الى رقم الأعمال فاقدا لكل معنى[1].

كما أنه في المدى الطويل تستخدم النسبة التالية: $\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$، هذه النسبة تتطلب تحليلا معمقا، اذ على العكس من النسبة السابقة، نجدها منطقية باعتبار أن المبيعات هي التي حققت نتيجة الاستغلال، الا أنه يجب التنبيه الى أن نتيجة الاستغلال تحمل في حد ذاتها عيبا يتمثل في تأثرها بسياسة الإهتلاك المقررة من طرف الادارة العامة للمؤسسة، لهذا تعتبر نتيجة الاستغلال قبل مخصصات الإهتلاك أي ينبغي نسبة الفائض الاجمالي للاستغلال الى رقم الأعمال أو الانتاج الاجمالي[2].

وتعرف أيضا مردودية الاستغلال على أنها العلاقة بين نتيجة الاستغلال ومستوى النشاط، وبالتالي يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية: $\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{مستوى النشاط}}$ ، حيث يمكن أن تأخذ نتيجة الاستغلال الشكلين التاليين: [3]

- ✓ الفائض الخام للاستغلال (EBE)؛
- ✓ الفائض الخام الصافي للاستغلال (النتيجة المحاسبية للاستغلال).

أما مستوى النشاط فيمكن أن يكون في صورة: رقم الأعمال، الانتاج، أو مجموع رقم الأعمال والانتاج. وفي هذا الاطار يمكن استنتاج النسب التي تقاس بها مردودية الاستغلال، والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم (2-1): نسب قياس مردودية الاستغلال (معدل الهامش)

نسب المردودية الخام للاستغلال (معدل الهامش الخام للاستغلال)	الفائض الخام للاستغلال / رقم الأعمال	الفائض الخام للاستغلال / الانتاج	الفائض الخام للاستغلال / رقم الأعمال + الانتاج
نسب المردودية الصافية للاستغلال (معدل الهامش الصافي للاستغلال)	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال	نتيجة الاستغلال / الانتاج	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال + الانتاج

Source: Hervé Hutin**, Toute La Finance d'Entreprise (En Pratique),** édition d'organisation, 2ème édition, France, 2003, p 133.

[1] تودرت أكلي، **التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص ص 49 - 50.

[2] المرجع نفسه، ص ص 51 - 52.

[3] Hervé Hutin, **Toute La Finance d'Entreprise (En Pratique)**, édition d'organisation, 2ème édition, France, 2003, p 133.

المطلب الثاني: المردودية الاقتصادية

تعتبر المردودية الاقتصادية معيار لقياس الفعالية في استخدام الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، ومعيار للحكم على مستوى أدائها، وفي ما يلي سنتعرف على مفهوم المردودية الاقتصادية، مكوناتها وطرق تحسينها.

الفرع الأول: مفهوم المردودية الاقتصادية

تعكس المردودية الاقتصادية مدى الكفاءة التشغيلية للمؤسسة، وتعبر عن مدى أداء الأصل الاقتصادي في تحقيق وتكوين نتيجة الاستغلال، من خلال معدل الربحية الاقتصادية ومعدل دوران الأصول الاقتصادية.

1. تعريف المردودية الاقتصادية: لقد تعددت مفاهيم المردودية الاقتصادية، الا أنها تشتمل كلها على عنصرين أساسيين وهما نتيجة الاستغلال والأصول الاقتصادية، وفي ما يلي نقدم بعض التعاريف الخاصة بها:

- ✓ المردودية الاقتصادية هي قدرة المؤسسة على تحقيق نتيجة بصرف النظر عن أسلوب التمويل المتبع، أي دون أخذ قراراتها المالية بعين الاعتبار، وهي تقيس مساهمة كل وحدة نقدية من رأس المال المستثمر في توليد نتيجة الاستغلال، وذلك بمقارنة ما استثمرت المؤسسة من أموال بالنتيجة المرجوة من ذلك الاستثمار[1].
- ✓ المردودية الاقتصادية تهتم بالنشاط الرئيس وتستبعد الأنشطة الثانوية وتلك ذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية[2].
- ✓ تسمى المردودية الاقتصادية بمعدل العائد على الأصول، وهو يقيس مدى كفاءة الادارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها الشركة من جميع مصادر التمويل الخارجية والداخلية على حد سواء[3].

ويمكن حساب معدل المردودية الاقتصادية بالعلاقة التالية:[4]

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

حيث: الأصول الاقتصادية = الاستثمارات الثابتة + الاحتياجات من رأس المال العامل.

---

[1] عبد السلام بن جدو، **المردودية الاقتصادية والمالية وتحليل المخاطر**، محاضرات مقدمة في مقياس مالية المؤسسات، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012، ص 5.

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الادارة المالية)**، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2011، ص 281.

[3] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص 46.

[4] Christian Zambotto, Corinne Zambotto, **Exercices de gestion financière (finance d'entreprise)**, Dunod, 3ème édition, France, 2010,p 100.

وعند أخذ الضرائب بعين الاعتبار، يمكن معدل حساب المردودية الاقتصادية بعد الضريبة كما يلي:[1]

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية بعد الضريبة} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

يقيس هذا المعدل مدى مساهمة الأصل الاقتصادي في تكوين نتيجة الاستغلال[2]، ويساعد الادارة في: [3]

- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتمويل؛
- يعكس مدى الكفاءة التشغيلية؛
- يعتبر من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية.

كذلك تقيس المردودية الاقتصادية الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وتقاس من خلال رصيد الفائض الاجمالي للاستغلال، وتسمى بالمردودية الاقتصادية الاجمالية، وتبين النتيجة العائد من وراء استخدام كل دينار في مجموع أصول المؤسسة[4]. وتحسب كما يلي:[5]

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية الاجمالية} = \frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

2 .أهمية المردودية الاقتصادية: تكتسي المردودية الاقتصادية أهمية بالغة بالنظر لعدة مبررات أهمها:[6]

✓ يعتبر معدل المردودية الاقتصادية من أفضل النسب التي تستخدم لقياس عائد العمليات، ذلك أن ربح هذه الأخيرة (النتيجة الاقتصادية) يتحقق من النشاط الرئيس للمؤسسة، دون غيره من الأنشطة الثانوية وذات الطابع الاستثنائي؛

✓ يمكن معدل المردودية الاقتصادية من المقارنة بين مؤسسات تختلف اختلافا كبيرا في أحجام أصولها الاقتصادية وفي تركيبة مصادر تمويلها وفي أعبائها الضريبية، أي أنه يلغي أثر الحجم على جودة التشخيص؛

✓ تعتبر من أهم النسب التي تقيس ربحية المنشأة والكفاءة التشغيلية فيها ومعرفة مدى كفاءة المنشاة في تحقيق الأرباح خلال الفترة التشغيلية المحددة[7]؛

---

[1] Pierre Vernimmen**, Finance d'entreprise**, Dalloz, 9ème édition, France, 2016. p 288.

[2] بلعور سليمان، **التسيير المالي (محاضرات و تطبيقات)**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2016 ،ص 179.

[3] عليان الشريف وأخرون، **الادارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، بدون رقم للطبعة، الأردن، 2007 ، ص 221.

[4] زيغب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره ، ص ص 87 - 88.

[5] Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, **Finance d'entreprise (manuel et applications)**, Dunod, édition sans numéro, France, 1996, p 159.

[6] عبد السلام بن جدو، مرجع سبق ذكره، ص ص 7- 8.

[7] عدنان تايه النعيمي وأخرون، **الادارة المالية (النظرية و التطبيق)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2008، ص 106.

- ✓ مؤشر للحكم على مدى كفاءة المنشأة في تحقيق الأرباح من استخدام الأصول المتاحة[1]؛
- ✓ تلعب المردودية الاقتصادية دور أساسي في تسيير المؤسسة، ومعيار للحكم على مستوى الأداء[2]، حيث تعتبر مقياس ملائم لازدهار وتقدم الأعمال، ويشير وجود مردودية اقتصادية في المؤسسة إلى:[3]
  - طاقة تمويل ذاتي قادرة على المشاركة في تطويرها ونموها؛
  - مقدرة متميزة كضمان لسداد المقرضين؛
  - استخدام أمثل لطاقاتها التمويلية.

وبالتالي تكتسي المردودية الاقتصادية أهمية كبيرة في المؤسسة الاقتصادية.

الفرع الثاني: مكونات المردودية الاقتصادية

تحلل المردودية الاقتصادية إلى حاصل جداء معدلين:[4]

$$\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

، حيث تقيس النسبة الأولى ربحية المؤسسة، أما الثانية تسمى معدل دوران الأصول الاقتصادية. ويلاحظ أن المردودية الاقتصادية تتشكل من نسبتين أساسيتان وهما:[5]

1. **معدل الربحية الاقتصادية:** يتمثل معدل الربحية الاقتصادية في النسبة الأولى $\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$ ، وكتفسير مالي لهذا المعدل فانه يمثل مؤشر لقياس المردودية التجارية، بمعنى آخر هو عبارة عن مؤشر للفعالية التجارية للمؤسسة إذ يعبر عن السياسة السعرية وسياسة تسيير الاستغلال للمؤسسة، فباعتبار رقم الأعمال رأس مال تجاري مصدره الزبائن، فان معدل الربحية الاقتصادية يسمح بتتبع ما اذا كانت المؤسسة تستعمله بشكل جيد.

2. **معدل دوران الأصول:** يتمثل معدل دوران الأصول الاقتصادية في النسبة الثانية $\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الاصول الاقتصادية}}$ ، فبقدر ما يكون هذا المعدل أكبر بقدر ما يكون الأصل الاقتصادي فعالا، حيث يستعمل المحلل المالي هذا المؤشر لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الاستعمال الجيد لمواردها الانتاجية، ومدى قدرتها على ترجمة رأسمالها الاقتصادي الى رقم

[1] مؤيد عبد الرحمن الدوري وأخرون، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص 94.

[2] Brahim Sansri, **analyse financière**, éditions Chihab, édition sans numéro, France, 1996, p 26.

[3] شامة شرفية، وسيلة بوقروة، **دور ادارة احتياجات رأس المال العامل في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، ص 23.

[4] Pierre Vernimmen, Op.cit, p 288.

[5] Hubert De La Bruslerie, **Analyse financière (information financière et diagnostic)**, Dunod, 3ème édition, France, 2006, p 183.

أعمال. ويقيس معدل دوران الأصول الاقتصادية قدرة ادارة المؤسسة على استخدام الأصول، وفقا لعدد مرات دوران رأس المال المستثمر في عمليات المؤسسة.[1]

وعليه فان المردودية الاقتصادية للمؤسسة يمكن أن تحتسب بالشكل التالي:[2]

المردودية الاقتصادية = معدل الربحية الاقتصادية × معدل دوران الأصول الاقتصادية

الفرع الثالث: كيفية تحسين المردودية الاقتصادية

لكي تتمكن المؤسسة من تحسين مردوديتها الاقتصادية عليها:[3]

- ✓ رفع نتيجتها الاقتصادية (نتيجة الاستغلال) من أجل تحسين معدل ربحيتها، وذلك بزيادة رقم الأعمال و/أو تخفيض أعباء الاستغلال؛
- ✓ تخفيض الأصول الاقتصادية (رأس المال المستثمر) من أجل تسريع معدل دوران أصولها، وذلك من خلال:
  - ▪ تخفيض الاستثمارات الثابتة لكن دون تقليص حجم النشاط وهو ما يتطلب استخدام تلك الاستثمارات بكفاءة؛
  - ▪ تخفيض احتياجات راس المال العامل للاستغلال من خلال تمديد آجال تسوية ديون الموردين وتقليص مهل التحصيل من العملاء وتخفيض المخزونات.

والشكل التالي يوضح كيفية تحسين المردودية الاقتصادية.

[1] محمد سعيد عبد الهادي، **الادارة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 175.

[2] منير شاكر وآخرون، **التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2005، ص 68.

[3] Bouguerra Razik, **L'impact de la décision de financement sur la performance de l'entreprise**, mémoire de master en sciences de gestion, université 08 mai 1945, Guelma, Algérie, 2012/2013, p 13.

الشكل رقم (2-2): كيفية تحسين المردودية الاقتصادية

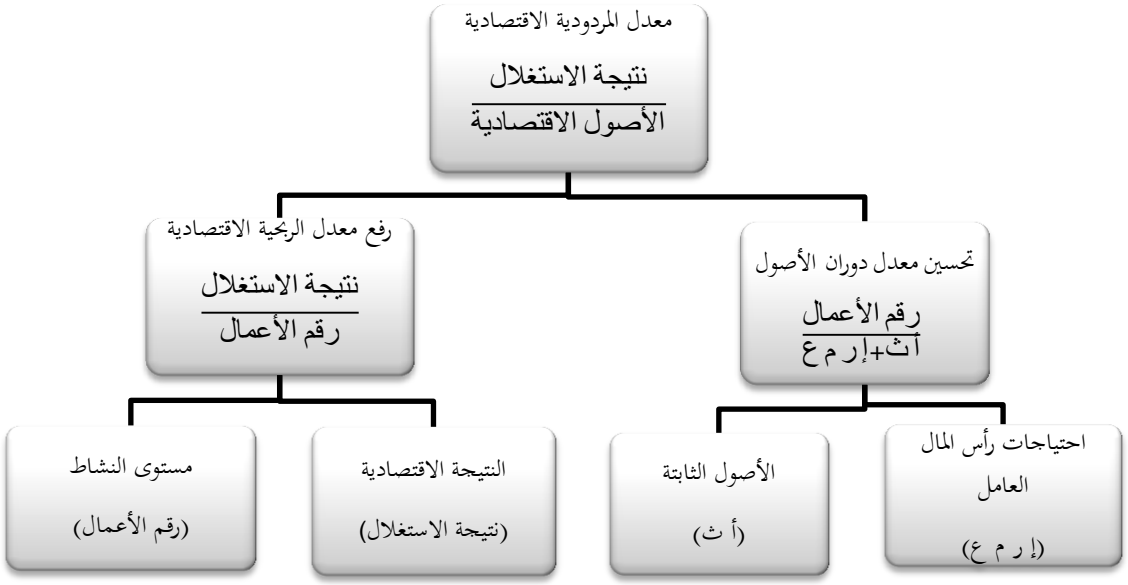

Source: Alain Marion, analyse financière (concepts et méthodes), 5ème édition, DUNOD, paris, 2011, p 190.

من الشكل السابق أن المؤسسة تستطيع زيادة معدل المردودية الاقتصادية بطريقتين:[1]

- ✓ زيادة هامش الربح الى المبيعات (معدل الربحية الاقتصادية)؛
- ✓ زيادة حجم المبيعات من خلال تشغيل الأصول الاقتصادية (معدل دوران الأصول الاقتصادية).

وهذا من خلال:[2]

- رفع مستوى النشاط لامتصاص التكاليف الثابتة؛
- التحكم في المصاريف العامة وجعلها متغيرة ما أمكن ذلك؛
- تحسين استخدم الطاقة الانتاجية، واختيار استثمارات ذات مردودية؛
- تحسين ادارة الاحتياجات لرأس المال العامل.

المطلب الثالث: المردودية المالية

تعد المردودية المالية مؤشرا هاما بالنسبة للمؤسسة وذلك للحكم على مدى كفاءة الادارة وفعاليتها المالية وذلك من خلال دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالأموال المستثمرة والعمل على الاستغلال الامثل لها من أجل تحقيق مردودية مالية جيدة.

[1] كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، بدون رقم للطبعة، مصر، 2006، ص 248.

[2] عبد السلام بن جدو، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الفرع الأول: مفهوم المردودية المالية

تعتبر المردودية المالية صورة عن السياسة التمويلية للمؤسسة وهي شرط لكل نمو، فالمؤسسة لكي تتطور عليها أن تستثمر والاستثمارات يجب أن تمول، وضمن هذه الحلقة لا بد من تدعيم الأموال الخاصة.

1. تعريف المردودية المالية: تتعدد تعاريف المردودية المالية، ونذكر منها:

✓ تعرف بأنها مردودية الأموال الخاصة[1]، وهي قدرة المؤسسة على تحقيق مردودية مرتفعة حتى تمنح للمساهمين أرباحا كافية، تمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة في إطار اقتصاد السوق[2].

✓ تعتبر المردودية المالية بمثابة المحدد للمردودية العامة في المؤسسة، حيث أنها تقيس قدرة الأموال الخاصة أو المملوكة على تحقيق أرباح صافية، وبالتالي فهي تقدم لنا صورة حقيقية عن مدى استخدام الأموال سواء من الناحية الانتاجية أو ناحية توظيف الأموال[3]، وتهم بالدرجة الاولى المساهمين[4].

✓ تعتبر من أهم المعطيات لقياس مدى قوة المؤسسة في مكافأة أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة، وكذا الحصول على الأموال لضمان تجديد وسائل انتاجها وتطويرها، وبالتالي ضمان التمويل الذاتي وتمكين المؤسسة من فرض سيطرتها في السوق الذي تنشط فيه.[5]

✓ يشير إلى قدرة وكفاءة الادارة في تعظيم ثروة أصحاب المشروع أي أنه يقيس ربحية رأس المال الذي قدمه المالكون، وأن هذه النسبة ترتفع في سنوات الاعفاء من الضرائب وتنخفض في سنوات الخضوع لها.[6]

ويقاس معدل المردودية المالية بتطبيق بالعلاقة الآتية:[7] معدل المردودية المالية = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$.

يقيس هذا المعدل الأداء المالي في المؤسسة، لأنه يقيس مدى مساهمة الأموال الخاصة في تكوين نتائج صافية تمكن المؤسسة من رفع مستوى رأس مالها[8].أي يبين معدل المردودية المالية الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين

[1] Richard Brealey et autres, **Principes de gestion financière**, Person éducation, 8ème édition, France, 2006, p 860.

[2] زيغب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[3] أحلام بوطاروس، ياسمين نابثي، **دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2016/2015، ص 47.

[4] Jacqueline Delahaye, Florance Delahaye, Op.cit , p 169.

[5] يوسف مامش، ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[6] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء (في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، الأردن، 2010، ص 105.

[7] Pierre Paucher, **Mesure de la performance financière de l'entreprise**, Offices des publications universitaires, France, 1993, p 129.

[8] بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 180.

عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة، وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما كان أفضل للمؤسسة، وتعتبر هذه المردودية الممثل الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة.[1]

وبالتالي تحدد العلاقة أعلاه، مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع مستوى الأموال الخاصة، ويمكن بقراءة معمقة تعريف الأموال الخاصة على أنها معدل المردودية الاقتصادية بعد مستوى استدانة معدوم.[2]

2. أهمية المردودية المالية: ان المردودية المالية ليست مجرد هدف فقط، بل هي أيضا وسيلة لتحقيق الاستراتيجية لتطوير وتوسيع المؤسسة، او خلق منتجات جديدة، وهذا دور تكميلي للحفاظ على توازن المؤسسة وهي أساس لتقييمها وبالتالي التعرف على مراكز القوة والضعف فيها، وكذا تحديد ومعرفة وضعيتها داخل القطاع الذي تنشط فيه، وتساعد في عملية اتخاذ القرارات، وتتخذ كأساس لتصحيح الانحرافات، وذلك بمقارنتها بنتائج السنوات السابقة.[3]

الفرع الثاني: مكونات المردودية المالية

يمكن تحليل المردودية المالية إلى ثلاث مركبات أساسية:[4]

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الاقتصادية}} \times \frac{\text{الأصول الاقتصادية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

ويلاحظ أن المردودية المالية تتشكل من ثلاث نسب أساسية وهي:[5]

1. معدل الربحية المالية: يتمثل في النسبة الأولى $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$، هذه النسبة تقدم كلاسيكيا الهامش الصافي للمؤسسة، الذي يحدد السياسة التجارية للمؤسسة، اذ يمكن من خلالها معرفة الموقع التنافسي للمؤسسة في سوق السلع والخدمات والمنتجات التي تقوم بإنتاجها.

2. معدل دوران الأصول: يتمثل في النسبة الثانية $\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الاصول الاقتصادية}}$، هذه النسبة تقدم معدل دوران الاصول الذي يوضح الفعالية الانتاجية للمؤسسة، هذا المعدل يسمح بمقارنة الخيارات الصناعية والتكنولوجية للمؤسسة المتواجدة في نفس فرع النشاط.

---

[1] زيغب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2] Jacqueline Delahaye, Florance Delahaye, op.cit, p 158.

[3] محمد أمين عكوش، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص 54.

[4] Hubert De La Bruslerie, Op.cit ,p 185.

[5] Bouguerra Razik, Op.cit, p 15.

3. معدل الاستدانة: يتمثل في النسبة الثالثة $\frac{\text{الأصول الاقتصادية}}{\text{الأموال الخاصة}}$ ، هذه النسبة تحدد سياسة التمويل بالنسبة للمؤسسة وبأكثر دقة تقيس معدل مديونية المؤسسة، لأن رأس المال المستثمر يتكون من رأس المال الخاص والديون، وعليه تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى نجاعة المؤسسة في اختيارها لسياسة مالية معينة تسمح لها بتسجيل مستوى معين من النمو.

يتضح مما سبق أن المركبات الأساسية للمردودية المالية تتمثل في كل من معدل الاستدانة، معدل الربحية، ومعدل دوران الأصول، أي بتعبير أخر معدل الربحية ومعدل دوران الأصول من المكونات الأساسية للمردودية الاقتصادية، فانه يمكن الاستنتاج مباشرة بأن مستوى المردودية المالية يتحدد تبعا لمستويات كل من المردودية الاقتصادية ودرجة الاستدانة.[1]

الفرع الثالث: كيفية تحسين المردودية المالية

يتطلب تحسين معدل المردودية المالية ما يلي:[2]

- ✓ تحسين النتيجة برفع المبيعات وتخفيض التكاليف؛
- ✓ تخفيض الأموال الخاصة وتعويضها باللجوء الى الاستدانة (الرفع المالي) للمحافظة على رأس المال المستثمر؛
- ✓ حسن التسيير؛
- ✓ معدل مردودية اقتصادية جيد؛
- ✓ سياسة استدانة متوازنة.

الفرع الرابع: أثر المردودية الاقتصادية والاستدانة على المردودية المالية

من أجل الوقوف على كيفية تأثير المردودية الاقتصادية والمديونية على المردودية المالية، فإننا سوف نعمد الى التعرف على ما يسمى بأثر الرافعة المالية، من خلال تعريفها في أول الأمر ثم صياغة علاقتها الرياضية.

أثر الرافعة المالية يقيس التأثير الايجابي أو السلبي للمديونية في المؤسسة، ويعرف بأنه الفرق بين معدل المردودية المالية والمردودية الاقتصادية[3]،ولصياغة أثر الرافعة المالية نعتبر ما يلي:[4]

R_E: نتيجة الاستغلال CP: الأموال الخاصة

R_{net}:النتيجة الصافية D: الاستدانة الصافية

[1] يوسف مامش، ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] عبد السلام بن جدو، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

[3] Pierre Paucher, Op.cit, p 130.

[4] Alain Marion, **Analyse financière (concepts et méthodes)**, DUNOD, 5ème édition, France, 2011, p 195

R_e:المردودية الاقتصادية i: تكلفة الاستدانة

R_f:المردودية المالية T: معدل الضريبة على أرباح الشركات

نعلم أن: المردودية المالية $= \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$

أي[1]: $R_f = \frac{R_{net}}{CP}$ …(1)

تحدد النتيجة الصافية بدلالة نتيجة الاستغلال كالتالي[2]:

$R_{net} = (R_E - iD)(1-T)$

بتعويض قيمة النتيجة الصافية في العلاقة (1) نجد[3]:

$R_f = \frac{(R_E - iD)(1-T)}{CP}$ …(2)

ومع العلم أن المردودية الاقتصادية تساوي الى[4]: $R_e = \frac{R_E}{CP+D}$

أي أن :

$R_E = R_e(CP + D)$

وبتعويض قيمة نتيجة الاستغلال في العلاقة (2) نجد[5]: $R_f = \frac{(R_e(CP+D) - iD)(1-T)}{CP}$

ومنه : $R_f = \left[R_e * \frac{CP}{CP} + R_e * \frac{D}{CP} - i * \frac{D}{CP}\right](1-T)$

وعليه نتحصل في الأخير على العلاقة التالية[6]:

$R_f = \left(R_e + (R_e - i) * \frac{D}{CP}\right)(1-T)$

بحيث:

$(R_e - i) * \frac{D}{CP}$: تمثل أثر الرافعة المالية؛[7]

$(R_e - i)$:تمثل فرق الرافعة؛ [8]

[1] Patrice Vizzavona, **Gestion financière**, Berti édition, 9ème édition, Algérie, 2004, p 119.

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 287.

[3] Pierre Paucher, OP.CIT, p 131.

[4] Stéphane Griffiths, **Gestion financière (le diagnostic financier, les décisions financières)**, Eyrolles, 1996, p 83.

[5] Alain Marion, OP.cit, p 196.

[6] Alain Revet, **Gestion financière (analyse et politique financières de l'entreprise)**, Ellipses, France, 2003, p 216.

[7] Georges Depallens, Jean-Pierre Jobard, **Gestion financière de l'entreprise**, éditions Sirey, 10ème édition, 1990, France, p 345.

[8] بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 182.

$\frac{D}{CP}$: تمثل ذراع الرافعة المالية؛[1]

أثر الرافعة المالية يبين تأثير الهيكل المالي للمؤسسة على مردودية أموالها الخاصة[2]، وهو يشير الى التأثير الممارس من طرف المديونية على مردودية الأموال الخاصة، وهذا من خلال بيان مدى التأثير الايجابي أو السلبي للقروض في المؤسسة على مردوديتها المالية.[3]

لقد حاولنا من خلال هذا المبحث التطرق الى أنواع المردودية في المؤسسة، ومكننا ذلك من التوصل الى النقاط الآتية:

- ✓ مردودية الاستغلال تتمثل في معدل هامش الربح وتحسب من خلال مقارنة نتيجة الاستغلال بمستوى النشاط؛
- ✓ المردودية الاقتصادية تتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق نتيجة بصرف النظر عن أسلوب التمويل المتبع، وتحلل الى جداء معدلين مكملين لبعضهما، هما معدل الربحية الاقتصادية ومعدل دوران الأصول الاقتصادية؛
- ✓ المردودية المالية وتتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح للمساهمين، ويمكن تحليلها الى جداء ثلاث معدلات مكملة لبعضها ممثلة في معدل الربحية المالية، معدل دوران الأصول، ومعدل الاستدانة.

[1] Jack Forget, **Financement et rentabilité des investissements,** éditions d'organisation, France, 2005,p 98.
[2] K.Chiha, **Finance d'entreprise (approche stratégique)**, éditions Houma, Algérie, 2009, p 98.
[3] يوسف مامش، ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ، ص ص 26- 27.

المبحث الثالث:
أثر ضريبة الأرباح على المردودية

تحتل الضريبة على الأرباح مكانة خاصة، ليس لكونها واحدة من أهم الايرادات العامة، وانما لأهمية الدور الذي تلعبه في التأثير على مردودية المؤسسة وعلى مختلف قراراتها، وعليه سنتعرض في هذا المبحث لأبرز الآثار التي يمكن أن تحدثها ضريبة الأرباح على مردودية المؤسسة وعلى معايير تقييم الاستثمار وذلك انطلاقا من المطالب الآتية:

- ✓ **المطلب الأول: الآثار المباشرة وغير المباشرة لضريبة الأرباح على المردودية؛**
- ✓ **المطلب الثاني: أثر ضريبة الأرباح على معايير القرار الاستثماري؛**

المطلب الأول: الآثار المباشرة وغير المباشرة لضرائب الأرباح على المردودية

تعد الضريبة أداة من أدوات السياسة المالية للدولة، وتأثيرها لا يكون فقط على المستوى الكلي بل يتعداه الى المستوى الجزئي، فالضريبة تؤثر على مردودية المؤسسة بشكل مباشر وغير مباشر ويتضح ذلك من خلال النقاط الآتية:

الفرع الأول: الآثار المباشرة لضرائب الأرباح على المردودية

تؤثر الضريبة على الأرباح مباشرة على المردودية المالية من خلال تأثيرها على نتيجتها الصافية، وهذا ما سنوضحه من خلال الآتي:

النتيجة الصافية هي النتيجة الحقيقية للمؤسسة، فهي تخضع للضريبة على الأرباح. وتحسب وفق العلاقة[1]:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}.$$

تتوقف المردودية المالية على النتيجة الصافية، ولما كانت هذه الأخيرة تعبر عن النتيجة المتبقية بعد خصم الضريبة على الربح، وهو ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:[2]

[1] Daniel Boussard, **états financiers et comptabilité**, éditions Chihab, édition sans édition, Algérie, 1995,p 36.

[2] وردة بوسنة، **التأثير الضريبي على مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة سوناطراك–سكيكدة)**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2014/2013، ص 75.

$$R_{net} = \mathrm{RB} - \mathrm{RB} * \mathrm{t}$$
$$R_{net} = RB(1-t)$$

حيث تمثل:

- ✓ R_{net} النتيجة الصافية؛
- ✓ RB النتيجة الاجمالية؛
- ✓ t معدل الضريبة على أرباح الشركات.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا تأثير الضريبة على المردودية المالية للمؤسسة من خلال:

- ✓ تخفيض معدلات الضريبة على الأرباح؛
- ✓ عدم اخضاع الأرباح كليا أو جزئيا.

تظهر آثار الضريبة على الأرباح بصورة مباشرة حيث تعمل على التخفيض من النتيجة الصافية للمؤسسة، التي عبارة عن النتيجة الاجمالية مخصوما منها مجموع الضرائب على الأرباح، وكلما كان معدل الضريبة على الأرباح مرتفعا كلما أدى ذلك الى تخفيض حجم النتيجة الصافية بالمؤسسة، ويحدث العكس في حالة انخفاض معدل الضريبة على الأرباح[1].

الفرع الثاني: الآثار غير المباشرة للضرائب على الأرباح على المردودية

إن لضريبة الأرباح تأثير غير مباشر على مردودية المؤسسة، من خلال التأثير على نتيجة الاستغلال، قرار الاستثمار وقرار التمويل، وسنحاول التطرق لكل عنصر كما يلي:

1. أثر ضريبة الأرباح على المردودية الاقتصادية: تستخدم نتيجة الاستغلال في قياس المردودية الاقتصادية، وهي نتيجة الاستغلال العادي لدورة معينة، تظهر لنا الانتقال العادي الذي تقوم به المؤسسة خلال دورة نشاطها.[2]

وتقاس المردودية الاقتصادية بالعلاقة الآتية: المردودية الاقتصادية $= \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$.[3]

وعند أخذ الضرائب على الأرباح (t) بعين الاعتبار، يمكن حساب المردودية الاقتصادية كالآتي:

المردودية الاقتصادية $= \frac{\text{نتيجة الاستغلال } (1-t)}{\text{الأصول الاقتصادية}}$

[1] مبروكة حجار، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير(التحليل المالي)**، الجزء الأول، الدار المحمدية، بدون رقم للطبعة، الجزائر، 1990، ص 83.

[3] Patrice vizzavona, Op.cit, p 119.

تظهر آثار الضريبة على الأرباح على المردودية الاقتصادية بصورة غير مباشرة، حيث تعمل على التخفيض من نتيجة الاستغلال، وباعتبار هذه الأخيرة عبارة عن ايرادات الاستغلال مخصوما منها تكاليف الاستغلال، تؤثر ضرائب الأرباح على تخفيض المبيعات (رقم الأعمال) وزيادة أعباء الاستغلال (تكاليف ثابتة + متغيرة) وبالتالي تخفيض المردودية الاقتصادية.

2. أثر ضريبة الأرباح على المردودية المالية: تؤثر الضريبة على أرباح الشركات بطريقة غير مباشرة على المردودية المالية من خلال قرار الاستثمار والتمويل.

✓ **أثر ضريبة الأرباح على قرار الاستثمار:** ان عملية اتخاذ قرار الاستثمار تعد أمرا حاسما وهاما في حياة المؤسسة، تتطلب التخطيط لها وذلك بإعداد خطة طويلة الأجل تراعي ترتيب مصادر التمويل المختلفة وتضمن توافرها دائما وقت الحاجة اليها مع تطور عمر المشروع الاستثماري، على أن يؤدي ذلك في النهاية الى تعظيم حقوق الملاك والمساهمين[1]. ويعرف قرار الاستثمار بأنه القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف موجوداتها[2].

يمكن أن تؤثر الضرائب على قرار الاستثمار وبالذات ضرائب الأرباح من خلال تأثيرها على تيار الأرباح الصافية المتوقعة من الفرص الاستثمارية قيد الدراسة، ويلعب نمط تيار الأرباح الصافية ومدى تقلبها حول القيمة المتوقعة دورا في تحديد الأثر السلبي لضريبة الأرباح من حيث كون الأرباح الصافية المتوقعة من الفرص الاستثمارية المتاحة موجبة ومنتظمة من خلال العمر الانتاجي للمشروع، وان فرض الضريبة أو زيادة معدلها سيؤثر على العائد الصافي ويخفضه بنفس القدر لجميع الفرص الاستثمارية المتاحة، وقد يؤدي الى خروج بعض الفرص الحدية من خيارات المستثمر، أما اذا كانت الأرباح الصافية لفرص الاستثمار المتاحة غير منتظمة، فان تأثير الضريبة على قرار الاستثمار سوف يتوقف عل مدى سماح التشريع الضريبي بخصم خسائر وترحيلها في حالة عدم السماح بمثل هذا الخصم أو الترحيل فسوف يكون هناك أثرا مميزا لصالح بعض المشروعات أو الفرص الاستثمارية، وفي غير صالح البعض الآخر بالرغم من تساوي مجموعة الأرباح الصافية المتوقعة من هذه الفرص.

لذلك فان الادارة تأخذ في اعتبارها عند اتخاذ القرارات الرأسمالية آثار الضرائب عند تحليل البدائل الاستثمارية حيث ينبغي تقييم المشروعات الاقتصادية باستخدام التدفقات النقدية المقدرة بعد الضرائب وهذا ينطبق على أسباب تفضيل الادارة بطريقة القسط المتناقص عند حساب الاهتلاك السنوي بالرغم من أن الاهتلاك لا يتضمن في حد ذاته تدفقا نقديا، أي أنه لا يدخل في محتوى المجرى النقدي للمؤسسة لكنه يؤثر على التدفقات النقدية بسب تأثيره على الضرائب، حيث أنه كلما كان القسط السنوي للاهتلاك مرتفعا (وكذلك بالنسبة لمعدل الضريبة) كلما يسهم في خفض النتيجة قبل الضريبة، وبالتالي يساعد على خفض ضريبة الأرباح التي سوف

[1] الزين منصوري، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 66.

[2] مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 59.

تنعكس بالإيجاب على الوفورات النقدية بعد الضريبة داخل المؤسسة ويسهم في رفعها، حيث يؤثر قسط الاهتلاك (المتناقص) على التدفقات النقدية داخل المؤسسة، وذلك بتأثيره على الضرائب ويقوم بتخفيضها وتأجيل دفع جزء متزايد من الضريبة السنوية الى السنوات الأبعد، بالمقارنة مع طريقة القسط الثابت للاهتلاك، لذلك فان معدل الضرائب المفروضة على نشاط المؤسسات داخل الدولة من شأنه أن يسهم في اقتطاع نسبة لا يستهان بها من ربح هذه المؤسسات (أو ربح المستثمرين فيها)، بمعنى أنه كلما تكون ضريبة الأرباح تصاعدية (يزداد سعرها الحدي مع زيادة ربح المستثمر)، كلما يكون مقدار الضريبة أكبر (العبء الضريبي أثقل) على الفرص الاستثمارية الضرورية لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية، وبالتالي تؤثر سلبا على أرباح المساهمين في المشروع أو المنشآت الاقتصادية[1].

✓ **أثر ضريبة الأرباح على قرار التمويل:** يعتبر القرار التمويلي من أهم القرارات المالية في المؤسسة والتي يمكن أن يكون له أثر كبير على أداء المؤسسة، من خلال استخدام مزيج تمويلي من الموارد المالية الداخلية والخارجية لتمويل استثماراتها، وذلك من خلال السعي للوصول الى الهيكل المالي الأمثل، الذي يسعى الى تقليل تكلفة رأس المال، وبالتالي خلق القيمة للمساهمين.[2]

التأثير الذي تحدثه ضريبة الأرباح في اتخاذ قرار التمويل، يساهم في الرفع من مردودية المؤسسة وذلك عن طريق مساعدتها في تحقيق الهيكل التمويلي الأمثل.[3]

المطلب الثاني: أثر ضريبة الأرباح على معايير القرار الاستثماري

بالإضافة الى تأثير ضريبة الأرباح على مردودية المؤسسة، فإنها تؤثر مباشرة على معايير تقييم الاستثمار، وأكثر هذه المعايير استعمالا:[4]

- ✓ معيار صافي القيمة الحالية؛
- ✓ معيار استرجاع رأس المال المستثمر (فترة الاسترداد)؛
- ✓ معيار معدل المردود الداخلي.

[1] قاسم ناجي حمندي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات (مدخل نظري تطبيقي)**، الجزء الثاني، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص ص 115- 118.

[2] صابر عباسي، **دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص 98.

[3] وردة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[4] محمد صالح الحناوي، ابراهيم اسماعيل سلطان، **الادارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، بدون رقم الطبعة، مصر، 1999، ص 183.

وتعتمد جميع المعايير السافة الذكر، على التدفقات النقدية الصافية قبل تحيينها، حيث يتم حسابها كما يلي:[1]

التدفقات النقدية الصافية = النتيجة الاجمالية (1- معدل الضريبة على الأرباح) + الاهتلاك

وبالتالي تعرف التدفقات النقدية الصافية بأنها الأرباح الصافية بعد الضرائب مضافا اليها الاهتلاك[2]. ويلاحظ من خلال القانون أنه: [3]

- ✓ اذا كانت المؤسسة تخضع لمعدل مرتفع لضريبة الأرباح ، فهذا يخفض من قيمة التدفقات النقدية الصافية الحالية؛
- ✓ أما اذا كان معدل الضريبة منخفض، فان ذلك يحقق لها تدفقات نقدية صافية مرتفعة ما يؤثر على قبول أو رفض المشروع.

الفرع الأول: تأثير ضريبة الأرباح على صافي القيمة الحالية

صافي القيمة الحالية عبارة عن الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتكلفة الاستثمار المبدئي[4]، وتظهر معادلتها بالصورة التالية:[5] $VAN = \sum_{p=1}^{n} CF_p\ (1+t)^{-p} - I_0$

حيث:

- ✓ VAN صافي القيمة الحالية؛
- ✓ CF التدفقات النقدية المستقبلية؛
- ✓ t معامل الخصم؛
- ✓ p الفترة الزمنية؛
- ✓ n عدد السنوات؛
- ✓ I_0 تكلفة الاستثمار المبدئي.

حسب معيار صافي القيمة الحالية، لا يكون المشروع الاستثماري مقبولا الا اذا حقق صافي قيمة حالية موجبة، وهذا يعني $\sum_{p=1}^{n} CP_p(1+t)^{-p} > I_0$ ،أي اذا كان مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية أكبر من تكلفة الاستثمار المبدئي.[6]

---

[1] دنيا زاد جحودي، مريم بن هارون، **أثر الضرائب على قرار الاستثمار في المؤسسة**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة قالمة، 2016/2015، ص 57.

[2] محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[3] دنيا زاد جحودي، مريم بن هارون، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[4] مبروكة حجار، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[5] Jean Barreau et autres, **Gestion financière (manuel et applications)**, Dunod, 13ème édition, France, 2004, p 341.

[6] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 122.

وتتأثر القيمة الحالية الصافية بمعدل الضريبة على أرباح الشركات، لأن فرض هذه الضريبة يوثر على التدفقات النقدية الصافية الحالية، وبالتالي احتمال تغيير قرار الاستثمار.

وبهدف تشجيع الاستثمار لرفع قيمة التدفقات النقدية السنوية للمشاريع الاستثمارية، منح المشرع الضريبي الجزائري من خلال الاصلاحات الضريبية تخفيضات واعفاءات لصالح المؤسسات[1].

الفرع الثاني: تأثير ضريبة الأرباح على مدة استرجاع رأس المال المستثمر (فترة الاسترداد)

تعرف فترة الاسترداد بأنها عدد السنوات المطلوبة لاستعادة قيمة الاستثمار الأصلي[2]، أي هي عدد السنوات اللازمة لتغطية الاستثمار المبدئي من خلال التدفقات النقدية الصافية.[3]

وتعرف أيضا بأنها عدد السنوات اللازمة لتصبح التدفقات النقدية المتراكمة مساوية للاستثمار المبدئي[4]، وتعتبر مدة الاسترداد طريقة ملائمة لتقييم المشاريع، حيث تكسب هذه الأخيرة أهمية أكبر ومخاطرة أقل كلما كانت هذه الفترة قصيرة[5]. وهذا ما تسعى اليه السياسة الضريبية للوصول اليه من خلال خفض معدلات الضريبة على الأرباح، ومنح الاعفاءات التي من شأنها العمل على رفع قيمة التدفقات النقدية للاستثمار، وبالتالي استرجاع تكلفة الاستثمار المبدئي في أقل مدة ممكنة، وهذا ما يشجع على الاستثمار[6].

الفرع الثالث: تأثير ضريبة الأرباح على معدل المردود الداخلي

يعتبر معدل المردود الداخلي من بين أهم المعايير المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية[7]، ويعرف بأنه معدل الاستحداث (الخصم)[8] ، الذي يجعل من صافي القيمة الحالية معدومة.[9]

والشكل رقم (2-3) يوضح العلاقة بين صافي القيمة الحالية ومعدل المردود الداخلي.

[1] مبروكة حجار، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[2] محمد صالح الحناوي، إبراهيم اسماعيل سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[3] F.-x.Simon,M.Trabelsi, **Préparer et défendre un projet d'investissement**, Dunod, France,2005, p 86.

[4] Richard Brealey et autres, **Principes de gestion financière**, 8ème édition, Pearson éducation, France, 2006, p 98. 98.

[5] IBID, p 99.

[6] مبروكة حجار، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[7] Richad Brealey et autres, op.cit, p 101.

[8] Christophe Thibierge, **comprendre toute la finance**, éditions Vuibert, France, 2012, p 76.

[9] F.-X.Simon, M.Trabelsi, Op.cit, p 90.

الشكل رقم (2-3): العلاقة بين صافي القيمة الحالية ومعدل المردود الداخلي

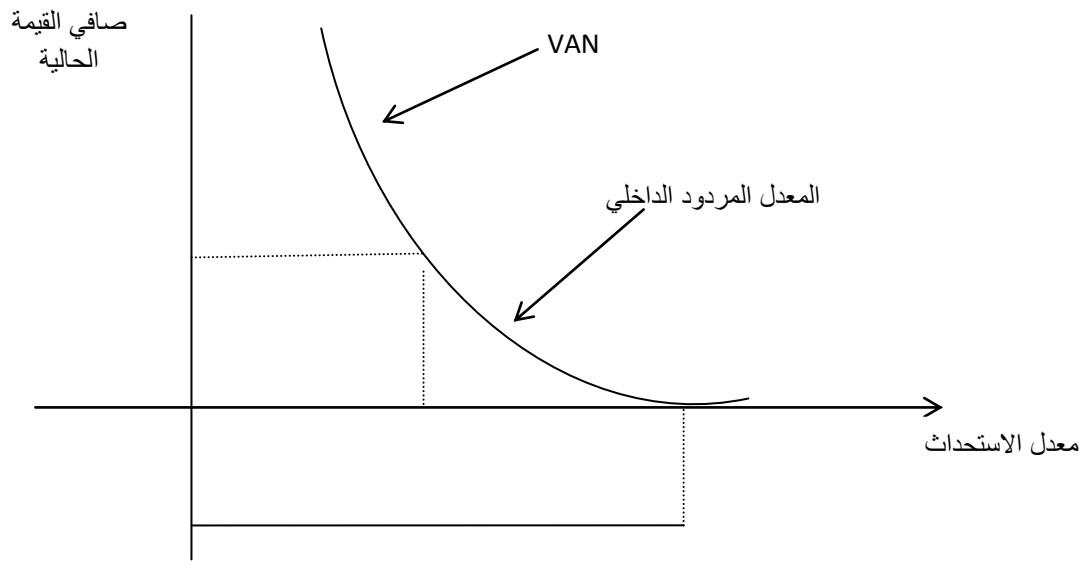

Source : Richard brealey et autres, Op.cit, p 101.

يعمل معدل المردود الداخلي على تحديد مردودية الاستثمار من عدمه، وكلما كان هذا المعدل صغير ويقترب من تكلفة رأس المال، كلما عبر من عدم مردودية الاستثمار، وبالتالي يفترض على صاحب المشروع اللجوء الى استثمار آخر أو العدول عنه.[1]

وتؤدي الضرائب المفروضة على أرباح الشركات الى التخفيض من القيمة الحالية للتدفقات النقدية، وهذا ما يجعل معدل المردود الداخلي ينخفض، وبالتالي كبح الاستثمار، وبغرض رفع قيمة معدل المردود الداخلي، تم منح تخفيضات واعفاءات ضريبية في ما يخص الضريبة على أرباح الشركات، وهذا ما أدى الى زيادة التدفقات النقدية الحالية، وبالتالي تشجيع الاستثمار.[2]

لقد حاولنا من خلال هذا المبحث التطرق الى أبرز الآثار التي يمكن أن تحدثها ضرائب الأرباح على مردودية المؤسسة، ومكننا ذلك من استخلاص الآتي:

- ✓ تمارس ضرائب الأرباح تأثيرا مباشرا على المردودية المالية، من خلال التأثير على النتيجة الصافية؛
- ✓ يظهر التأثير غير المباشر لضرائب الأرباح على المردودية الاقتصادية من خلال التأثير على نتيجة الاستغلال، وعلى المردودية المالية من خلال قرار الاستثمار والتمويل.

[1] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[2] مبروكة حجار، مرجع سبق ذكره، ص 103.

خلاصة الفصل:

تعتبر المردودية أداة لقياس وتقييم نشاط المؤسسات الاقتصادية، وتحقيق أرباح تضمن لها البقاء والاستمرارية، وتعرف بأنها العائد المحقق من وراء توظيف الأموال واستثمارها، ووقوفا على مدى مساهمتها في الحكم على مستوى الأداء، تم التعرض لمتطلباتها ومكوناتها، ومختلف العوامل المحددة لها والتي اعتبرت الضرائب من بينها.

وتطرقنا لمستويات المردودية والتي تتمثل في مردودية الاستغلال، المردودية المالية والمردودية الاقتصادية، كما تعرضنا كذلك الى أبرز الآثار التي يمكن أن تحدثها ضرائب الأرباح على مردودية المؤسسة، من خلال أثرها المباشر على النتيجة الصافية، وأثرها غير المباشر على نتيجة الاستغلال وقرار الاستثمار والتمويل.

الـــفصـــــل الثـــالـــث:

دراســة قيــاسية لأثـر الضـريبـة على أربــاح الشركـات على مردوديـة المؤسســة الوطنيـة للحصى للفتـرة (2010 – 2016)

تمهيد:

بعد استيفائنا للجزء الأول من الدراسة والمتمثل في الجانب النظري، حيث تعرضنا فيه الى الخلفية النظرية للدراسة، نحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك باعتبار أن الهدف من الجزء التطبيقي في أي دراسة هو محاولة إسقاط الجانب النظري منها على أرض الواقع لاستكمال محاور الدراسة، لذلك نتعرض في البداية الى تقديم عام للمؤسسة الوطنية للحصى، بعد ذلك نقوم بدراسة وتقييم القوائم المالية الخاصة بها، وفي الأخير نتطرق الى تبيان أثر الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية والاقتصادية للمؤسسة من خلال دراسة قياسية للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2016 بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة. وعليه نتناول من خلال هذا الفصل المباحث الآتية:

- ✓ **المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الوطنية للحصى؛**
- ✓ **المبحث الثاني: تحليل وتقييم القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للحصى؛**
- ✓ **المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الضريبة على الأرباح على المردودية الاقتصادية والمالية لمؤسسة ENG.**

المبحث الأول:
تقديم عام للمؤسسة الوطنية للحصى

تطلّب منا استكمال الجانب النظري دراسة حالة المؤسسة الوطنية للحصى بالجزائر، لذلك خصصنا هذا المبحث للتعرض إلى تقديم تعريف للمؤسسة، أهدافها، نشاطاتها، منتجاتها، الهيكل التنظيمي الخاص بها، ومختلف الوحدات التابعة لها. ولهذا قسمنا هذا المبحث الى المطالب الآتية:

- ✓ **المطلب الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للحصى؛**
- ✓ **المطلب الثاني: أهداف وطبيعة نشاط المؤسسة؛**
- ✓ **المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وموقع وحداتها.**

المطلب الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للحصى

الشركة الوطنية للحصى « ENG » Entreprise National Des Granulats هي شركة مساهمة برأس مال قدره 3 مليار دينار، وتعتبر جزء من المجموعة الصناعية مناجم الجزائر Manadjam El Djazair، تأسست في 01 جانفي 1987 بعد اعادة هيكلة الشركة الوطنية لمواد البناء « SNMC » بموجب المرسوم رقم 86270 في 04 نوفمبر 1986، يقع مقرها في شارع جسر قسنطينة بالجزائر العاصمة، وصل عدد العاملين بها إلى 1228 عامل في نهاية 2013، وتتمحور مهمة هذه المؤسسة في انتاج الحصى وكربونات الكالسيوم وأحجار الزينة. وتتألف المؤسسة الوطنية للحصى من عدة محاجر تتمثل في الآتي:

- ✓ تسعة محاجر للحصى موزعة على التراب الوطني؛
- ✓ ستة محاجر التي قدمتها SNMC في السنوات 1977 - 1981؛
- ✓ اثنين من المحاجر التي قدمتها ENCC /ENDMC في السنوات 1982– 1989؛
- ✓ مصنع لكربونات الكالسيوم في الخروب (ولاية قسنطينة)؛
- ✓ وحدة لإنتاج أحجار الزينة، مكونة من ستة ورشات للأحجار الطبيعية من بينهم ثلاثة للإنتاج وورشتين لتفتيت الحجر؛
- ✓ ثلاث ودائع توجد في كل من الرويبة (الجزائر)، السانية (وهران)، الخروب (قسنطينة)؛
- ✓ فرع للبوزولان؛

- ✓ مخبر مركزي لمراقبة جودة منتجات المؤسسة؛
- ✓ وحدة تابعة والمسؤولة عن أحجار الزينة التشغيلية منذ 01 يناير 2004، تسمى (RoCaAl).

والجدول رقم (3-1) يمثل ملخص حول أهم المعلومات الخاصة بالمؤسسة الوطنية للحصى

الجدول رقم (3-1): بطاقة فنية للمؤسسة الوطنية للحصى ENG

المعيار	البيان
الاسم	المؤسسة الوطنية للحصى
الرمز	ENG
رأس مالها الاجتماعي	03 مليار دج
الطبيعة القانونية المؤسسة	شركة مساهمة SPA
السجل التجاري	90/B/214
المقر الاجتماعي	المنطقة الصناعية جسر قسنطينة، القبة Bp4، الجزائر العاصمة
طبيعة العمل	انتاج، توزيع
العمال	ما بين (1000-4999)
المنتجات	الحصى، كربونات الكالسيوم، أحجار الزينة
الهاتف	0 23 93 41 40
الفاكس	0 23 93 41 39
موقع الأنترنت	www.eng.dz

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على موقع المؤسسة www.eng.dz .

المطلب الثاني: أهداف وطبيعة نشاط المؤسسة

تمكنت المؤسسة الوطنية للحصى من احتلال موقع ريادي في السوق الوطنية، وتجاوزت ذلك لتصل إلى السوق العالمية، وهذا راجع في الأساس إلى طبيعة الأهداف المسطرة من الإدارة بالإضافة إلى طبيعة نشاطها في مجال انتاج وتطوير الحصى وكربونات الكالسيوم وأحجار الزينة.

الفرع الأول: أهداف المؤسسة

تسعى المؤسسة الوطنية للحصى كغيرها من المؤسسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن بينها:

- ✓ العمل المستمر على تصنيع وانتاج منتجات ذات جودة عالية في بيئة الاستماع المستمر للعميل؛

- ✓ ارضاء وتلبية احتياجات العملاء مع منتجات ذات جودة عالية وفقا لاحتياجاتها بأسعار تنافسية وفي الوقت المحدد؛
- ✓ ضمان التحقيق المستمر للأرباح من خلال زيادة حصتها السوقية وحجم مبيعاتها باعتباره هدف تسعى إليه جميع المؤسسات الاقتصادية من أجل البقاء؛
- ✓ العمل على التوسع والمحافظة على حصتها السوقية؛
- ✓ العمل على تطوير وتحقيق أكبر قدر ممكن من المنتجات؛
- ✓ العمل على تغطية حجم الطلب من المنتجات؛
- ✓ تحقيق ميزة تنافسية والمحافظة عليها من خلال تقديم منتجات ذات جودة عالية؛
- ✓ التنويع في المنتجات المقدمة من أجل تلبية طلبات الزبون؛
- ✓ من الأهداف الرئيسية أيضًا للمؤسسة هدف التوسع وإنجاز وحدات ومصانع جديدة؛
- ✓ الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

الفرع الثاني: طبيعة نشاط المؤسسة

يتمثل النشاط الرئيسي للمؤسسة الوطنية للحصى في انتاج، تطوير، تسويق الحصى وكربونات الكالسيوم وأحجار الزينة.

تم تنشيط وتحديث الشركة الوطنية للحصى عام 1999 في خطة إعادة التأهيل والتحديث والتطوير، بالإضافة الى استثمارات تجديد أجهزة المحاجر، حيث استفادت جميع الوحدات من اعادة التأهيل وتحديث المرافق من أجل تلبية الطلب المرتفع، خصوصا الرمل والخرسانة الهيدروليكية.

اعتبارا من عام 2000، تم لمس إحياء النشاط الاقتصادي، والذي سمح للمؤسسة الوطنية للحصى لتعزيز أعمالها من خلال تعزيز وجودها في السوق المحلية وتحقيق الأداء من حيث الإنتاج والنتائج المالية، وهذا راجع الى الخطط التنموية للحكومات المتعاقبة الثلاث (2000 - 2004) و(2005 - 2009) و(2010 - 2014) والتي نجم عنها طلب قوي على الحصى وهذا ما شجعها على الالتزام باستثمارات كبيرة من خلال:

- ✓ تجديد وسائل الإنتاج وزيادة قدراتها الانتاجية؛
- ✓ تمديد وحدة سي مصطفى (ولاية بومرداس) بمليون طن/السنة في عام 2007؛
- ✓ تمديد وحدة المالح الجديدة (ولاية عين تموشنت) بمليون طن/السنة في عام 2007، لتحل محل شعبة اللحم تلك التي أغلقت في عام 2014 بسبب نفاذ الاحتياطي؛
- ✓ تمديد وحدة الماء الابيض (ولاية تبسة) بـ 500000 طن/السنة في عام 2008؛
- ✓ محطة سحق الرمل الهاشمية (ولاية البويرة) بـ 500000 طن/السنة في عام 2008؛

- ✓ تمديد وحدة سيدي العبدلي ولاية تلمسان بـ 200000 طن/السنة من الرمال المسحوقة؛
- ✓ توفر جميع الوحدات رمال مسحوقة لاستبدال رمال الأودية التي يحظر استخراجها؛
- ✓ المؤسسة الوطنية للحصى تنتج رمال مخصصة للخرسانة الهيدروليكية والأشغال العامة من أعلى مستويات الجودة وتلبي المعايير الجزائرية والأوروبية؛

1. منتجات الشركة: يتم تقسيم إنتاج ENG إلى ثلاثة فئات رئيسية من المنتجات، وهي الحصى وكربونات الكالسيوم وأحجار الزينة، والتي يتم انتاجها داخل الوحدات، وتتمثل في:

- ✓ **الحصى Granulats:** يستخرج الحصى من حطام كتلة الصخور الطبيعية أو الاصطناعية المستخدمة، وتتم هذه العملية من خلال الاستعانة بالعديد من المنتجات ليتم استخدامها كقاعدة لإعداد الحصى وهي:
  - الطين الموسع؛
  - الفيرميكوليت؛
  - أجزاء من الفلين.
- ✓ **كربونات الكالسيوم Carbonate de Calcium:** كربونات الكالسيوم معدن بلوري أبيض، وهو موجود على نطاق واسع في الطبيعة، كما أنه المكون الرئيسي للحجر الجيري، والرخام والمرجان والكلسيت والطباشير، وتدخل كربونات الكالسيوم في تركيب معاجين الأسنان ومساحيقها، وتستعمل أيضا في بعض الأدوية لتخفيض الحموضة في المعدة.

يتم الحصول على كربونات الكالسيوم عموما من خلال طحن الصخور الطبيعية من أجل الحصول على الطباشير الأبيض والحجر الجيري والرخام، هذه المنتجات يمكن استخدامها في صناعة الورق، والزجاج والسيراميك ومنتجات البلاستيك ومواد لاصقة من المطاط والسجاد والدهانات والمواد المانعة للتسرب، والطلاء.

- ✓ **أحجار الزينة Pierre Ornementale:** يطلق مصطلح أحجار الزينة على الصخور التي يتم قطعها ونحتها وصقلها بهدف استخدامها في أغراض البناء، وذلك لما تتميز به من جمال طبيعي وألوان جميلة وجذابة، وصلابة ومتانة عالية تجعلها مقاومة لعوامل التعرية، ويعتمد اختيارها لأغراض البناء على تجانسها من حيث الألوان والأشكال والنسيج وحجم الحبيبات وخلوها من الشوائب والشقوق الدقيقة.

الصخور الرئيسية التي تستخدم كأحجار زينة هي صخور الجرانيت وهذا المصطلح يطلق على صخر الجرانيت، والسيانيت، والمنزونايت، والجرانوديوريت، والديوريت، والبازلت، والأنورثوسيت، والجابرو.

تستخدم أنواع مختلفة من الصخور النارية، والمتحولة، والرسوبية كأحجار زينة، وأهمها الجرانيت، والرخام والحجر الجيري.

2. مبيعات المؤسسة: وتتم من خلال عقد يشمل على العناصر التالية:

✓ **البيع:** يتم تنفيذ تسويق المنتجات من قبل مديرية المبيعات وهي المسؤولة عن الاستلام والتفاوض مع العملاء، ودراسة وإعداد عقود البيع التي تم توقيعها من قبل الرئيس التنفيذي، وتتم من خلال العقود والطلبيات؛

✓ **الثمن:** يتم تحديد أسعار بيع المنتجات بقرار من الإدارة، وتسمى بالأسعار الثابتة كتالوج السعر، وهي تنطبق على جميع العملاء الحاليين والمرتقبين؛

✓ **الدفع:** توجد وحدات مسؤولة عن وضع الفواتير، حيث يجب أن يتم السداد في وقت الفواتير كل أسبوعين أو شهريا مقدما للعملاء غير التجارية وبموجب شروط العقد.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وموقع وحداتها

يعد الهيكل التنظيمي أداة فعالة في تنظيم العلاقات بين مختلف المستويات، وهو أيضا يساهم في مساعدة الإدارة على تتبع سير العمل وتسهيل عملية المراقبة والتدقيق من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تتميز المؤسسة الوطنية للحصى بهيكلها التنظيمي في شكل بسيط، الا أنه جد محكم، وهذا راجع الى طبيعة نشاطها، حيث يشمل عدة مديريات والتي تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة وتوفير أفضل منتوج وذلك لتلبية متطلبات السوق، ويتم توجيه وادارة المؤسسة الوطنية الحصى من قبل الرئيس المدير العام بمساعدة من كبار المديرين التنفيذيين وفقا للشكل رقم (3-1).

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للحصى

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الموقع www.eng.dz .

ونتناول في ما يأتي مهام مديريات المؤسسة الوطنية للحصى بإيجاز:

1.مديرية الوحدة: وهي مسؤولة عن:

- ✓ توجيه وادارة وتنسيق جميع أنشطة الوحدة لضمان تحقيق الأهداف؛
- ✓ وضع الخطة السنوية للوحدة وضمان تنفيدها بعد اعتمادها من قبل الادارة العامة للمؤسسة؛
- ✓ مراقبة وتنفيد الهياكل المختلفة للوحدة، وفق السياسات التي تتبناها المؤسسة؛
- ✓ تمثيل الوحدة للسلطات المحلية والهيئات العامة.

2.مديرية الاستغلال: وهي إدارة الإنتاج، وهي مسؤولة عن:

- ✓ تسيير نشاطات استغلال المؤسسة؛
- ✓ التوصية ببرامج التشغيل على المدى القصير ورصد تنفيدها ومراقبة الأداء؛
- ✓ تحديد، وضع وتنفيد سياسة الصيانة؛
- ✓ التكفل بالمشتريات؛
- ✓ تحسين إدارة المخزون؛
- ✓ تطوير البحوث والدراسات في مواقع مختلفة.

3.مديرية التنمية: وهي تلعب دور مركز في:

- ✓ تطوير منتجات جديدة وتحسين المنتجات الحالية؛
- ✓ متابعة، رصد وتنفيذ المشاريع الاستثمارية؛
- ✓ وضع واعداد دراسات فنية واقتصادية للمشاريع الاستثمارية، بالتعاون مع الادارات الأخرى ،
- ✓ التحليل والتجريب؛
- ✓ إجراء الدراسات والتركيب والتحليل، والخدمات ذات الصلة باحتياجات التشغيل والتسويق.

4.مديرية الموارد البشرية: وهي مسؤولة عن :

- ✓ تحديد السياسات الاستراتيجية ونظم الأعمال للموارد البشرية؛
- ✓ تنفيد سياسات وخطط تنموية محددة من النظم التنظيمية للموارد البشرية؛
- ✓ بناء القدرات الدراسية والادارية لهياكل الموارد البشرية لوحدات الانتاج؛
- ✓ التخطيط لتنمية المهارات؛
- ✓ ضمان تنمية الموارد البشرية؛
- ✓ تحديث الدليل التنظيمي للمؤسسة؛

- ✓ تولي إدارة المقر الرئيسي للمؤسسة.

5.مديرية المالية والمحاسبة: وهي المديرية المسؤولة عن رصد ومراقبة المالية، وتقوم بالمهام التالية:

- ✓ تحديد الاستراتيجية المالية للمؤسسة؛
- ✓ تعزيز العلاقات المالية للمؤسسة؛
- ✓ مساعدة ومراقبة الهياكل المالية والمحاسبية للوحدات؛
- ✓ ضمان تمويل المشاريع.

6.مديرية المبيعات: المهمة الرئيسية لمديرية المبيعات هو تلبية احتياجات العملاء من خلال شبكة توزيع فعالة.

- ✓ **مهام مديرية المبيعات:** وهي مسؤولة عن:
  - تحديد استراتيجية تجارية للمؤسسة؛
  - تنفيذ وتطبيق سياسات التجارة في المؤسسة؛
  - الترويج لمنتجات المؤسسة في الأسواق المحلية والأجنبية؛
  - القيام بأبحاث عن السوق؛
  - ضمان الحفاظ على مراقبة على أسواق المؤسسة؛
  - تقديم اقتراحات استنادا لمتطلبات العملاء.
- ✓ **هيكلة مديرية المبيعات:** يتمحور قسم المبيعات للمؤسسة الوطنية للحصى على النحو التالي:
  - مدير تجاري؛
  - الادارة المركزية؛
  - مديرية مسؤولة عن علاقات العملاء؛
  - قسم التسويق؛
  - مسؤول عن دراسات الأعمال التجارية.

الفرع الثاني: موقع وحدات الانتاج للمؤسسة

تشرف المؤسسة الوطنية للحصى على تسعة وحدات منتشرة في جميع أنحاء البلاد، انتجت عدة منتجات عالية الجودة والنوعية، وهي في شرق، وسط وغرب الجزائر، تتمثل في:

1.وحدات الشرق: تتمثل في:

- ✓ وحدة الخروب (ولاية قسنطينة)؛
- ✓ وحدة بن عزوز (ولاية سكيكدة) والتي تم اجراء الزيارة الميدانية بها؛

- ✓ وحدة عين توتة (ولاية باتنة)؛
- ✓ وحدة الماء الأبيض (ولاية تبسة).

2.**وحدات الوسط**: تتمثل في:

- ✓ وحدة سي مصطفى (ولاية بومرداس)؛
- ✓ وحدة الهاشمية (ولاية البويرة).

3.**وحدات الغرب**: تتمثل في:

- ✓ وحدة سيدي علي بن يوب (ولاية سيدي بلعباس)؛
- ✓ وحدة سيدي عبدلي (ولاية تلمسان)؛
- ✓ وحدة المالح الجديدة (ولاية عين تيموشنت).

من خلال هذا المبحث، تعرضنا لتقديم المؤسسة الوطنية للحصى التي تعد من أهم المؤسسات الرائدة في انتاج أجود أنواع الحصى وكربونات الكالسيوم وأحجار الزينة على المستوى الوطني، وتجاوزت ذلك لتصل إلى السوق العالمية، وذلك من خلال تلبية متطلبات البناء والاشغال العمومية.

المبحث الثاني:
تحليل وتقييم القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للحصى

في هذا المبحث سيتم التعرض إلى عرض القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للحصى خلال الفترة (2010 – 2016) انطلاقا من الميزانيات المحاسبية وجداول حسابات النتائج التي تساعدنا في استخلاص متغيرات الدراسة، وكذلك القيام بحساب وتجزئة مكونات أهم أنواع المردودية في المؤسسة، نختمها بحساب المعدل الفعلي لضرائب الأرباح للمؤسسة محل الدراسة. لذلك تضمن هذا المبحث المطالب الآتية:

- ✓ **المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة؛**
- ✓ **المطلب الثاني: حساب وتحليل المردودية في المؤسسة؛**
- ✓ **المطلب الثالث: حساب وتقييم المعدل الفعلي للضريبة على الأرباح في المؤسسة.**

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة

سنتعرض من خلال هذا المطلب لعرض القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للحصى خلال الفترة (2010 – 2016)، والمتمثلة في الميزانية المالية والميزانية الاقتصادية.

الفرع الأول: عرض الميزانيات المالية المختصرة

لدراسة وتحليل أهم التغيرات والتطورات التي طرأت على الوحدة خلال فترة الدراسة، سيتم عرض الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة الوطنية للحصى، على النحو التالي:

الجدول رقم (3-2): الميزانيات المالية المختصرة للفترة (2010-2016)

	الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
سنة 2010	الأصول غير الجارية	6977750754	الأموال الدائمة	10547728654
	الأصول الجارية بخلاف الخزينة	2178331763	الخصوم الجارية بخلاف الخزينة	966930836
	خزينة الأصول	2358576973	خزينة الخصوم	0
	مجموع الأصول	11514659490	مجموع الخصوم	11514659490
سنة 2011	الأصول غير الجارية	6776939110	الأموال الدائمة	10636767878
	الأصول الجارية بخلاف الخزينة	3001725966	الخصوم الجارية بخلاف الخزينة	709340326
	خزينة الأصول	1567647128	خزينة الخصوم	0
	مجموع الأصول	11346112204	مجموع الخصوم	11346108204
سنة 2012	الأصول غير الجارية	6249027895	الأموال الدائمة	11117079243
	الأصول الجارية بخلاف الخزينة	3467281991	الخصوم الجارية بخلاف الخزينة	892937393
	خزينة الأصول	2359641966	خزينة الخصوم	65935216
	مجموع الأصول	12075951852	مجموع الخصوم	12075951852
سنة 2013	الأصول غير الجارية	6662717551	الأموال الدائمة	11667351712
	الأصول الجارية بخلاف الخزينة	3439208984	الخصوم الجارية بخلاف الخزينة	835944672
	خزينة الأصول	2401369849	خزينة الخصوم	0
	مجموع الأصول	12503296384	مجموع الخصوم	12503296384
سنة 2014	الأصول غير الجارية	6016604170	الأموال الدائمة	12539181656
	الأصول الجارية بخلاف الخزينة	3089948326	الخصوم الجارية بخلاف الخزينة	674195656
	خزينة الأصول	4108824816	خزينة الخصوم	2000000
	مجموع الأصول	13215377312	مجموع الخصوم	13215377312
سنة 2015	الأصول غير الجارية	7101021730	الأموال الدائمة	12752359948
	الأصول الجارية بخلاف الخزينة	3013233093	الخصوم الجارية بخلاف الخزينة	1130971543
	خزينة الأصول	3769076669	خزينة الخصوم	0
	مجموع الأصول	13883331491	مجموع الخصوم	13883331491

سنة 2016	الأصول غير الجارية	9247965928	الأموال الدائمة	13651788966
	الأصول الجارية بخلاف الخزينة	3976356565	الخصوم الجارية بخلاف الخزينة	1600978731
	خزينة الأصول	2028445204	خزينة الخصوم	0
	مجموع الأصول	15252767697	مجموع الخصوم	15252767697

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (1-7).

من أجل توضيح معطيات الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة الوطنية للحصى، سنقوم بتمثيلها بيانيا بالاعتماد على طريقة الأعمدة البيانية، وذلك على النحو التالي:

1.جانب الأصول: الشكل الموالي يضم مختلف أصول المؤسسة، وهو وما سيمح لنا بالتعرف على تطورها طيلة فترة الدراسة:

الشكل رقم (3-2): التمثيل البياني للميزانيات المالية المختصرة (جانب الأصول) للفترة (2010 - 2016)

الوحدة: (مليون دينار)

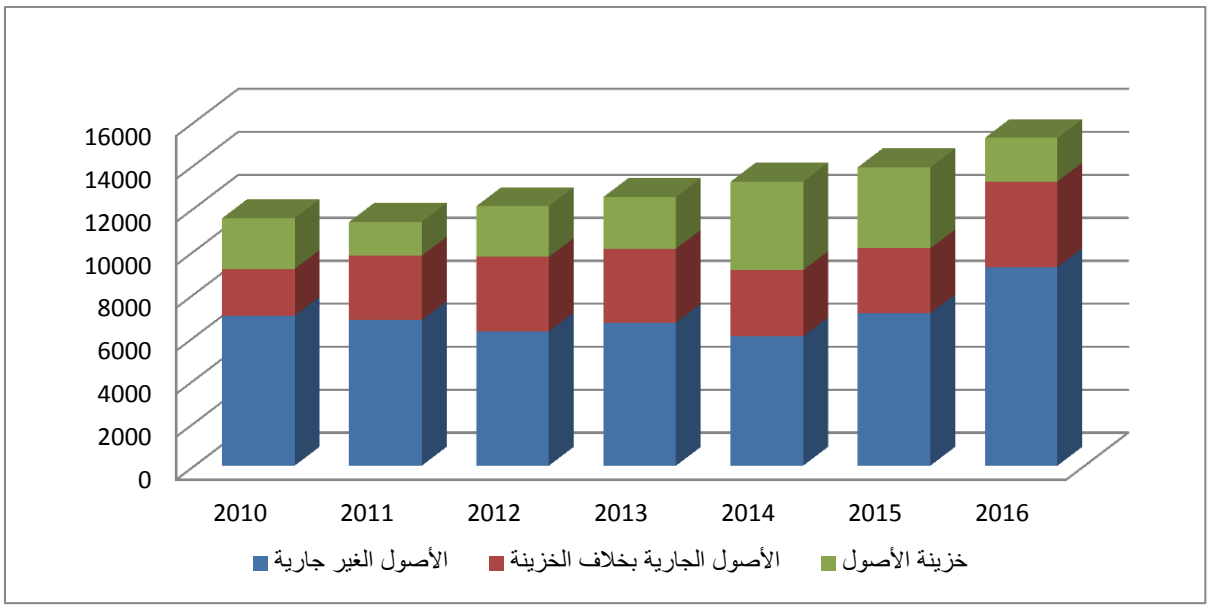

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني للميزانيات المالية المختصرة لجانب الأصول خلال فترة الدراسة أنها عرفت تذبذب طفيف في قيمة أصولها غير الجارية خلال السنوات الخمس الأولى (2010 - 2014)، وعودتها للارتفاع خلال سنة 2015 وكانت أعلى قيمة لها في سنة 2016 حيث قدرت نسبتها بـ 60 % وهذا راجع إلى الزيادة في التثبيتات العينية والمعنوية، كما شهدت المؤسسة ارتفاع في قيمة أصولها الجارية بخلاف الخزينة لغاية سنة 2013 ثم انخفضت سنة 2014 وعادت الى الارتفاع في سنة 2015 وحققت أكبر قيمة لها في سنة 2016 قدرت بـ 26 %

وهذا نتيجة الزيادة في المخزونات والزبائن، أما بالنسبة لخزينة الأصول فقد عرفت تذبذب واضح طيلة سنوات الدراسة حيث قدرت نسبتها على التوالي 20 %، 13 %، 19.5 %، 19.2 %، 31 %، 27 %، 13 %.

2. جانب الخصوم: الشكل الموالي يضم مختلف خصوم المؤسسة، وهو وما سيمح لنا بالتعرف على تطورها طيلة فترة الدراسة:

الشكل رقم (3-3): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة (جانب الخصوم) للفترة (2010 - 2016)

الوحدة: (مليون دينار)

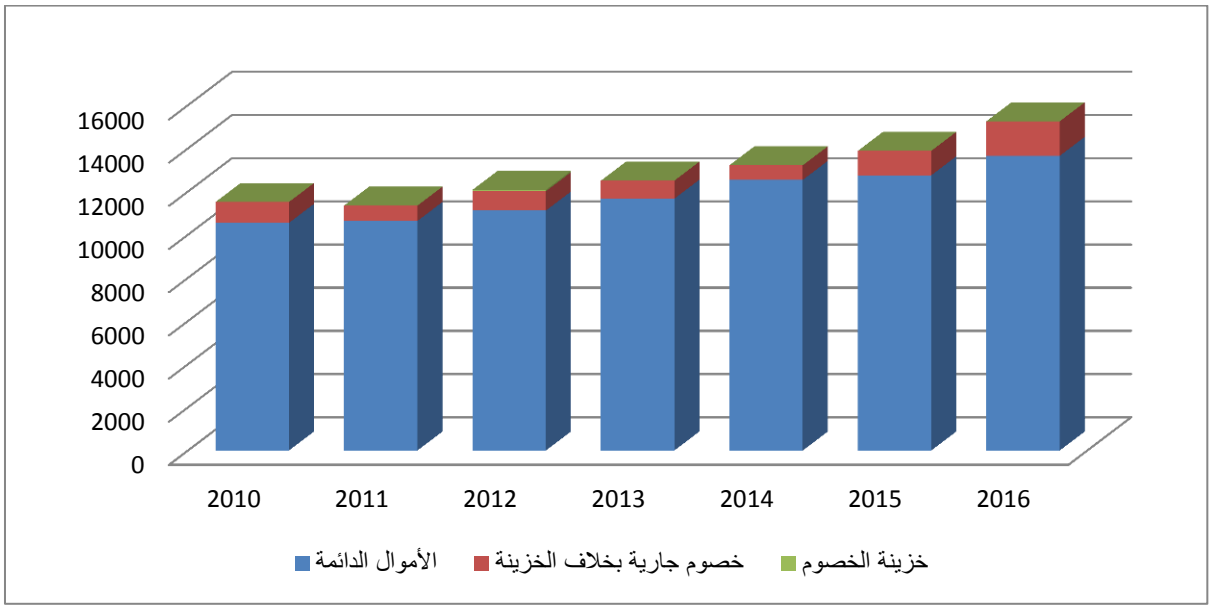

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني الذي يوضح الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم الخاص بفترة الدراسة، أن المؤسسة عرفت انخفاضا محسوسا في حجم أموالها الدائمة سنة 2011، ثم ارتفعت هذه الأخيرة تدريجيا لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 2016 والتي قدرت بنسبة 89.5 %، وهذا راجع لاعتمادها على الأموال الخاصة والقروض الطويلة والمتوسطة الأجل، كما حققت انخفاض في خصومها الجارية بخلاف الخزينة والممثلة بالديون قصيرة الأجل التي قدرت بمعدلات منخفضة جدا مقارنة بالأموال الدائمة، وهذا يتضح بشكل جلي أن المؤسسة لا تعتمد على الديون قصيرة الأجل بل على الأموال الدائمة بالدرجة الأولى لتغطية أصولها غير الجارية ولتمويل مختلف أنشطتها. أما بالنسبة لخزينة الخصوم نلاحظ أنها منعدمة تقريبا طول سنوات الدراسة ما عدا سنتي 2012 و2014 وهذا نتيجة لانعدام السلفيات البنكية.

الفرع الثاني: عرض الميزانية الاقتصادية

قمنا بإنشاء الميزانية الاقتصادية التي تعتبر كصورة مبدئية للوضعية المالية للمؤسسة والتي تمكننا من حساب الأصول الاقتصادية للمؤسسة محل الدراسة، حيث:

- ✓ الأصول الاقتصادية = الاستثمارات الثابتة + احتياج رأس المال العامل للاستغلال؛
- ✓ احتياج رأس المال العامل للاستغلال = الأصول الجارية ما عدا خزينة الأصول – الخصوم الجارية ما عدا خزينة الخصوم.

والجدول التالي يوضح الميزانية الاقتصادية خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (3-3): الميزانية الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى للفترة (2010 - 2016)

السنوات	الاستثمارات الثابتة	احتياج رأس المال العامل	الأصول الاقتصادية
2010	11874502179	1211600927	13086103106
2011	12893832112	2292385640	15186217752
2012	13762441729	2442474166	16204915895
2013	15344996161	2603264312	17948260473
2014	15696024832	2093752670	17789777502
2015	17653493747	1882261550	19535755297
2016	20892259379	2375377834	23267637213

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (1 - 7)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأصول الاقتصادية في تزايد متواصل طول فترة الدراسة، حيث قدرت سنة 2010 بـ 13 مليار دينار وصولا لسنة 2016 الى حوالي 23 مليار دينار، وهذا يعود الى الزيادة المعتبرة في حجم الاستثمارات نتيجة اعادة هيكلة المؤسسة وانشاء وحدات وفروع اضافية مما أدى الى زيادة الاستثمارات، وهذا ما تفسره السياسة الاستثمارية المستمرة للمؤسسة الوطنية للحصى رغبة منها في توسيع وترقية نشاطها وسعيها المتواصل الى تطوير وتحسين جودة منتجاتها بغية مواكبة وتلبية احتياجات السوق الوطنية المتزايدة.

المطلب الثاني: حساب وتحليل مردودية للمؤسسة

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل كل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية للمؤسسة الوطنية للحصى خلال الفترة (2010 - 2016)، وذلك من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: حساب وتحليل معدل المردودية الاقتصادية

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيس وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال، ممثلة بنتيجة الاستغلال (النتيجة العملياتية) من جدول حسابات النتائج والاصول الاقتصادية من الميزانية.

1.حساب معدل المردودية الاقتصادية: وتحسب بالعلاقة التالية: المردودية الاقتصادية = $\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$.

والجدول الموالي يوضح معدل المردودية الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (3-4): معدل المردودية الاقتصادية خلال الفترة (2010 - 2016)

السنوات	نتيجة الاستغلال	الأصول الاقتصادية	المردودية الاقتصادية
2010	2087711697	13086103106	0.159536
2011	612721120	15186217752	0,040347
2012	879295009	16204915895	0,054261
2013	785164945	17948260473	0,043746
2014	943587786	17789777502	0,053041
2015	872870886	19535755297	0,044680
2016	984374378	23267637213	0.042306

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (1- 14)

ولتوضيح تغيرات معدل المردودية الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى خلال سنوات الدراسة، يمكننا تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): تغيرات معدل المردودية الاقتصادية خلال الفترة (2010 - 2016)

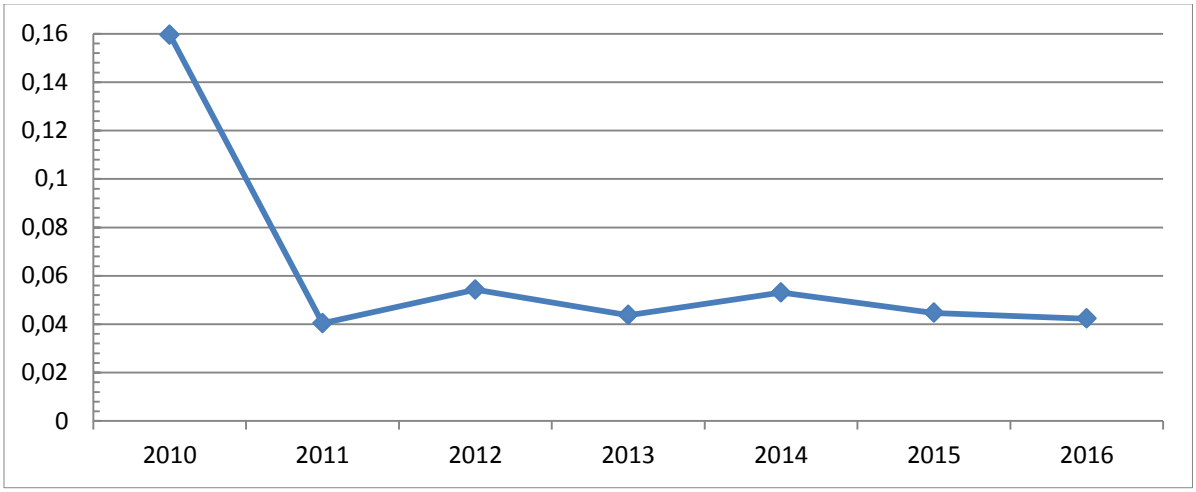

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

من خلال نتائج الجدول والتمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن أعلى نسبة للمردودية الاقتصادية كانت في سنة 2010 حيث قدرت بـ 15.95 % وهذا راجع لارتفاع نتيجة الاستغلال، أما في باقي السنوات شهدت تدهورا كبيرا مقارنة بسنة 2010 في معدلات المردودية التي عرفت تذبذبا من سنة 2011 إلى سنة 2016 والتي انحصرت نسبها ما بين 4.03 % و5.42 % وهذا راجع الى التدني الكبير في نتيجة الاستغلال مقارنة بالارتفاع المستمر في الأصول الاقتصادية بسبب توقف الآلات ومعدات الانتاج.

2.تحليل المردودية الاقتصادية الى مركباتها الجزئية: تحلل المردودية الاقتصادية إلى حاصل جداء معدلين كالآتي: المردودية الاقتصادية = $\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$ ، وبالتالي تظهر تركيبة المردودية الاقتصادية من خلال العلاقة التالية: المردودية الاقتصادية = معدل الربحية الاقتصادية × معدل دوران الأصول الاقتصادية.

✓ **معدل الربحية الاقتصادية:** الجدول الموالي يوضح معدل الربحية الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (3-5): معدل الربحية الاقتصادية للفترة (2010 - 2016)

السنوات	نتيجة الاستغلال	رقم الاعمال	معدل الربحية الاقتصادية
2010	2087711697	5529340357	0.377659
2011	612721120	4081213820	0,150132
2012	879295009	4560688342	0,192798
2013	785164945	5421448937	0,144825
2014	943587786	5524477801	0,170801
2015	872870886	5367453828	0,162622
2016	984374378	5908859708	0.166592

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (8-14)

ولتوضيح تغيرات معدل الربحية الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى خلال سنوات الدراسة، يمكننا تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): تغيرات معدل الربحية الاقتصادية للفترة (2010 - 2016)

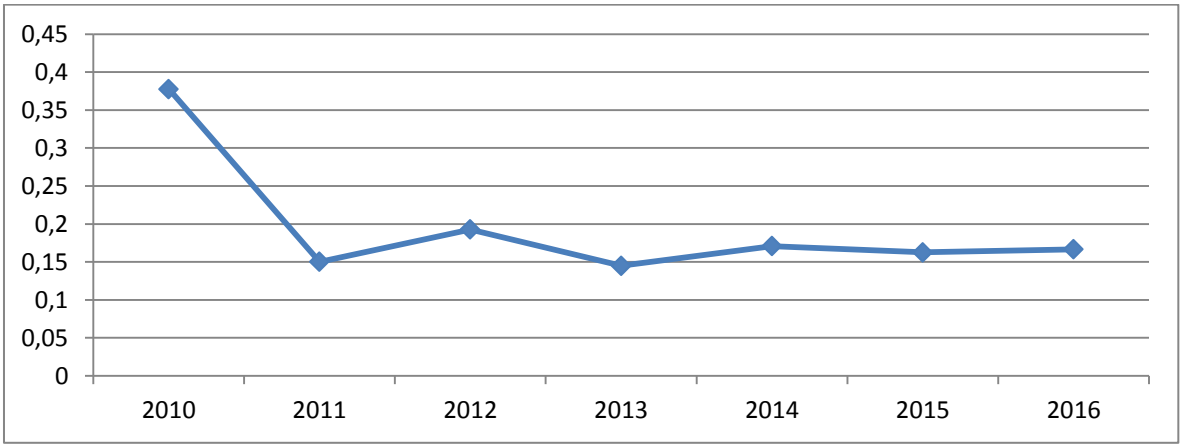

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق.

نلاحظ أن معدل الربحية الاقتصادية حقق أعلى نسبة له سنة 2010 حيث قدرت بـ 37 % أما باقي سنوات الدراسة عرفت تذبذبا انحصر بين 14 % و19 % وهذا نتيجة انخفاض نتيجة الاستغلال مقارنة بسنة 2010 مقابل الارتفاع المستمر في رقم الأعمال.

✓ **معدل دوران الأصول الاقتصادية:** الجدول الموالي يوضح معدل دوران الأصول الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (3-6): معدل دوران الأصول الاقتصادية للفترة (2010 - 2016)

السنوات	رقم الأعمال	الأصول الاقتصادية	معدل دوران الأصول
2010	5529340357	13086103106	0.422535
2011	4081213820	15186217752	0,268744
2012	4560688342	16204915895	0,281438
2013	5421448937	17948260473	0,302059
2014	5524477801	17789777502	0,310542
2015	5367453828	19535755297	0,274750
2016	5908859708	23267637213	0.253951

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (1 – 14)

ولتوضيح تغيرات معدل دوران الأصول الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى خلال سنوات الدراسة، يمكننا تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-6): تغيرات معدل دوران الأصول الاقتصادية للفترة (2010-2016)

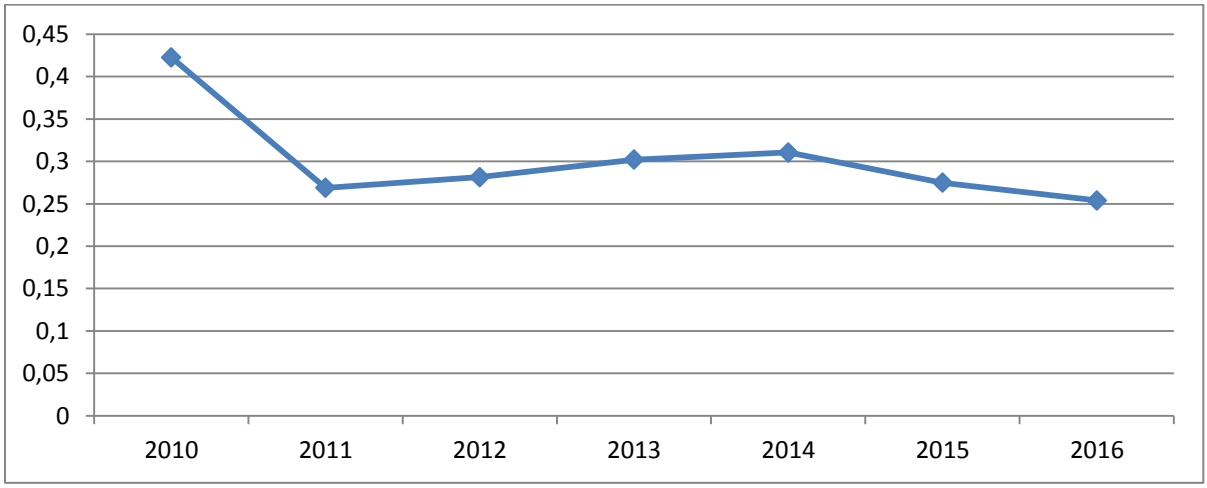

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق.

حقق معدل دوران الأصول الاقتصادية أعلى قيمة له سنة 2010 حيث قدرت بـ 42.25 % وهذا راجع لارتفاع رقم الأعمال، وانخفض عن تلك النسبة سنة 2011، بسبب تدهور رقم الأعمال مع ارتفاع بسيط في الأصول الاقتصادية، إلا أنه سنة 2012 استعاد ارتفاعه لغاية 2014، ليشهد انخفاضا من جديد سنتي 2015 و2016 نتيجة تدني رقم الأعمال أمام ضخامة الأصول الاقتصادية التي هي في تزايد مستمر.

الفرع الثاني: حساب وتحليل معدل المردودية المالية

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج، والأموال الخاصة من الميزانية.

1.حساب معدل المردودية المالية: تحسب المردودية المالية بالعلاقة التالية: المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة،

والجدول الموالي يوضح معدل المردودية المالية للمؤسسة الوطنية للحصى خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (3-7): معدل المردودية المالية للفترة (2010 - 2016)

السنوات	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	المردودية المالية
2010	1373902515	9745894646	0.140972
2011	384012844	9911614860	0,038743
2012	568894823	10480509683	0,054281
2013	515356039	10995865722	0,046868
2014	693064483	11584930205	0,059824
2015	661465179	12188810422	0,054268
2016	796922347	12895982571	0.061796

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الملاحق رقم (1- 14).

ولتوضيح تغيرات معدل المردودية المالية للحصى خلال سنوات الدراسة، يمكننا تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): تغيرات المردودية المالية للفترة (2010 - 2016)

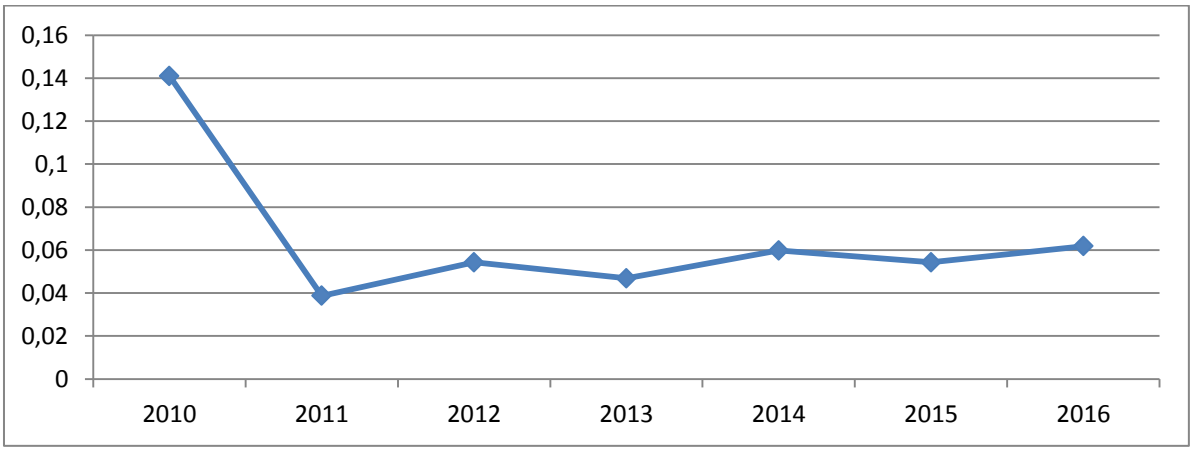

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق.

من خلال الشكل رقم (3-7) نلاحظ أن أعلى نسبة للمردودية المالية التي حققتها المؤسسة كانت سنة 2010 حيث قدرت بـ 14 % وهذا نتيجة تراجع الأموال الخاصة مقابل الارتفاع الكبير في النتيجة الصافية، ثم نلاحظ التدهور الواضح للمردودية المالية والذي انخفض بنسبة 11 % في سنة 2011 بسبب ارتفاع الأموال الخاصة مقارنة بانخفاض كبير في النتيجة الصافية، كما نلاحظ ارتفاع ضئيل في باقي سنوات الدراسة حيث كانت منحصرة ما بين 4 % و6 % وهذا راجع الى عودة النتيجة الصافية الى الارتفاع مع تزايد ضئيل للأموال الخاصة.

2. **تحليل المردودية المالية الى مركباتها الجزئية:** تحلل المردودية المالية إلى حاصل جداء ثلاثة معدلات كالآتي:

المردودية المالية = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الاقتصادية}} \times \frac{\text{الأصول الاقتصادية}}{\text{الأموال الخاصة}}$، وبالتالي تركيبة المردودية المالية تظهر من خلال العلاقة التالية: المردودية المالية = معدل الربحية المالية × معدل دوران الأصول الاقتصادية × معدل الاستدانة.

✓ **معدل الربحية المالية:** الجدول الموالي يوضح معدل الربحية المالية للمؤسسة الوطنية للحصى خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (3-8): معدل الربحية المالية للفترة (2010 - 2016)

السنوات	النتيجة الصافية	رقم الأعمال	معدل الربحية المالية
2010	1373902515	5529340357	0.248474
2011	384012844	4081213820	0,094092
2012	568894823	4560688342	0,124738
2013	515356039	5421448937	0,095058
2014	693064483	5524477801	0,125453
2015	661465179	5367453828	0,123236
2016	796922347	5908859708	0.134869

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (8- 14).

ولتوضيح تغيرات معدل الربحية المالية للمؤسسة الوطنية للحصى خلال سنوات الدراسة، يمكننا تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-8): تغيرات معدل الربحية المالية للفترة (2010 - 2016)

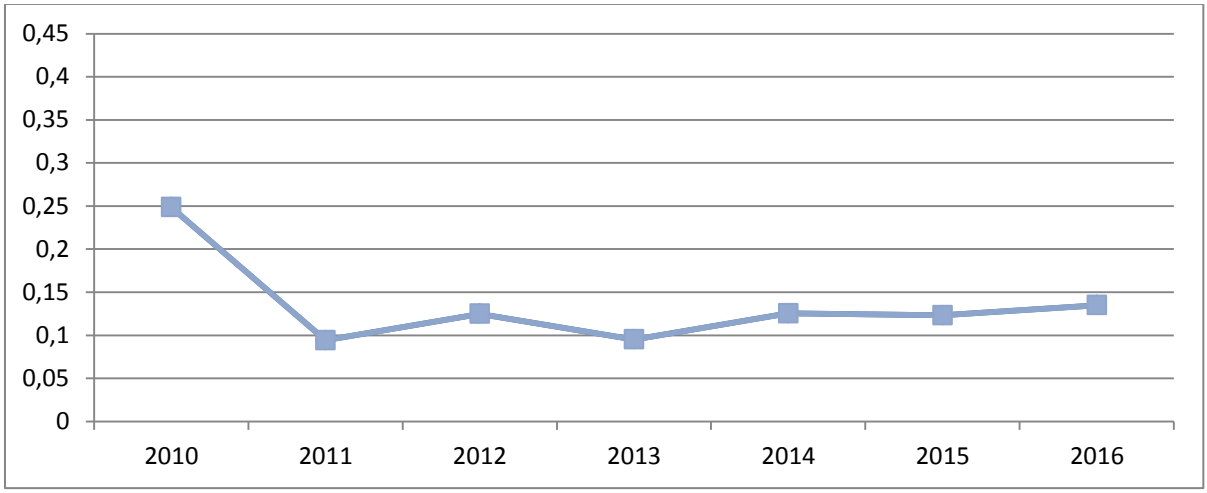

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ أن المؤسسة حققت أعلى معدل للربحية المالية سنة 2010 قدرت بـ 24 % وهذا لارتفاع النتيجة الصافية مقارنة برقم الأعمال، أما سنتي 2011 و2013 انخفض بدرجة كبيرة قدرت بحوالي 15 % بسبب انخفاض النتيجة الصافية مقارنة بالارتفاع المستمر في رقم الأعمال، أما في باقي سنوات الدراسة فكان معدل الربحية الاقتصادية كان يتراوح بين 12 % و13 % وهذا راجع الى ارتفاع بطيء في النتيجة الصافية.

✓ **معدل دوران الاصول الاقتصادية:** الجدول الموالي يوضح معدل الأصول الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (3-9): معدل دوران الأصول الاقتصادية للفترة (2010 - 2016)

السنوات	رقم الأعمال	الأصول الاقتصادية	معدل دوران الأصول
2010	5529340357	13086103106	0.422535
2011	4081213820	15186217752	0,268744
2012	4560688342	16204915895	0,281438
2013	5421448937	17948260473	0,302059
2014	5524477801	17789777502	0,310542
2015	5367453828	19535755297	0,274750
2016	5908859708	23267637213	0.253951

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الملاحق رقم (1-14).

ولتوضيح تغيرات معدل دوران الاصول الاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى خلال سنوات الدراسة، يمكننا تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-9): تغيرات معدل دوران الأصول الاقتصادية للفترة (2010 - 2016)

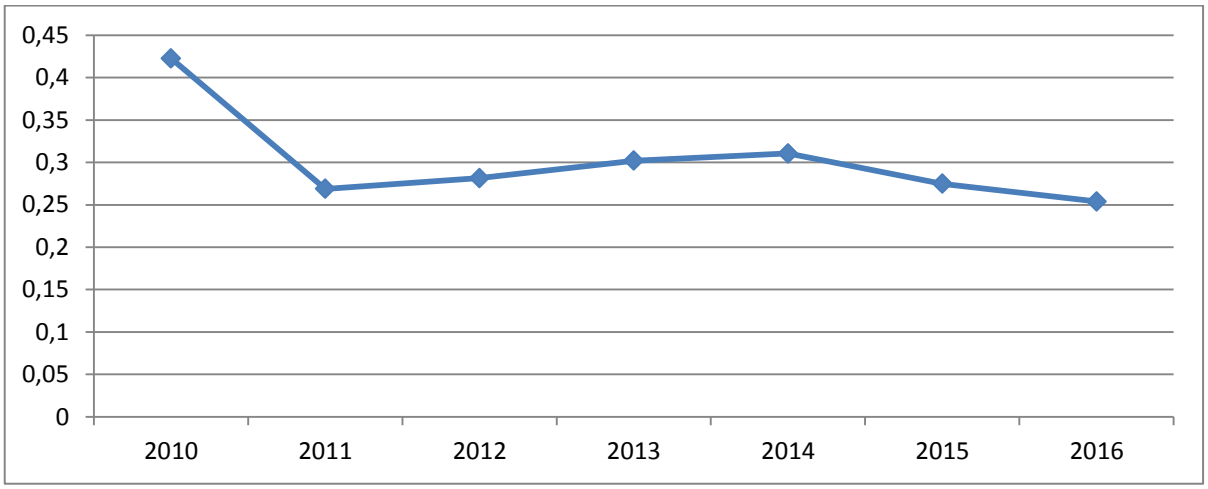

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

حقق معدل دوران الأصول الاقتصادية أعلى نسبة له سنة 2010 حيث قدرت بـ 42.25 % وهذا راجع لارتفاع رقم الأعمال، وانخفض عن تلك النسبة سنة 2011، بسبب تدهور رقم الأعمال مع ارتفاع بسيط في الأصول الاقتصادية، إلا أنه سنة 2012 استعاد ارتفاعه لغاية 2014، ليشهد انخفاضا من جديد سنتي 2015 و2016 نتيجة تدني رقم الأعمال أمام ضخامة الأصول الاقتصادية التي هي في تزايد مستمر.

✓ **معدل الاستدانة**: الجدول الموالي يوضح معدل الاستدانة للمؤسسة الوطنية للحصى خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (3-10): معدل الاستدانة للفترة (2010 - 2016)

السنوات	الأصول الاقتصادية	الأموال الخاصة	معدل الاستدانة
2010	13086103106	9745894646	1.342729
2011	15186217752	9911614860	1,532163
2012	16204915895	10480509683	1,546195
2013	17948260473	10995865722	1,632273
2014	17789777502	11584930205	1,535596
2015	19535755297	12188810422	1,602761
2016	23267637213	12895982571	1.804255

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (1- 7).

ولتوضيح تغيرات معدل الاستدانة للمؤسسة الوطنية للحصى خلال سنوات الدراسة، يمكننا تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-10): تغيرات معدل الاستدانة للفترة (2010-2016)

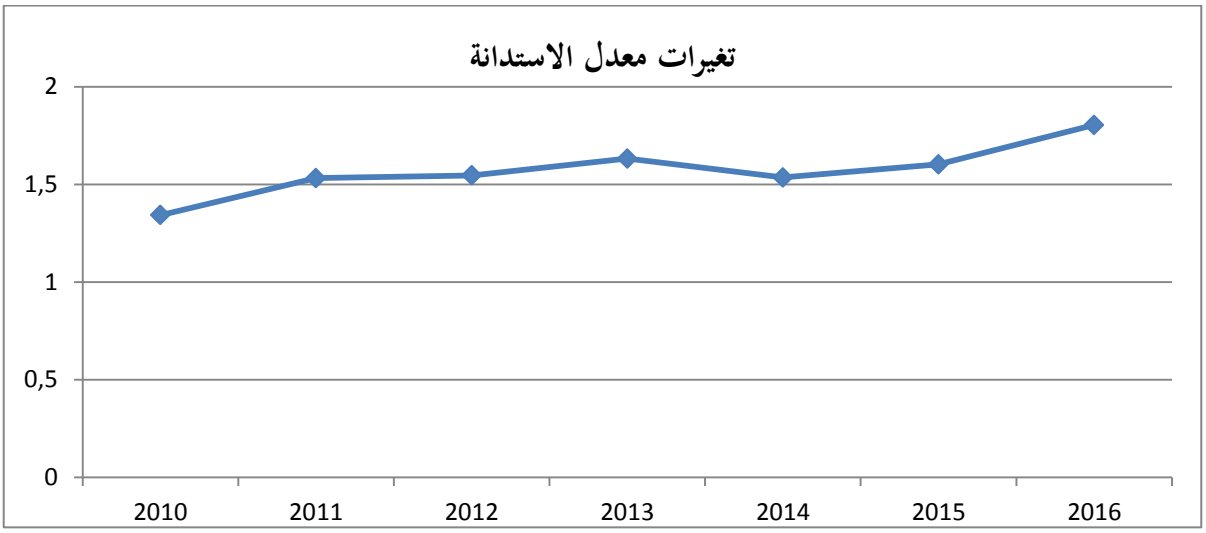

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

نلاحظ من المنحنى السابق أن معامل الاستدانة في ارتفاع مستمر طوال سنوات الدراسة ماعدا سنة 2014 لاحظنا انخفاض بسيط فيها لكنها عاودت الارتفاع من جديد، هذا نتيجة ارتفاع الأصول الاقتصادية مقارنة بالأموال الخاصة.

المطلب الثالث: حساب وتقييم المعدل الفعلي للضريبة على الأرباح في المؤسسة

نقوم بحساب المعدل الفعلي للضريبة على أرباح الشركات من خلال العلاقة: $\frac{\text{الضرائب على الأرباح}}{\text{النتيجة العادية}}$، والجدول الموالي يوضح المعدل الفعلي للضريبة على الأرباح للمؤسسة الوطنية للحصى خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (3-11): المعدل الفعلي للضريبة على الأرباح للفترة (2010 - 2016)

السنوات	قيمة الضرائب على الأرباح	النتيجة العادية	المعدل الفعلي للضريبة على الأرباح
2010	666852170	2060548365	0.323628
2011	181453408	589988254	0.307554
2012	243849746	851310735	0.286440
2013	294255578	779544114	0.377471
2014	194777316	958714452	0.203165
2015	191842032	900080399	0.213138
2016	274420832	1065967540	0.257438

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (1-7).

ولتوضيح تغيرات المعدل الفعلي للضريبة على الأرباح للمؤسسة الوطنية للحصى خلال سنوات الدراسة، يمكننا تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-11): تغيرات المعدل الفعلي للضريبة على الأرباح خلال الفترة (2010-2016)

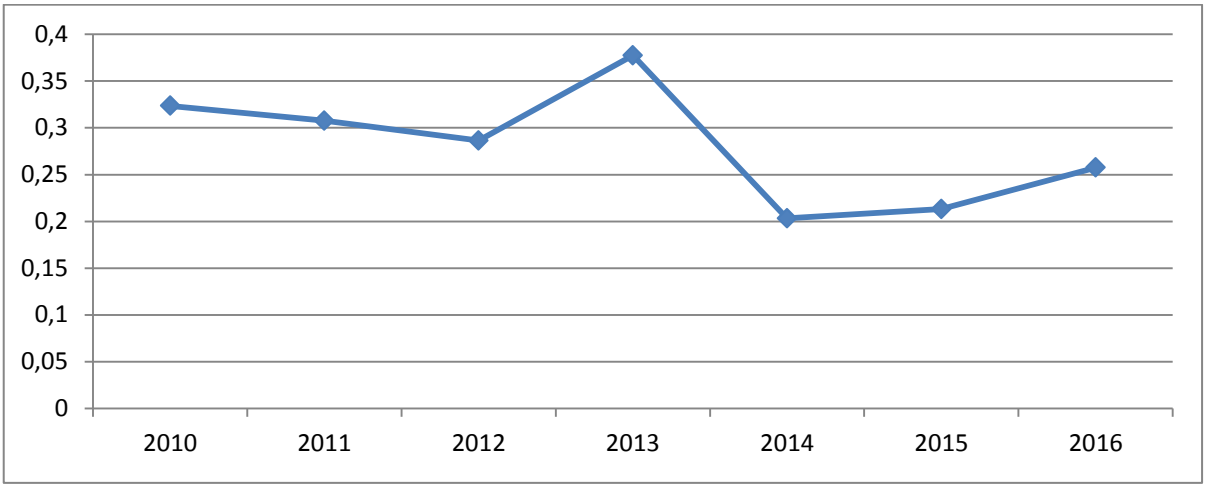

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

من خلال المنحنى نلاحظ بداية انخفاض المعدل الفعلي إلا أنه ارتفع بشكل كبير في سنة 2013 مقارنة بالسنوات الأخرى قيد الدراسة تمثلت نسبتها في 37 % ثم عادت الى الانخفاض وبشكل كبير في سنة 2014 حيث وصلت الى 20 % كحد أدنى وهذا أقصى انخفاض لاحظناه طيلة فترة الدراسة، لترتفع بعدها بنسبة قليلة جدا لغاية 2016، وهذا نتيجة انخفاض قيمة الضرائب على الأرباح مقارنة بارتفاع النتيجة العادية.

من خلال هذا المبحث، تم عرض الميزانية المالية والاقتصادية للمؤسسة الوطنية للحصى، انطلاقا من الميزانيات المحاسبية المعطاة وجداول حسابات النتائج للفترة الممتدة ما بين 2010 و2016، والتي مكنتنا من حساب وتحليل مردودية المؤسسة المالية والاقتصادية، وكذلك حساب معدل الفعلي للضريبة على أرباح الشركات، وهذا من أجل اجراء دراسة قياسية احصائية تعكس العلاقة بين مردودية المؤسسة والمعدل الفعلي للضريبة على أرباح الشركات.

المبحث الثالث:

دراسة قياسية لأثر الضريبة على الأرباح على المردودية الاقتصادية والمالية لمؤسسة ENG

نتناول من خلال دراستنا القياسية أثر الضريبة على الأرباح على مردودية المؤسسة الاقتصادية والمالية في المؤسسة الوطنية للحصى ENG بالجزائر خلال الفترة (2010 - 2016) بالاعتماد على معطيات الشركة الأم بالجزائر التي قدمت لنا من طرف وحدة "بن عزوز" بسكيكدة، وهذا نظرا لعدم توفر الوثائق التي تساعدنا في دراستنا والمتمثلة في الضرائب التي لا يطبقونها على الوحدة بل تطبق على كامل وحدات الشركة، وذلك من خلال المطالب الآتية:

- ✓ **المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين المتغيرات؛**
- ✓ **المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة؛**
- ✓ **المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة القياسية.**

المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين المتغيرات؛

حتى نتمكن من تقدير العلاقة بين المتغيرات اعتمدنا على سلسلة زمنية فصلية طويلة تمتد من سنة 2010 إلى سنة 2016 وذلك من أجل استخدام منهجية التكامل المشترك.

1.التعريف بمتغيرات الدراسة: كل نموذج قياسي يستخدم لتفسير ظاهرة ما يجب أن يحتوي على متغير تابع ومتغيرات مفسرة.

✓ **المتغير التابع:** وهو المتغير المدروس أو المتغير الداخلي وهو المردودية (الاقتصادية RE والمالية RF)، وبالتالي نعتمد في دراستنا على نموذجين خاصين بكل من المردودية الاقتصادية والمالية والتي تم حسابهما من خلال العلاقتين الاتيتين: المردودية الاقتصادية = $\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$، المردودية المالية = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$.

✓ **المتغيرات المستقلة:** وهي المتغيرات المفسرة للظاهرة المدروسة، والمتمثلة في دراستنا في متغير واحد وهو المعدل الفعلي للضريبة على الأرباح، والذي تم الحصول عليه من خلال العلاقة الآتية: $\frac{\text{قيمة الضريبة على الأرباح}}{\text{النتيجة العادية}}$.

2. مصادر بيانات متغيرات الدراسة: اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية الفصلية والمستمدة من القوائم المالية للمؤسسة حيث تم احتساب قيم المردودية المالية والاقتصادية والضريبة على الأرباح حسب العلاقات الخاصة بها، وقد تم تحويل القيم السنوية إلى قيم فصلية عن طريق برمجية Eviews 09 من أجل الحصول على فترة زمنية طويلة نسبيا تمكننا من تطبيق دراستنا.

3. العلاقة التي تربط المتغير التابع بالمتغيرات المفسرة له حسب المنطق النظري

- ✓ العلاقة الموجودة بين الضريبة على الأرباح والمردودية الاقتصادية هي علاقة عكسية.
- ✓ العلاقة الموجودة بين الضريبة على الأرباح والمردودية المالية هي علاقة عكسية.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

نتعرض في هذا المطلب لدراسة وصفية، احصائية، تحليلية لمتغيرات الدراسة والتي تتمثل في المردودية الاقتصادية، المردودية المالية والضريبة على أرباح الشركات بالترتيب.

1.دراسة وصفية احصائية وتحليلية للمتغير التابع الأول (المردودية الاقتصادية RE): الجدول الموالي يوضح الاحصائيات الوصفية الخاصة بالمردودية الاقتصادية خلال الفترة (2010 – 2016).

الجدول رقم (3-12): الاحصائيات الوصفية الخاصة بالمردودية الاقتصادية RE خلال الفترة (2010 – 2016)

Mean	0.014397
Median	0.011438
Maximum	0.042058
Minimum	0.000251
Std. Dev.	0.010615
Skewness	1.702179
Kurtosis	4.774510
Jarque-Bera	17.19496
Probability	0.000185
Sum	0.403119
Sum Sq. Dev.	0.003042
Observations	28

من خلال الجدول رقم (3-12) نلاحظ أن سلسلة المردودية الاقتصادية محددة بـ 28 مشاهدة، ممتدة من سنة 2010 لغاية 2016، مسجلة وسط حسابي قدره 0.014397، أما قيمة الوسيط فهي 0.011438 في حين سجلت قيمة عظمى بلغت 0.042058 وقيمة دنيا بـ 0.000251، بانحراف معياري قدره 0.010615 وتبين أن هناك تشتت ضعيف بين القيم، أي أن هناك تباعد بين قيم المردودية الاقتصادية.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 09

2. دراسة وصفية احصائية وتحليلية للمتغير التابع الثاني (المردودية المالية RE): الجدول الموالي يوضح الاحصائيات الوصفية الخاصة بالمردودية المالية خلال الفترة (2010 – 2016).

الجدول رقم (3-13): الاحصائيات الوصفية الخاصة بالمردودية المالية RF خلال الفترة (2010 - 2016)

Mean	0.014903
Median	0.013290
Maximum	0.037140
Minimum	0.000600
Std. Dev.	0.008795
Skewness	1.347843
Kurtosis	4.286970
Jarque-Bera	10.41018
Probability	0.005489
Sum	0.417280
Sum Sq. Dev.	0.002088
Observations	28

من خلال الجدول رقم (3-13) نلاحظ أن سلسلة المردودية المالية محددة بـ 28 مشاهدة، ممتدة من سنة 2010 لغاية 2016، مسجلة وسط حسابي قدره 0.014903 أما قيمة الوسيط فهي 0.013290 في حين سجلت قيمة عظمى بلغت 0.037140 وقيمة دنيا بـ 0.000600 بانحراف معياري قدره 0.008795 وتبين أن هناك تشتت ضعيف بين القيم، أي أن هناك تباعد بين قيم المردودية المالية.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 09.

3. دراسة وصفية احصائية وتحليلية للمتغير المستقل (الضريبة على الأرباح (IBS): الجدول الموالي يوضح الاحصائيات الوصفية الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات خلال الفترة (2010 - 2016).

الجدول رقم (3-14): الاحصائيات الوصفية الخاصة بالضريبة على الأرباح IBS خلال الفترة (2010- 2016)

Mean	0.062971
Median	0.064885
Maximum	0.097736
Minimum	0.021204
Std. Dev.	0.019080
Skewness	-0.198030
Kurtosis	2.705968
Jarque-Bera	0.283872
Probability	0.867677
Sum	1.763183
Sum Sq. Dev.	0.009829
Observations	28

من خلال الجدول رقم (3-14) نلاحظ أن سلسلة الضريبة على الأرباح محددة بـ 28 مشاهدة، ممتدة من سنة 2010 لغاية 2016، مسجلة وسط حسابي قدره 0.062971 أما قيمة الوسيط فهي 0.064885 في حين سجلت قيمة عظمى بلغت 0.097736 وقيمة دنيا بـ 0.021204 ، بانحراف معياري قدره 0.019080 وتبين أن هناك تشتت ضعيف بين القيم، أي أن هناك تباعد بين قيمها.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 09.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الاختبارات القياسية

الفرع الأول: اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل Unit Root Test)

من أجل تحديد أثر المتغيرات المفسرة على المتغير التابع لا بد من تحديد مدى استقرارية السلاسل وفقا لاختبار فيليبس بيرون **PP**، والجدول رقم (3-15) يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (3-15): نتائج اختبار PP للجذور الوحدوية المتعلقة بالسلاسل قيد الدراسة

اختبار PP					
المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقاطع	اختبار الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام	درجة التكامل $I(D)$
IBS	-3.370795	-3.797393	/	/	$I(0)$
RE	-2.226796	-2.046097	-4.499741	-4.721660	$I(1)$
RF	-2.345835	-2.114432	-4.941033	-5.176007	$I(1)$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 09.

من خلال البيانات المبينة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن سلسلة الضريبة على الأرباح مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام (حيث القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، اذن السلسلة مستقرة ومتكاملة في المستوى $I_{(0)}$، كما نلاحظ أن كل من سلسلتي المردودية الاقتصادية والمالية غير مستقرة في المستوى حيث أن القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة سواء بقاطع أو قاطع واتجاه عام، إلا أنها أصبحت مستقرة في الفروق الأولى سواء بقاطع أو قاطع واتجاه عام، اذن سلسلتي المردودية الاقتصادية والمالية مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى $I_{(1)}$.

الفرع الثاني: إختبار التكامل المشترك

بعد أن توصلنا إلى استقرارية السلاسل وتكاملها في درجتين مختلفتين 0 بالنسبة للمتغير المستقل و1 بالنسبة للمتغيرين التابعين، هذا ما يمكننا من تطبيق علاقة التكامل المشترك، وكما هو معلوم أنه لدينا مجموعة من اختبارات التكامل المشترك والتي من بينها نجد اختبار التكامل المشترك لجوهانسون والتكامل المشترك لأنجل غرانغر، ومن أهم شروط هاذين الاختبارين هو أن تكون المتغيرات مستقرة في نفس الدرجة وهذا ما يتعاكس مع النتائج المتوصل اليها، وهو أن المتغيرات مستقرة في درجتين مختلفتين وعليه سنقوم بتطبيق نموذج جديد للتكامل المشترك والذي من صفاته هو امكانية تطيقه على الرغم من استقرارية السلاسل في درجتين مختلفتين 0 و1.

1. التكامل المشترك باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL: وهو الأسلوب الأكثر تطورا وجاء لتجاوز المشكلات المتعلقة بأسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، وخاصة المتمثلة في:

- ✓ عدم استقرارية السلاسل في مستوى واحد واستقراريتها في المستوى أو الفروق الأولى؛
- ✓ قصر السلاسل نسبيا؛
- ✓ تعدد المتغيرات.

تم تطوير هذا النموذج من قبل Pesaran سنة 1997، Shin سنة 1998، وكل من Pesaran و Al سنة 2000، ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، كما يسمى هذا الأسلوب طريقة اختبارات الحدود وهو الأكثر استخداما، والشكل الموالي يبين أهم خطوات هذا الاختبار.

الشكل رقم (3-12): خطوات اختبار التكامل المشترك باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

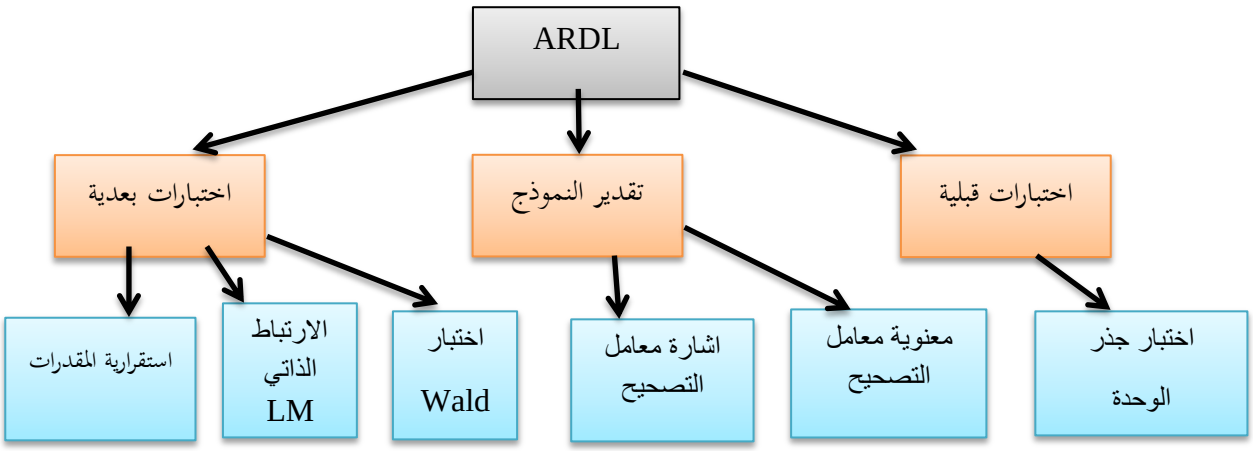

المصدر: نقلا عن الموقع https://www.youtube.com/watch?v=UrjJTW8lrMM&t=2768s

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك 3 اختبارات في النموذج:

المرحلة الأولى: تسمى بمرحلة الاختبارات القبلية، يتم فيها اجراء اختبار السكون من أجل اختيار النموذج الملائم ومن أجل اختيار نموذج ARDL لا بد أن تكون السلاسل مستقرة في الفروق الأولى أو في المستوى والفروق الأولى؛

المرحلة الثانية: يتم فيها تقدير النموذج وفقا للعلاقة:

$$d(y_t) = c + \lambda y_{t-1} + bx_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} a_{1,i}\, d(y_{t-i}) + \sum_{i=0}^{k} a_{2,i}\, d(x_{t-i}) + \varepsilon_t \ldots\ldots (1)$$

من خلال النموذج نلاحظ أن المتغير التابع يكون بالفرق الأول، كما نلاحظ أنه لديها ثلاث كتل أو مجاميع في التقدير وهي:

✓ **الكتلة الأولى:** $c + \lambda y_{t-1} + bx_{t-1}$ وتسمى منطقة معلومات الأجل الطويل، وهي تمثل السلاسل الزمنية في المستوى (بدون فروق) مع ابطاء سنواتها بالنسبة للمتغير النابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة (فترة الإبطاء سنة واحدة)؛

✓ **الكتلة الثانية:** $\sum_{i=1}^{m} a_{1,i}\, d(y_{t-i})$ وتسمى كتلة ابطاءات المتغير التابع بالفروق الأولى، وتمثل مجموع الفروق الأولى للمتغير التابع بعدد الابطاءات المأخوذة في سنواتها $(dy_{t-1}, dy_{t-2}, dy_{t-3} \ldots\ldots)$ ؛

✓ **الكتلة الثالثة:** $\sum_{i=0}^{k} a_{2,i}\, d(x_{t-i})$ وتسمى كتلة ابطاءات المتغير أو المتغيرات المستقلة بالفروق الأولى، وهي تمثل مجموع الفروق الأول للمتغير التابع أو المتغيرات التابعة بعدد الابطاءات المأخوذة في سنواتها $(dx_t, dx_{t-1}, dx_{t-2} \ldots\ldots)$، و ε_t يمثل حد الخطأ.

الكتلة الأولى تسمى بمعلومات الأجل الطويل، في حين الكتلتين الثانية والثالثة تسمى بمعلومات الأجل القصير.

ومن خلال تقدير معادلة النموذج السابق نتوصل إلى علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام نموذج ARDL. وتتمثل معلمات النموذج المقدر في:

✓ λ هي مقدرة المتغير التابع بفترة ابطاء لسنة واحدة؛

✓ b هي مقدرة المتغير المفسر (المستقل) بفترة ابطاء لسنة واحدة؛

وحتى يتم تقدير العلاقة الطويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المفسرة لا بد من فهم المعلمات السابقة احصائيا واقتصاديا:

✓ λ تسمى معامل تصحيح الخطأ وهي النسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في واحدة الزمن من أجل الرجوع إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل ولها مواصفات في نموذج ARDL بحيث يجب أن تقترب من هذه المواصفات النظرية أو تساويها تماما، بحيث يجب أن يتحقق شرطين (لازم وكافي) أي أن تكون سالبة ومعنوية (غير معدومة) حتى نقول أن هناك علاقة تكامل مشترك؛

✓ b هي عبارة عن مقدرة يمكن استخدامها من أجل الوصول إلى ميل (مرونة) المتغير المفسر (المستقل) في نموذج التكامل المشترك.

وعليه فمعادلة الأجل الطويل تكون من خلال العلاقة الآتية: $y = \propto + BX \ldots . (2)$

بحيث:

$$\mathrm{B} = \frac{-b}{\lambda} \Rightarrow B = \frac{b}{|\lambda|}$$

$$\propto = \frac{-c}{\lambda} \Rightarrow \propto = \frac{c}{|\lambda|}$$

وعليه: $y = \frac{-c}{\lambda} + \frac{-bx}{\lambda} \Rightarrow y = \frac{c}{|\lambda|} + \frac{bx}{|\lambda|}$

$$\Rightarrow y = \frac{c+bx}{|\lambda|}$$

المرحلة الثالثة: يتم فيها اجراء اختبارات بعدية للتأكد من سلامة النموذج المقدر من مشاكل الاقتصاد القياسي واستقرارية مقدراته.

الفرع الثالث: التكامل المشترك للنموذج الأول

يتعلق النموذج الأول بأثر الضريبة على الأرباح على المردودية الاقتصادية، وبما أن السلسلتين مستقرتين في مستويين مختلفين (0،1) فانه يمكن تطبيق نموذج ARDL وبالتالي فالاختبار القبلي محقق، بعد تحقق شرط المتعلق بالاستقرارية نأتي إلى تقدير النموذج، من خلال الملحق رقم (03-25).

$$(1) \Leftrightarrow d(RE) = c + \lambda RE_{t-1} + bIBS_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} a_{1,i}\, d(RE_{t-i}) + \sum_{i=0}^{k} a_{2,i}\, d(IBS_{t-i}) + \varepsilon_t$$

$$\Leftrightarrow d(RE) = \text{ 0.10438*D(RE(-1)) + 0.16665*D(RE(-2)) + 0.19834*D(RE(-3)) + 0.07943*D(IBS) + 0.02338*D(IBS(-1)) + 0.01154*D(IBS(-2)) -0.09515*D(IBS(-3)) -0.89076*(RE(1-) - (0.08864*IBS(-1) + 0.00531))}$$

$$\Leftrightarrow d(RE) = \text{ 0.004734 - 0.890757*RE(-1) + 0.078956*IBS(-1) + 0.10438*D(RE(-1)) + 0.16665*D(RE(-2))}$$

(2.157865) (-11.92174) (2.211271) (1.339416) (2.083704)

+ 0.19834*D(RE(-3)) + 0.07943*D(IBS) + 0.02338*D(IBS(-1)) + 0.01154*D(IBS(-2)) -0.09515*D(IBS(-3))

(2.415453) (3.378226) (0.873002) (0.432680) (-3.860186)

R^2 = 0.9346 N = 24

وبالتالي معادلة النموذج في المدى الطويل يمكن احتسابها وفق المعادلة 02 أو استنتاجها وفق الملحق رقم (25)، وتكون المعادلة من الشكل:

$$(2) \Leftrightarrow RE = 0.005314 + 0.088639*\text{IBS}$$

من خلال معادلة التكامل المشترك، نلاحظ وجود كتلتين الأولى تمثل معلومات الأجل القصير والممثلة في مجموع الفروق الأولى للمتغير التابع بالنسبة للابطاءات الثلاث الأولى مضافا اليها الفروق الأولى للمتغير التابع ومجموع الفروق الأولى للمتغير التابع بالنسبة للابطاءات الثلاثة الأولى، والمجموعة الثانية وهي تمثل معلومات الأجل الطويل وتمثل سلسلتي المتغيرين التابع والمستقل في المستوى (بدون فروق) مع فترة ابطاء واحدة، ولتحديد مدى صلاحية النموذج المقدر لا بد من اجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحيته من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومن الناحيتين الاحصائية والقياسية.

1.الدراسة الاقتصادية: نحدد من خلالها مدى توافق اشارات النموذج المقدر في المدى الطويل مع منطق النظرية الاقتصادية:

- ✓ قيمة الثابت هي 0.004734 وتمثل قيمة المردودية الاقتصادية بالفروق الأولى عند انعدام المتغير المستقل وقيمتها موجبة، وبالتالي الثابت معنوي ويتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية؛
- ✓ قيمة λ هي 0.89076- وهي قيمة سالبة وغير معدومة، وبالتالي فقيمتها معنوية وتتطابق مع مواصفاتها النظرية (النظرية الاقتصادية) وعليه فالشرطين اللازم والكافي محققين، اذن معامل تصحيح الخطأ (القيمة 89.07 % من أخطاء الأجل القصير) التي يمكن تصحيحها في واحدة الزمن من أجل الرجوع إلى الوضع التوازني (الوضع الطويل الأجل)؛
- ✓ قيمة b هي 0.078956 وهي قيمة موجبة تمثل الميل الحدي (مرونة) المتغير المفسر وهي عكس النظرية الاقتصادية، فزيادة الضريبة على الأرباح تقابلها زيادة في المردودية الاقتصادية وبالتالي فالعلاقة طردية بين المتغير التابع المردودية الاقتصادية والمتغير المستقل الضريبة على الأرباح.

2.الدراسة الاحصائية: يتم من خلالها اختبار معلمات النموذج من خلال اختبار ستيودنت، أو الاحتمالات المقابلة لها عند مستويات المعنوية 1، 5 و10 بالمائة، وكذلك اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال احصائية F ومعامل التحديد.

- ✓ **اختبار معنوية المعالم:** بالرجوع إلى الملحق رقم 26 نلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية المقابلة لمعلمات النموذج أقل من مستوى دلالة 10 % سواء ما تعلق بالمدى الطويل أو القصير وعليه نستنتج أن معلمات النموذج مقبولة وذات دلالة احصائية؛
- ✓ **اختبار المعنوية الكلية للنموذج:** من أجل اختبار الصلاحية الكلية للنموذج والمتعلقة بتفسير المتغير التابع والمتمثل في الضريبة على الأرباح للمتغير المستقل والمتمثل في المردودية الاقتصادية وفق نموذج **ARDL** وهنا نستخدم قيمة F المحسوبة والتي تختلف عن احصائية فيشر والتي نقارنها مع القيم الجدولية الخاصة بها والتي وضعها مطور هذا الأسلوب والموجودة في الجدول رقم (3-16) والمستنبط من الملحق رقم (26) ، حيث أن الفرضية

العدمية تنص على أن تكون القيمة المحسوبة لـ F أقل من القيمة الجدولية ومعناها أن المتغير أو المتغيرات المفسرة لا تفسر تغير المتغير التابع والعكس بالعكس بمعنى أن المتغير أو المتغيرات المفسرة تفسر المتغير التابع في حالة كون F المحسوبة أكبر من قيمه الجدولية أي قبول الفرضية البديلة وبالعودة إلى نموذجنا مع الجدول رقم (3-16).

الجدول رقم (3-16): اختبار المعنوية الكلية للنموذج وفقا لاختبار Bounds Test

ARDL Bounds Test
Date: 05/14/17 Time: 00:49
Sample: 2011Q1 2016Q4
Included observations: 24
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	71.20767	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 09.

من خلال الجدول نلاحظ أن احصائية F = 71.20767 وهي قيمة أكبر بكثير من القيم الجدولية الموضحة في الجدول، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن المتغير التابع الممثل في الضريبة على الأرباح يفسر المتغير المستقل المتمثل في المردودية الاقتصادية بنسبة 93.46 % التي يمثلها معامل التحديد أو التفسير للنموذج وعليه فالنموذج ككل له معنوية احصائية.

3.الدراسة القياسية: وتكون من خلال اجراء بعض الاختبارات المكملة للتأكد من سلامة النموذج من المشاكل القياسية واستقراريته ككل.

✓ **اختبار الارتباط الذاتي:** الجدول رقم (3-17) يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي:

الجدول رقم (3-17): نتائج اختبار الارتباط الذاتي لتقدير الخطأ العشوائي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.130274	Prob. F(1,13)	0.3071
Obs*R-squared	1.919748	Prob. Chi-Square(1)	0.1659

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 09.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الاحتمالين كبيرتين أي أكبر من مستويات الدلالة وبالتالي نقبل فرضية العدم وهي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

✓ **اختبار اختلاف التباين:** الجدول رقم (3-18) يوضح نتائج اختبار اختلاف التباين:

الجدول رقم (3-18): نتائج اختبار اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.911907	Prob. F(9,14)	0.5416
Obs*R-squared	8.869747	Prob. Chi-Square(9)	0.4494
Scaled explained SS	4.209499	Prob. Chi-Square(9)	0.8971

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 09.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الاحتمالات الثلاث للاختبارات كبيرة، أي أكبر من مستويات الدلالة وبالتالي نقبل فرضية العدم، وهي أنه لا يوجد مشكلة اختلاف التباين أي تباين الأخطاء متجانس، ولا يوجد اختلاف التباين في حد الخطأ وبالتالي نقبل فرضية العدم.

مما سبق نستنتج أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية والقياسية.

الفرع الرابع: التكامل المشترك للنموذج الثاني

يتعلق النموذج الثاني بأثر الضريبة على الأرباح على المردودية المالية، بما أن السلسلتين مستقرتين في مستويين مختلفين (0،1) فانه يمكن تطبيق نموذج **ARDL** وبالتالي فالاختبار القبلي محقق، بعد تحقق الشرط المتعلق بالاستقرارية نأتي إلى تقدير النموذج، من خلال الملحق رقم (27).

من خلال الملحق (27) و(28) نلاحظ أن معظم نتائج التقدير غير معنوية، حيث بينت نتائجه وجود ارتباط ذاتي بين المتغير التابع المردودية المالية والمتغير المستقل الضريبة على الأرباح. وبالتالي لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

1.تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR

✓ **اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR (SelectionThoLagLength)**: لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي VAR فانه أولا يجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني **(LagLength)** وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: (معيار أكيك AIC، معيار شيوارتز SIC، معيار هانن كون HQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل والجدول رقم (3-19) يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-19): درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: RF IBS
Exogenous variables: C
Date: 05/22/17 Time: 09:18
Sample: 2010Q1 2016Q4
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	158.8113	NA	1.98e-08	-12.06241	-11.96563	-12.03454
1	173.6269	26.21217*	8.63e-09*	-12.89438*	-12.60405*	-12.81077*
2	175.4947	3.017147	1.02e-08	-12.73036	-12.24648	-12.59102

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 09.

حسب عدد المشاهدات الـ 27 في دراستنا ومن الجدول أعلاه نأخذ درجة التأخر والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس (HQ, SC, AIC, FPE,) والتي توافق (P=1)1.

✓ **معايرة نموذج VAR (Vector Auto Regression) للمتغيرات المعتمدة في الدراسة وتحليل التباين:** من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي **VAR** يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقا لفترات التباطؤ المحددة، والمعادلة الآتية توضح ذلك.

RF = 0.773732*RF(-1) - 0.081823*IBS(-1) + 0.007869
[6.49570] [-1.48318] [2.19268]
R= 0.638194 F= 21.16696 N=21

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن:

✓ المتغير التابع (المردودية المالية) يعرف من خلال هذه المعادلة بثابت وتأخير بالنسبة لكل من: المردودية المالية والضريبة على الأرباح، أي أن المردودية المالية في السنة t تعرف وتتأثر بالمردودية المالية والضريبة على الأرباح خلال السنة السابقة (t-1)؛

✓ قيمة الثابت موجبة وهو يمثل قيمة المردودية المالية في غياب المتغيرات الأخرى وهي مقبولة اقتصاديا؛

✓ هناك علاقة طردية بين المردودية المالية وقيمتها المؤخرة (اشارة موجبة) وهو شيء منطقي يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية ويعني ذلك أن المؤسسة اذا حققت مردودية مالية ايجابية في السنة الماضية تواصل في تحقيق ذلك في هذه السنة نتيجة لاستقرار المؤسسة؛

✓ هناك علاقة عكسية بين المردودية المالية والضريبة على الأرباح وهو يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية، فزيادة الضريبة على الأرباح في السنة السابقة سوف يؤثر على المردودية المالية في هذه السنة؛

✓ كما نلاحظ أن قيم ستيودنت المحسوبة أكبر من قيمها الجدولية وهو ما يفسر معنوية معلمات النموذج من الناحية الاحصائية؛

✓ أما من الناحية الإحصائية الكلية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد 0.64 وهي قيمة موجبة مرتفعة تقترب من الواحد، وهو ما يفسر شدة العلاقة بين المتغير التابع (المردودية المالية) والمتغير التفسيري أي تغير المردودية المالية يرجع إلى المتغير التفسيري بنسبة 64 % والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن قيمة فيشر المحسوبة 21.17 أكبر من قيمتها الجدولية وهذا يعني أن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

▪ **تحليل التباين لنموذج المردودية المالية:** يوضح تحليل التباين العلاقة بين المتغيرات وتأثير كل منها على بعضها البعض، من خلال تحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والجدول رقم (3-20) يوضح تحليل التباين لنموذج المردودية المالية.

الجدول رقم (3-20): تحليل التباين لنموذج المردودية المالية

Variance Decomposition of RF:			
Period	S.E.	RF	IBS
1	0.005212	100.0000	0.000000
2	0.006341	95.30191	4.698090
3	0.006919	91.03130	8.968704
4	0.007240	88.27874	11.72126
5	0.007421	86.66198	13.33802
6	0.007523	85.74042	14.25958
7	0.007580	85.22018	14.77982
8	0.007612	84.92724	15.07276
9	0.007631	84.76231	15.23769
10	0.007641	84.66940	15.33060

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 09.

من خلال الجدول نلاحظ أن تأثير الضريبة على الأرباح على المردودية المالية يكون تأثر كبير في بداية الفترة أي على المدى القصير ومتوسط على المدي المتوسط ومستقر على المدى الطويل، وهذا يرجع إلى المراحل التي تتبعها المؤسسة للتكيف مع الزيادة في الضرائب على الأرباح ففي بداية الفترة يكون التأثير كبير وتظهر النتائج السلبية على المردودية المالية وعلى المتوسط ومع تطبيق المؤسسة لبعض السياسات والاستراتيجيات من أجل زيادة مردوديتها وتعويض الخسائر الناتجة عن زيادة الضرائب من خلال زيادة انتاجها مثلا أو توسيع نشاطها مما يقلل من حجم التأثير لتستقر الأمور على المدى الطويل نتيجة لتحكم المؤسسة في الأثار السلبية لارتفاع الضريبة على الأرباح.

✓ **أثر الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية:** ان حدوث صدمة في إحدى المتغيرات يحدث أثر في باقي المتغيرات الأخرى، وبما أن موضوع دراستنا هو المردودية المالية فإننا سنبحث حول أثر حدوث صدمة منفردة في الضريبة على الأرباح وأثارها على المتغير الداخلي المتمثل في المردودية المالية، بمعنى أخر مدى استجابة المردودية المالية للصدمات المرتبطة بالضريبة على الأرباح، والشكل رقم (3-13) يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-13): استجابة المردودية المالية للصدمات المرتبطة بالضريبة على الأرباح

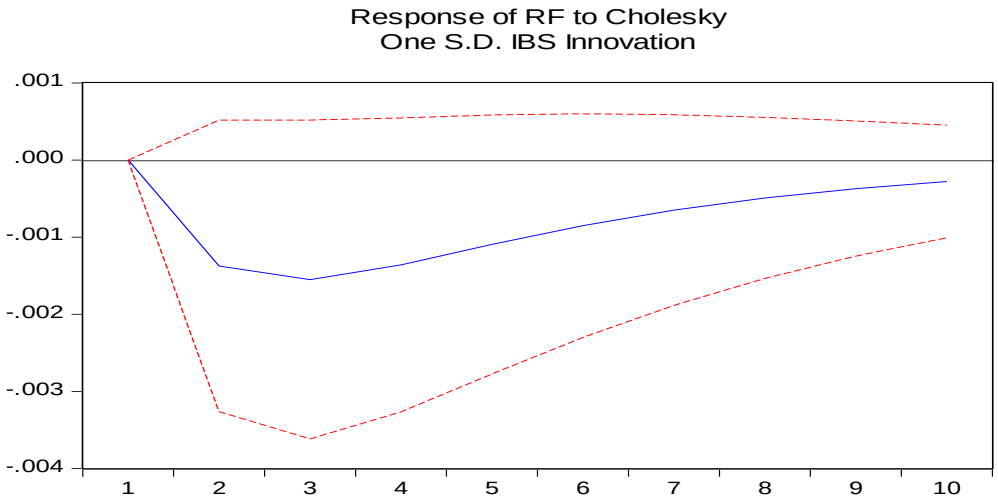

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews 09.

من خلال الشكل نلاحظ حدوث صدمة ايجابية قوية بـ 1 % في الضريبة على الأرباح يؤدي إلى تأثير سلبي على طول الفترة حيث يكون التأثير قوي في المدى القصير، وأقصى قيمة تقدر بـ (- 0.16 %)، ويتراجع تدريجيا على المديين المتوسط والطويل نتيجة للإجراءات والسياسات المتخذة من قبل المؤسسة، وتتماشى هذه النتائج مع النتائج المسجلة في تحليل التباين وفي النموذج المقدر.

✓ **اختبار استقرارية النموذج المقدر:** من خلال الشكل رقم (3-14) نتأكد من معكوس جذور هذا النموذج، حيث يقع كلاهما داخل دائرة الوحدة، وكذلك أقل من الواحد.

الشكل رقم (3-14): نتائج معكوس جذور الوحدة

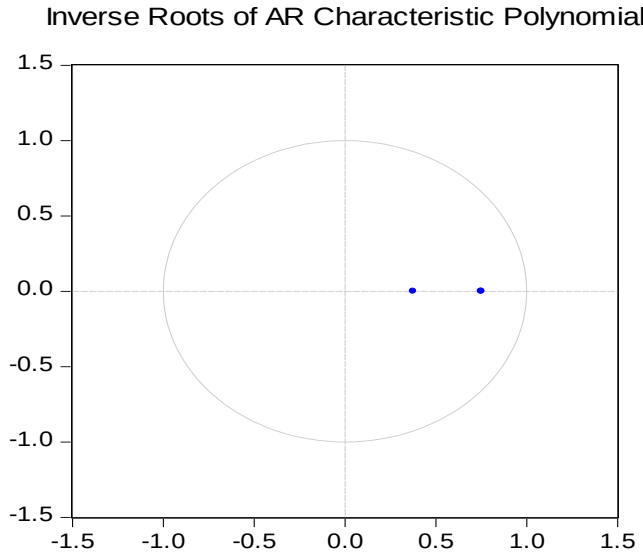

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 09.

من خلال الشكل نلاحظ أن كل من المتغير التابع (المردودية المالية) والمتغير المستقل (الضريبة على الأرباح) يقعان ضمن حدود الهدف في الدائرة، وهذا يدل على استقرارية النموذج ككل وصلاحيته.

خلاصة الفصل:

خلال هذا الفصل، قمنا بدراسة قياسية لأثر الضريبة على أرباح الشركات على مردودية المؤسسة الوطنية للحصى للفترة (2010 – 2016)، والذي يعتبر موضوع جديد من حيث دراسته قياسيا ونظريا، حيث تم تقديم المؤسسة محل الدراسة، أتبعناه بتحليل قوائمها المالية، ومن خلال معطيات المؤسسة تم اعداد نموذج قياسي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، بأخذنا للضريبة على أرباح الشركات كمتغير مستقل، وكل من المردودية المالية والاقتصادية كمتغيرين تابعين، عبر نموذجين منفصلين لرصد الأثر إن وجد. وهذا بتطبيق إحدى أساليب الاقتصاد القياسي بعد المفاضلة بين عدة نماذج، وبذلك تم استخدام منهجية التكامل المشترك طبقا لنموذج VAR ومنهجية التكامل المشترك طبقا لنماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL من خلال الاستعانة بالبرنامج الاحصائي Eviews 09، وقد تم التوصل الى أنه توجد علاقة طردية بين المردودية الاقتصادية والضريبة على أرباح الشركات، وعلاقة عكسية بين المردودية المالية والضريبة على أرباح الشركات.

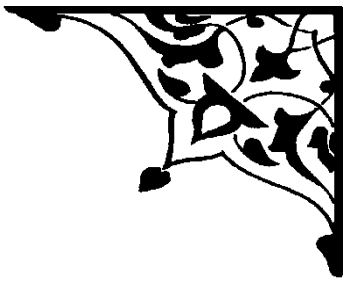

الخاتمة

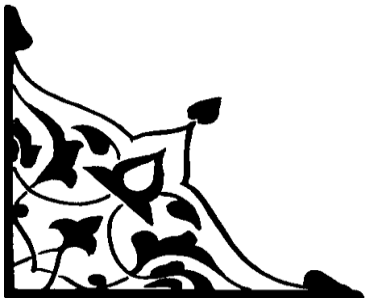

الخـــاتمـــة العـــامـــــة

من خلال الدراسة المتعلقة بتحديد أثر الضريبة على أرباح الشركات على مردودية المؤسسة، حاولنا الوصول إلى معالجة الإشكالية التي تدور حول كيفية تأثير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية والاقتصادية للمؤسسة، وذلك من خلال فصلين نظريين، بالإضافة إلى فصل تطبيقي في المؤسسة الوطنية للحصى بالجزائر خلال الفترة (2010-2016)،

حيث تم من خلال الجزء النظري محاولة تسليط الضوء على أهم المفاهيم حول الضرائب، وقوفا عند الضريبة على أرباح الشركات، إضافة إلى استعراض عموميات حول المردودية بالتركيز على المردودية المالية والاقتصادية، ومحاولة تبيان أثر ضريبة الأرباح على كل من المردودية المالية والاقتصادية من خلال الجزء التطبيقي.

وبعد كل من العرض النظري والتطبيقي سنحاول الوقوف على أهم النقاط التي تضمنها البحث، ومحاولة اختبار صحة الفرضيات، إضافة إلى النتائج والتوصيات.

1. اختبار الفرضيات:

لقد مكننا البحث وتحليل المعطيات من اختبار الفرضيات بما قادنا الى النتائج الآتية:

الفرضية الأولى: لقد اتضح من خلال الدراسة صحة الفرضية والمتمثلة في " تمارس الضريبة على أرباح الشركات تأثير مباشر وغير مباشر على المردودية "، حيث أن للضريبة على أرباح الشركات تأثير مباشر وغير مباشر على المردودية المالية من خلال تأثيرها المباشر على النتيجة الصافية وتأثيرها غير المباشر على قرار الاستثمار وقرار التمويل، أما بالنسبة للمردودية الاقتصادية فتؤثر عليها الضريبة على أرباح الشركات بشكل غير مباشر، من خلال التأثير على نتيجة الاستغلال.

الفرضية الثانية: نصت هذه الفرضية على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضريبة على الأرباح والمردودية المالية، والتي أثبتت صحتها من خلال الدراسة التطبيقية والتي تكمن في وجود علاقة عكسية بين الضريبة على أرباح الشركات والمردودية المالية.

الفرضية الثالثة: تمحورت هذه الفرضية حول نفي وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الضريبة على الأرباح والمردودية الاقتصادية؛ والتي أثبت عدم صحتها بعد القيام بالدراسة التطبيقية، نظرا لوجود علاقة طردية بين الضريبة على أرباح الشركات والمردودية الاقتصادية.

2. نتائج الدراسة: توصلنا من خلال دراستنا الى نتائج هامة نوردها في ما يلي:

النتائج النظرية: من خلال الدراسة النظرية توصلنا إلى النتائج الآتية:

✓ إن الضرائب سلاح ذو حدين، فمن جهة تعد اقتطاعا ماليا يدفعه المكلفون لإشباع مصالحهم واحتياجاتهم، ومن جهة تعد الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الخزينة العامة، ما يمكنها من الإنفاق على مختلف مستلزمات الحياة العامة؛

✓ تعتبر الضريبة على أرباح الشركات ضريبة سنوية، مباشرة، نسبية وتصريحية، يتمحور جوهرها في اعتماد التفرقة بين الشخص الطبيعي والمعنوي عند الاخضاع الضريبي؛

✓ تعتبر المردودية الأساس والمنبع الرئيسي للمؤسسة في معرفة مكانتها الاقتصادية في السوق، وتوجهاتها المستقبلية من خلال التعرف على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد، مردود مالي واقتصادي من استخدامها للأصول والأموال المستثمرة المتاحة لديها؛

✓ تعتبر المردودية المالية من أهم المؤشرات التي تقيس فعالية المؤسسة، حيث تبنى على أساسها الكثير من القرارات الهامة والاستراتيجية، كما تعتبر عنصر جذب لرؤوس الأموال والمستثمرين؛

✓ تعكس المردودية الاقتصادية مدى الكفاءة التشغيلية للمؤسسة في استخدام الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، ومعيار للحكم على مستوى أدائها؛

✓ تمارس ضرائب الأرباح تأثيرا مباشرا على المردودية المالية، من خلال التأثير على النتيجة الصافية، ويظهر التأثير غير المباشر لضرائب الأرباح على المردودية الاقتصادية من خلال التأثير على نتيجة الاستغلال، وعلى المردودية المالية من خلال قرار الاستثمار والتمويل.

2. النتائج التطبيقية: توصلت الدراسة التطبيقية إلى النتائج الآتية:

✓ تعتبر المؤسسة الوطنية للحصى من المؤسسات الوطنية التي تطمح لإيجاد الظروف المناسبة والملائمة للاستمرار والبقاء وتهدف الى توسيع نشاطها من خلال نشر فروعها عبر كامل التراب الوطني؛

✓ من خلال الدراسة التطبيقية الأولى حاولنا تقدير نموذج التكامل المشترك بناءً على منهج اختبار الحدود ARDL لأثر التغير في الضريبة على أرباح الشركات على المردودية الاقتصادية وتوصلنا من خلاله إلى:

- السلسلتين مستقرتين في مستويين مختلفين بالنسبة إلى اختبار PP ومتكاملتين من درجتين مختلفتين بين $I(0)$ و $I(1)$؛
- وجود علاقة تكامل مشترك بين الضريبة على الأرباح والمردودية الاقتصادية حسب نموذج ARDL مقبول احصائيا، اقتصاديا وقياسيا؛
- هناك علاقة طردية بين المردودية الاقتصادية والضريبة على الأرباح؛

✓ من خلال الدراسة التطبيقية الثانية حاولنا تقدير نموذج قياسي لأثر تغير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية من خلال نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR وتوصلنا من خلاله إلى:

- السلسلتين مستقرتين في مستويين مختلفين بالنسبة إلى اختبار PP ومتكاملتين من درجتين مختلفتين I(0)، I(1)؛
- درجة التأخر في نموذج VAR هي 01؛
- تقدير العلاقة بين المردودية المالية والضريبة على الأرباح من خلال نموذج قياسي مقبول اقتصاديا، احصائيا وقياسيا؛
- هناك علاقة عكسية بين المردودية المالية والضريبة على الأرباح؛
- يبين تحليل التباين وتحليل الصدمات الأثار السلبية للضريبة على الأرباح على المردودية المالية في المدى القصير، المتوسط والطويل.

3.الاقتراحات والتوصيات

نحاول في ما يلي تقديم توصيات واقتراحات والتي نراها جد هامة:

✓ ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة؛ كما نقترح عليها القيام ببعض التحليلات المالية، وذلك من أجل الرفع من مردوديتها المالية و الاقتصادية؛

✓ الاهتمام بدراسة التأثيرات الضريبية من شأنه أن يسهم في تحسين القدرات المالية للمؤسسة؛

✓ ضرورة نشر الثقافة الضريبية بين المكلفين بالضريبة عن طريق المناشر الإعلامية التي تبرز النظام الضريبي المتبع في الجزائر وتعلم المكلفين بالضريبة بواجباتهم وحقوقهم؛

✓ تخفيض معدلات الضريبة على أرباح الشركات من أجل المساهمة في زيادة المشاريع الاستثمارية.

آفاق البحث:

رغم أننا حاولنا الإلمام بموضوعنا، إلا أننا مدركون جيدا لحدود قدرتنا على دراسة جميع جوانبه، إضافة إلى ذلك فإن هذا البحث كغيره من البحوث لا يخلو من القصور أو النقص لذلك يمكن أن يكون انطلاقة لبحوث جديدة نوردها في ما يلي:

✓ تأثر الضريبة المؤجلة على مردودية المؤسسة؛

✓ تأثير الضريبة على أرباح الشركات على قرار الاستثمار؛

✓ العوامل المؤثرة في المردودية المالية والاقتصادية للمؤسسة؛

✓ مدى مساهمة التحفيزات الضريبة في رفع المردودية المالية للمؤسسة.

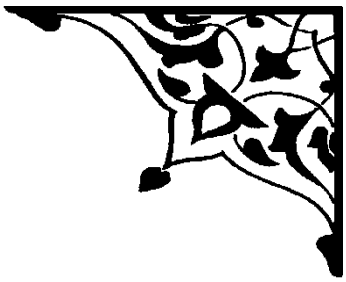

قائمة المراجع

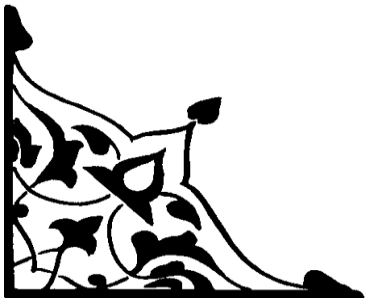

قـــائـــمة الـمـــراجـــــع

أولا: المراجع باللغة العربية

✓ **الكتب**

1. أحمد الجبير، **المالية العامة والتشريع المالي**، الأفاق المشرقة ناشرون، الإمارات، الطبعة الأولى، 2011.

2. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الادارة المالية)**، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2011.

3. باسم الجميلي، **سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006.

4. بلعور سليمان، **التسيير المالي (محاضرات وتطبيقات)**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2016.

5. حامد عبد الحميد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الإسكندرية للكتاب، بدون رقم للطبعة، مصر، 2000.

6. حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، **المالية العامة**، دار الخلود، الطبعة الأولى، لبنان، 1995.

7. حميد بوزيدة، **التقنيات الجبائية (مع تمارين محلولة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007.

8. حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون رقم للطبعة، الجزائر، 2005.

9. خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، بدون رقم للطبعة، مصر، 2009.

10. رضا خلاصي، **النظام الجبائي الجزائري الحديث (جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين)**، الجزء الأول، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.

11. زكرياء لشهب، **دور عتبة المردودية في تحليل خطر الاستغلال المالي**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، مصر، 2004.

12. زيغب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي (حسب البرنامج الرسمي الجديد)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011.

13. الزين منصوري، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

14. زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، بدون رقم للطبعة، مصر، 1998.

15. سالم محمد شوابكة، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.

16. سعيد علي محمد العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

17. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)**، دار المريخ للنشر، دون رقم للطبعة، الرياض، 2000.

18. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، مصر، 2008.

19. عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

20. عادل حشيش، مصطفى رشدي شيحة، **مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، بدون رقم الطبعة، 1998.

21. عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

22. عاشور كتوش، **المحاسبة المعمقة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007.

23. عاطف وليم أندراوس، **الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، بدون رقم للطبعة، مصر، 2010.

24. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، بدون رقم للطبعة، مصر، 2004 – 2005.

25. عبد الناصر نور وآخرون، **الضرائب ومحاسبتها**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2008.

26. عدنان تايه النعيمي وأخرون، **الادارة المالية (النظرية والتطبيق)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2008.

27. عزمي أحمد، يوسف خطاب، **الضرائب ومحاسبتها**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

28. عليان الشريف وأخرون، **الادارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، بدون رقم للطبعة، الأردن، 2007.

29. فاطمة السويسي، **المالية العامة (موازنة – ضرائب)**، المؤسسة الحديثة للكتاب، بدون رقم للطبعة، لبنان، 2005.

30. قاسم ناجي حمندي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات (مدخل نظري تطبيقي)**، الجزء الثاني، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008 .

31. كردودي صبرينة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.

32. كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، بدون رقم للطبعة، مصر، 2006.

33. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي (نظرية مالية الدولة – السياسات المالية للنظام الرأسمالي)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، بدون رقم للطبعة، مصر، 1999.

34. مجيد الكرخي، **تقويم الأداء (في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، بدون رقم للطبعة، الأردن، 2010.

35. محمد حسن الوادي، زكرياء أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

36. محمد خصاونة، **المالية العامة (النظرية والتطبيق)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.

37. محمد سعيد عبد الهادي، **الادارة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

38. محمد صالح الحناوي، ابراهيم اسماعيل سلطان، **الادارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، بدون رقم للطبعة، مصر، 1999.

39. محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة، بدون رقم للطبعة، الجزائر، 2003.

40. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006.

41. مراد ناصر، **الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992–2003)**، منشورات بغدادي، بدون رقم للطبعة، الجزائر، 2003.

42. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الادارة المالية**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009 .

43. منصور أحمد البديوي، **في المحاسبة الضريبية**، الدار الجامعية، بدون رقم للطبعة، مصر، 2000.

44. منصور أحمد البديوي، محمد رشيد جمال، **دراسات في المحاسبة الضريبية**، دار المعرفة الجامعية، بدون رقم للطبعة، مصر، 1999.

45. منصور بن اعماره، **أعمال موجهة في تقنيات الجباية**، الجزء الأول، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007.

46. منصور بن اعماره، **الضريبة على أرباح الشركات (حسب تعديلات قانون المالية 2010)**، دار هومة، بدون رقم للطبعة، الجزائر، 2010.

47. منصور ميلاد يونس، **مبادئ المالية العامة**، الشركة العامة للورق والطباعة، بدون رقم للطبعة، ليبيا، 1991.

48. منور أوسرير، محمد حمو، **محاضرات في جباية المؤسسات**، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009.

49. منير شاكر وآخرون، **التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2005.

50. مؤيد عبد الرحمن الدوري وأخرون، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006.

51. ناصر دادي عدون، **المحاسبة التحليلية**، دار البحث للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.

52. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)**، الجزء الأول، الدار المحمدية، بدون رقم للطبعة، الجزائر، 1990.

53. ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون رقم للطبعة، الجزائر، 2011.

54. نبيل ابراهيم الطائي، **التحليل الاقتصادي في قطاع الصناعة التحويلية (الانتاجية والتغير التقني)**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.

55. ياسر صالح الفريجات، **المحاسبة في علم الضرائب**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

56. يوسف حسن يوسف، **التمويل في المؤسسات الاقتصادية (التحليل المالي في المؤسسات)**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2012.

57. يوسف مامش، ناصر دادي عدون، **أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي**، دار المحمدية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.

✓ **الأوامر والقوانين**

1. المواد 135، 137، 138،151، 152، 153 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة، قوانين الجباية لسنة 2017، المديرية العامة للضرائب.

✓ **المجلات**

1. مراد ناصر، **الاصلاحات الضريبة في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 02، 2003.

2. نوفل بعلول، أمينة سلايمية، **أثر الضريبة على أرباح الشركات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 03، جوان 2015.

3. الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 07، 2009-2010.

✓ **المذكرات، الرسائل والأطروحات**

1. فاطمة الزهرة قطوش، **اشكالية العلاقة بين حجم تطور النفقات العامة وقواعد تحصيل الضريبة**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015/2014.

2. محمد بن الجوزي، **الضريبة كأداة للضبط الاقتصادي ودورها في اقتصاديات المالية العمومية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2015/2014.

3. يحي لخضر، **دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2007/2006 .

4. حميد بوزيدة، **الضريبة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة** (1988-1996)، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1997/1996.

5. غنية الجوزي، **أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012.

6. ميلودة ميلي، **أثر الرفع المالي على مردودية الأموال الخاصة ودرجة المخاطرة**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

7. سرور هرامزة، شافية لحيول، **التحليل الكمي لدور الرقابة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، تخصص ادارة أعمال مالية، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2016/2015.

8. صفاء الغول، **دراسة قياسية للعوامل المؤسسة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013-2014.

9. سميرة بوعكاز، **مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

10. شامة شرفية، وسيلة بوقروة، **دور ادارة احتياجات رأس المال العامل في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2012.

11. أحلام بوطاروس، ياسمين نابثي، **دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2016/2015.

12. محمد أمين عكوش، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011.

13. وردة بوسنة، **التأثير الضريبي على مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة سوناطراك-سكيكدة)**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2014/2013 .

14. دنيا زاد جحودي، مريم بن هارون، **أثر الضرائب على قرار الاستثمار في المؤسسة**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة قالمة، 2016/2015.

15. خديجة ثابتي، **دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2011

✓ **الملتقيات**

1. عديلة مريمت، عز الدين بن شرشار، **الامتيازات الضريبية ودورها في توجيه الاستثمارات للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الوطني للتنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 9-10 ديسمبر 2014.

✓ **المحاضرات**

1. عبد السلام بن جدو، **المردودية الاقتصادية والمالية وتحليل المخاطر**، محاضرات مقدمة في مقياس مالية المؤسسات، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012.

✓ **مواقع الأنترنت**

1. www.eng.dz
2. https://www.youtube.com/watch?v=UriJTW8lrMM&t=2768s

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Alain Marion, **Analyse Financière (concepts et méthodes)**, DUNOD, 5ème édition, France, 2011.
2. Alain Rivet, **Gestion Financière (analyse et politique financières de l'entreprise)**, Ellipses édition, France, 2003.
3. Brahim Sansri, **Analyse Financière**, éditions Chihab, France, 1996.
4. Brahim Sansri, **Impôt sur les Bénéfices des Sociétés**, Editions Chihab, France, 1995.
5. Christian Zambotto, Corinne Zambotto, **Exercices de Gestion Financière (finance d'entreprise)**, DUNOD, 3ème édition, France, 2010.
6. Christophe Thibierge, **Comprendre toute la Finance**, éditions Vuibert, France, 2012.
7. Daniel Boussard, **États Financiers et Comptabilité**, éditions Chihab, Algérie, 1995.
8. Direction Générale des Impôts, **codes des impôts**, Berti édition, Algérie, 2001.
9. F.-X.Simon, M.Trabelsi, **Préparer et Défendre un Projet d'Investissement**, DUNOD, France, 2005.
10. Georges Depallens, Jean-Pierre Jobard, **Gestion Financière de L'entreprise**, éditions Sirey, 10ème édition, France, 1990.

11. Hervé Hutin, **Toute la Finance d'Entreprise (en pratique)**, édition d'organisation, 2ème édition, France, 2003.
12. Hubert De La Bruslerie, **Analyse Financière (information financière et diagnostic)**, DUNOD, 3ème édition, France ,2006.
13. Jack Forget, **Financement et Rentabilité des Investissements**, éditions d'organisation, France, 2005.
14. Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, **Finance d'Entreprise (manuel et applications)**, DUNOD, France, 1996.
15. Jean Barreau et autres, **Gestion Financière (manuel et applications)** DUNOD, 13ème édition, France, 2004.
16. K.Chiha, **Finance d'Entreprise (approche stratégique)**, éditions Houma, Algérie, 2009.
17. Mohaned Cherif Ainouche ,**l'Essentiel de la Fiscalité Algérienne**, Hiwarcom, Algerie, 1993.
18. Patrice Vizzavona, **Gestion Financière**, Berti édition, 9ème édition, Algérie, 2004.
19. Pierre Paucher, **Mesure de la Performance Financière de l'Entreprise**, Offices des publications universitaires, France, 1993.
20. Pierre Vernimmen, **Finance d'entreprise**, Dalloz, 9ème édition, France, 2016.
21. Richard Brealey et autres, **Principes de Gestion Financière**, Person éducation, 8ème édition, France, 2006.
22. Stéphane Griffiths, **Gestion Financière (le diagnostic financier, les décisions financières)**, Chihab- Eyrolles, 1996.

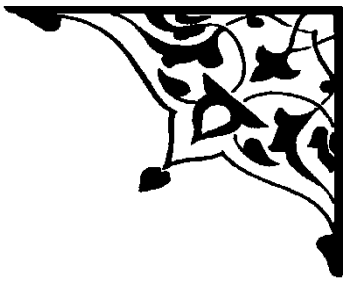

الملاحق

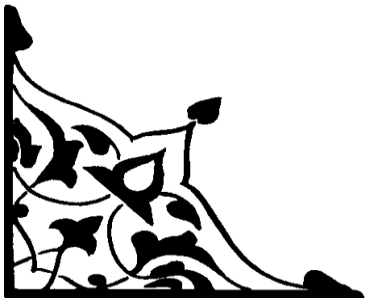

الملحق رقم (15): اختبار PP لاستقرارية IBS في المستوى بقاطع

Null Hypothesis: IBS has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.370795	0.0213
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

الملحق رقم (16): اختبار PP لاستقرارية IBS في المستوى بقاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: IBS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.797393	0.0325
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

الملحق رقم (17): اختبار PP لاستقرارية RE في المستوى بقاطع

Null Hypothesis: RE has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.226796	0.2020
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

الملحق رقم (18): اختبار PP لاستقرارية RE في المستوى بقاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: RE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.046097	0.5510
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

الملحق رقم (19): اختبار PP لاستقرارية RE في الفروق الأولى بقاطع

Null Hypothesis: D(RE) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.499741	0.0015
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

الملحق رقم(20): اختبار PP لاستقرارية RE في الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(RE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.721660	0.0044
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

الملحق رقم (21): اختبار PP لاستقرارية RF في المستوى بقاطع

Null Hypothesis: RF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.345835	0.1658
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

الملحق رقم (22): اختبار PP لاستقرارية RF في المستوى بقاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: RF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*

Phillips-Perron test statistic		-2.114432	0.5152
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

الملحق رقم (23): اختبار PP لاستقرارية RF في الفروق الأولى بقاطع

Null Hypothesis: D(RF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.941033	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

الملحق رقم (24): اختبار PP لاستقرارية RF في الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(RF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.176007	0.0016
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

الملحق رقم (25): تقدير التكامل المشترك بين المتغيرين RE و IBS باستخدام طريقة ARDL

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: RE
Selected Model: ARDL(4, 4)
Date: 05/14/17 Time: 00:47
Sample: 2010Q1 2016Q4
Included observations: 24

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RE(-1))	0.104383	0.077932	1.339416	0.2018
D(RE(-2))	0.166647	0.079977	2.083704	0.0560
D(RE(-3))	0.198341	0.082113	2.415453	0.0300
D(IBS)	0.079431	0.023513	3.378226	0.0045
D(IBS(-1))	0.023381	0.026782	0.873002	0.3974
D(IBS(-2))	0.011541	0.026673	0.432680	0.6718
D(IBS(-3))	-0.095149	0.024649	-3.860186	0.0017

CointEq(-1)	-0.890757	0.074717	-11.921738	0.0000

Cointeq = RE - (0.0886*IBS + 0.0053)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IBS	0.088639	0.039057	2.269486	0.0396
C	0.005314	0.002424	2.192434	0.0457

الملحق رقم (26): اختبار Bounds Test لمعنوية النموذج المقدر بين المتغيرين RE وIBS وفق منهجية ARDL

ARDL Bounds Test
Date: 05/14/17 Time: 00:49
Sample: 2011Q1 2016Q4
Included observations: 24
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	71.20767	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:
Dependent Variable: D(RE)
Method: Least Squares
Date: 05/14/17 Time: 00:49
Sample: 2011Q1 2016Q4
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RE(-1))	0.104383	0.077932	1.339416	0.0018
D(RE(-2))	0.166647	0.079977	2.083704	0.0560
D(RE(-3))	0.198341	0.082113	2.415453	0.0300
D(IBS)	0.079431	0.023513	3.378226	0.0045
D(IBS(-1))	-0.060227	0.030439	-1.978606	0.0679
D(IBS(-2))	-0.083608	0.027513	-3.038869	0.0088
D(IBS(-3))	-0.095149	0.024649	-3.860186	0.0017
C	0.004734	0.002194	2.157865	0.0488
IBS(-1)	0.078956	0.035706	2.211271	0.0442
RE(-1)	-0.890757	0.074717	-11.92174	0.0000

R-squared	0.934608	Mean dependent var	-0.001126
Adjusted R-squared	0.892570	S.D. dependent var	0.005884
S.E. of regression	0.001928	Akaike info criterion	-9.369815
Sum squared resid	5.21E-05	Schwarz criterion	-8.878959
Log likelihood	122.4378	Hannan-Quinn criter.	-9.239590

F-statistic	22.23264	Durbin-Watson stat	1.473256
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملحق رقم (27): تقدير التكامل المشترك بين المتغيرين RF وIBS باستخدام طريقة ARDL

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: RF
Selected Model: ARDL(3, 1)
Date: 05/14/17 Time: 22:42
Sample: 2010Q1 2016Q4
Included observations: 25

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RF(-1))	0.202128	0.142423	1.419212	0.1720
D(RF(-2))	0.158960	0.142935	1.112112	0.2800
D(IBS)	0.101788	0.045642	2.230120	0.0380
CointEq(-1)	-0.529637	0.121207	-4.369675	0.0003

Cointeq = RF - (-0.0125*IBS + 0.0131)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IBS	-0.012496	0.097846	-0.127709	0.8997
C	0.013132	0.006192	2.120732	0.0473

الملحق رقم (28):اختبار Bounds Test لمعنوية النموذج المقدر بين المتغيرين RF وIBS وفق منهجية ARDL

ARDL Bounds Test
Date: 05/14/17 Time: 22:43
Sample: 2010Q4 2016Q4
Included observations: 25
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	10.03018	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:
Dependent Variable: D(RF)
Method: Least Squares
Date: 05/14/17 Time: 22:43
Sample: 2010Q4 2016Q4
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RF(-1))	0.202128	0.142423	1.419212	0.1720
D(RF(-2))	0.158960	0.142935	1.112112	0.2800
D(IBS)	0.101788	0.045642	2.230120	0.0380
C	0.006955	0.003400	2.045675	0.0549
IBS(-1)	-0.006618	0.051512	-0.128481	0.8991
RF(-1)	-0.529637	0.121207	-4.369675	0.0003

R-squared	0.644133	Mean dependent var	-0.000991
Adjusted R-squared	0.550484	S.D. dependent var	0.005896
S.E. of regression	0.003953	Akaike info criterion	-8.023209
Sum squared resid	0.000297	Schwarz criterion	-7.730679
Log likelihood	106.2901	Hannan-Quinn criter.	-7.942073
F-statistic	6.878156	Durbin-Watson stat	2.451747
Prob(F-statistic)	0.000808		

الملحق رقم (29): نتائج إختبار نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR بين المتغيرين RF وIBS

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/22/17 Time: 09:28
Sample (adjusted): 2010Q2 2016Q4
Included observations: 27 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	RF	IBS
RF(-1)	0.773732	0.108378
	(0.11911)	(0.42978)
	[6.49570]	[0.25217]
IBS(-1)	-0.081823	0.354505
	(0.05517)	(0.19905)
	[-1.48318]	[1.78097]
C	0.007869	0.038846
	(0.00359)	(0.01295)
	[2.19268]	[2.99994]
R-squared	0.638194	0.136541
Adj. R-squared	0.608044	0.064586
Sum sq. resids	0.000652	0.008486
S.E. equation	0.005212	0.018804
F-statistic	21.16696	1.897595
Log likelihood	105.2140	70.56773
Akaike AIC	-7.571406	-5.005017
Schwarz SC	-7.427424	-4.861035
Mean dependent	0.014287	0.062939
S.D. dependent	0.008324	0.019443

Determinant resid covariance (dof adj.)	7.66E-09

Determinant resid covariance	6.06E-09
Log likelihood	178.8277
Akaike information criterion	-12.80205
Schwarz criterion	-12.51409

الملحق رقم (30): نتائج تحليل التباين بين RE وIBS

Variance Decomposition of RF: Period	S.E.	RF	IBS
1	0.005212	100.0000	0.000000
2	0.006341	95.30191	4.698090
3	0.006919	91.03130	8.968704
4	0.007240	88.27874	11.72126
5	0.007421	86.66198	13.33802
6	0.007523	85.74042	14.25958
7	0.007580	85.22018	14.77982
8	0.007612	84.92724	15.07276
9	0.007631	84.76231	15.23769
10	0.007641	84.66940	15.33060

Variance Decomposition of IBS: Period	S.E.	RF	IBS
1	0.018804	20.19839	79.80161
2	0.020044	20.93403	79.06597
3	0.020205	21.24766	78.75234
4	0.020229	21.36402	78.63598
5	0.020234	21.40640	78.59360
6	0.020236	21.42276	78.57724
7	0.020238	21.42972	78.57028
8	0.020239	21.43297	78.56703
9	0.020239	21.43462	78.56538
10	0.020240	21.43550	78.56450

Cholesky Ordering: RF IBS

الملحق رقم (31): استجابة المردودية المالية للصدمات المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات

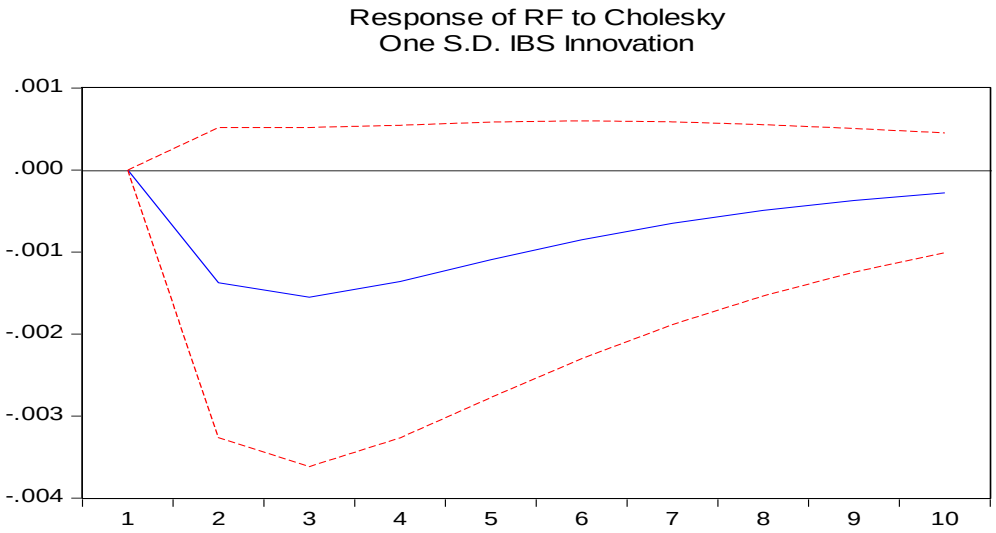

الملحق رقم (32): نتائج معكوس جذور الوحدة

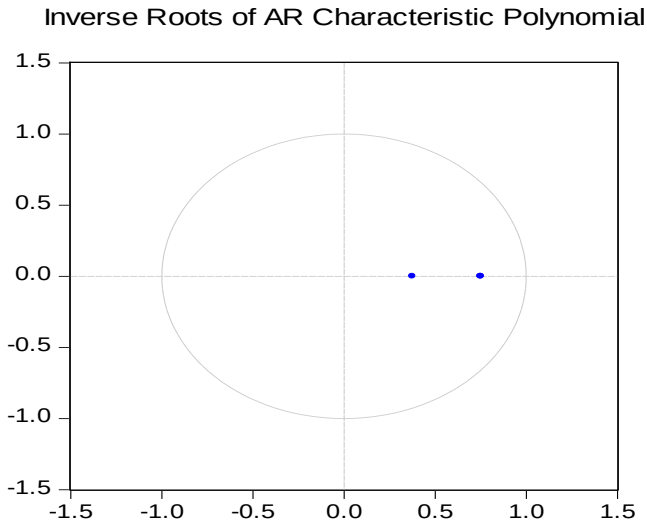

الملحق رقم (33): التطور الفصلي لمتغيرات الدراسة

N	IBS	RE	RF
2010Q1	0.063833042	0.035817671	0.031528986
2010Q2	0.078758833	0.041428642	0.036535577
2010Q3	0.083556676	0.042058055	0.037139968
2010Q4	0.059035199	0.035188258	0.030924595
2011Q1	0.078593305	0.016062351	0.014670141
2011Q2	0.077507945	0.010690837	0.010119547
2011Q3	0.071879215	0.006559785	0.006568004
2011Q4	0.043768535	0.000251403	0.000600183
2012Q1	0.069205624	0.013215291	0.01301017
2012Q2	0.069644564	0.013702772	0.013622518
2012Q3	0.065937427	0.013126383	0.013144877
2012Q4	0.034468511	0.008748305	0.008644936
2013Q1	0.096203719	0.011148236	0.011615912
2013Q2	0.097736469	0.010801014	0.011471651

2013Q3	0.091968915	0.009935510	0.010711338
2013Q4	0.066166273	0.005231115	0.005591099
2014Q1	0.059935844	0.013078729	0.014464546
2014Q2	0.051917469	0.013383396	0.014984954
2014Q3	0.043465326	0.012715529	0.014369253
2014Q4	0.021204111	0.008278346	0.009221747
2015Q1	0.051006847	0.011720170	0.013576568
2015Q2	0.052170091	0.011290767	0.013434182
2015Q3	0.049847375	0.010295862	0.012531690
2015Q4	0.027933937	0.006084951	0.007001060
2016Q1	0.072002116	0.012360522	0.017453442
2016Q2	0.070038009	0.011584978	0.016836308
2016Q3	0.063388104	0.010190962	0.015143146
2016Q4	0.052009771	0.008169538	0.012363104

الملخص

تعالج هذه الدراسة مدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات على كل من المردودية المالية والاقتصادية في المؤسسة، وبغية تحقيق الهدف المنشود تم إعداد دراسة قياسية وصفية احصائية للمؤسسة الوطنية للحصى خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2016 باستخدام برمجية Eviews 09، للوصول إلى نتائج سليمة كقاعدة تبنى عليها نتائج الدراسة.

وفي هذا السياق بعد المفاضلة بين الأساليب الكمية الإحصائية والقياسية المعتمدة في الدراسات، تم ارساء نموذجين الأول خاص بالمردودية الاقتصادية والثاني خاص بالمردودية المالية باستخدام منهج اختبار الحدود ARDL ومتجهات الانحدار الذاتي VAR.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المردودية الاقتصادية والضريبة على أرباح الشركات، وعلاقة عكسية بين المردودية المالية والضريبة على أرباح الشركات.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، الضريبة على أرباح الشركات، المردودية، المردودية الاقتصادية، المردودية المالية، منهج اختبار الحدود، متجهات الانحدار الذاتي.

Résumé:

Cette étude examine l'ampleur de l'impact de l'impôt sur les bénéfices des sociétés à la fois de la rentabilité économique et financière de l'entreprise. Pour atteindre le but désiré a été mis en place une étude statistique standard descriptive de l'entreprise nationale des granulats pendant la période de 2010 à 2016 à l'aide du logiciel Eviews 09, pour atteindre des résultats sonores comme une base construite sur les résultats de l'étude.

Dans ce contexte, après le compromis entre les méthodes statistiques et la norme quantitative adoptée dans les études, il a été mis deux méthodes, La première pour la Rentabilité économique et la deuxième pour la rentabilité financière en utilisant le test de (ARDL) et le test de vecteurs auto-régression (VAR).

L'étude a conclu qu'il existe une corrélation positive entre la rentabilité économique et l'impôt sur les bénéfices des sociétés, et la relation inverse entre la rentabilité financière et l'impôt sur les bénéfices des sociétés.

Les mots-clés: impôts, impôt sur les bénéfices des entreprises, la rentabilité, la rentabilité économique, la rentabilité financière, ARDL , VAR.